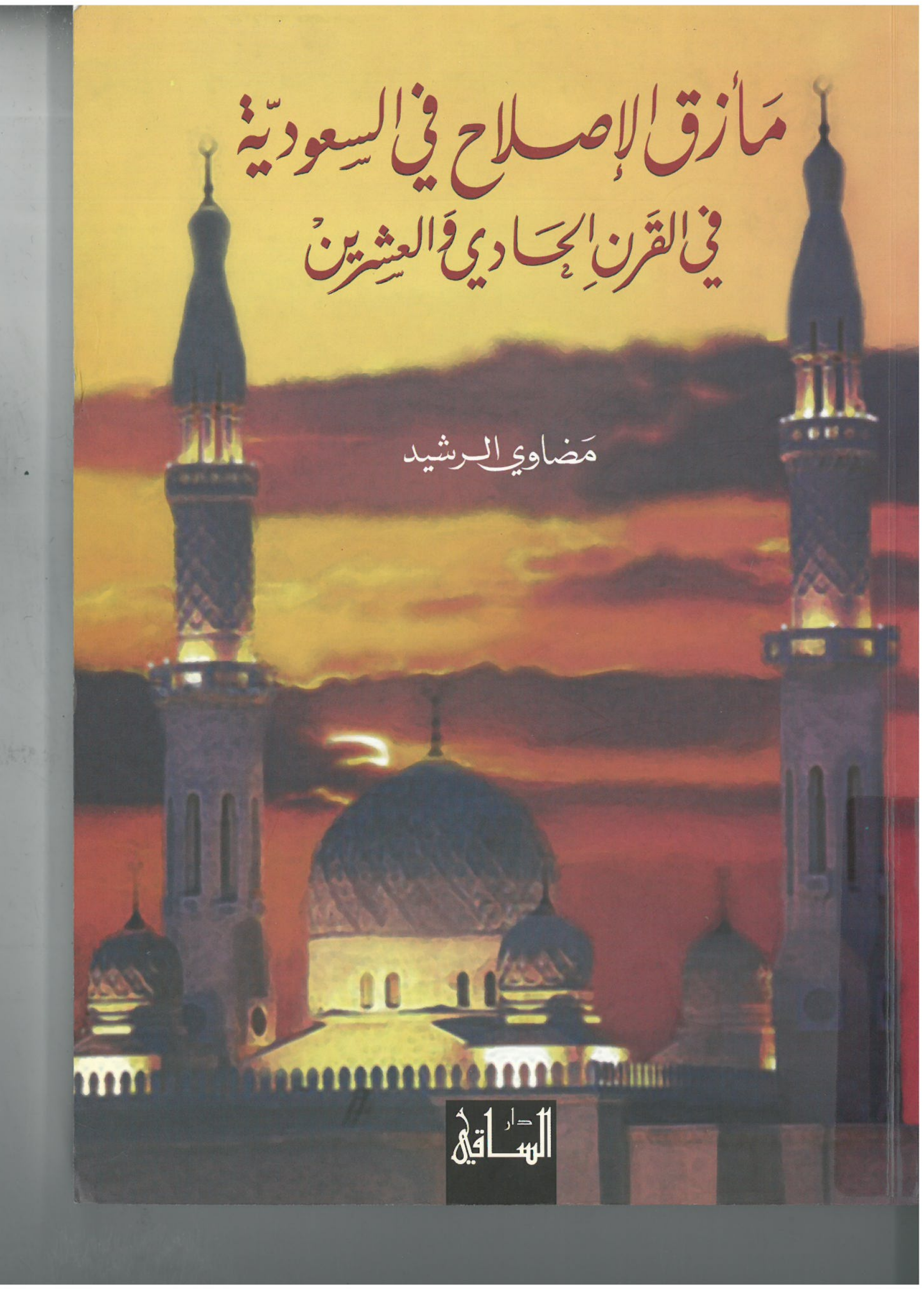

مأزق الإصلاح في السعودية
في القرن الحادي والعشرين
مضاوي الرشيد
دار الساقي

صدر للكاتبة عن «دار الساقي»

تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث

السياسة في واحة عربية

مضـاوي الـرشيد

مأزق الإصلاح في السعودية
في القرن الحادي والعشرين



الطبعة الأولى ٢٠٠٥

ISBN 1 85516 428 0

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

في ذكرى من سُجن لنبقى أحراراً ومن مات لنحيا

المحتويات

المقدمة

كانت هزيمة ١٩٦٧ بمثابة هزة قوية للكيان العربي تأثرت بها دول المواجهة مع إسرائيل أكثر من غيرها. ولما كانت مصر وبلاد الشام والعراق قلب العالم العربي حينها، فمن الطبيعي أن تهتز هذه المناطق فكرياً واجتماعياً وسياسياً أكثر من المناطق التي كانت تعيش على الهامش العربي ذلك الوقت. وكانت المملكة العربية السعودية، في حقبة الستينيات من القرن العشرين، من ضمن الدول الخليجية التي احتلت هذا الهامش بسبب ظروفها الديموغرافية والسياسية والاجتماعية. لذلك لم تصلها ذبذبات الهزة بالقوة نفسها التي ضربت العالم العربي في قلبه الجغرافي والحضاري، على الرغم من أن السعودية لم تستطع أن تبقى بعزلة عنه.

وازدادت أهمية السعودية منذ السبعينيات لأسباب اقتصادية، أهمها تزايد سعر النفط وتحوله إلى عملة استراتيجية، ولأسباب سياسية أبرزها هزيمة الأنظمة العربية التي رفعت شعار التصدي للمد الغربي والاحتلال الصهيوني لفلسطين. وانتقلت من الهامش العربي لتحتل منزلة الصدارة. وأصبحت الجزيرة العربية، بدولتها وشعبها، محوراً جديداً على خارطة العالم العربي، تبلور على أنقاض الهزيمة. وحاولت الدولة السعودية أن تجنّد إنتاجها ومدخولها من النفط وثقلها السياسي كونها أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، ورمزيتها الدينية المتمثلة بكونها حامية للحرمين الشريفين، لتكريس موقعها الجديد على الخارطة السياسية الإقليمية والعالمية. ولكن هذا

الموقع الجديد بدأ يأخذ أبعاداً لم تكن هذه الدولة مستعدة لتحمل مسؤولياتها وتبعاتها. إذ إنها لا تملك من المؤهلات الفكرية والسياسية والتاريخية ما يهيئها للعب هذا الدور القيادي الذي يتطلب أكثر من براميل نفط وثراء فجائي هزّ المجتمع وقلب معاييره وغير ملامحه الجغرافية والرمزية والمعنوية. وطُرحت علامة استفهام كبيرة حول أي دور قيادي للدولة السعودية بسبب ارتباط رموزها بمن كان وما زال يُعتبر حجر عثرة في طريق استعادة الحقوق المشروعة للمجتمع العربي. ولم تكن علاقةُ الود الحميمة التي ترسخت بشكل كبير بين الدولة السعودية من جهة والإدارات الأميركية (الديموقراطية والجمهورية) والشركات الأجنبية من جهة أخرى، لتسمح للسعودية بأن تُتوَّج في منصب القيادة على صعيد العالم العربي. أما الغرب فظلَّ يتعامل مع هذه الدولة من مبدأ النفعية والبراغماتية. فمن جهة، كان هذا الغرب، حكوماتٍ وشركاتٍ وأفراداً، يقدس العلاقة الحميمة التي تخدم مصالحه، ومن جهة أخرى لا يعطي أهمية قصوى لهذه الدولة باستثناء من كانت رومنطيقيته تصور له هذه المنطقة من العالم وكأنها لغز شرقي يحاول أن يفهمه ويهرب إليه من مادية مجتمعه وغربته ووحدته وفرديته القاتلة.

بدأت السعودية خلال السبعينيات والثمانينيات تطل برأسها على العالم مترقبة دوراً قيادياً على مستوى القضايا العربية، ولم يكد يمضي عقد واحد حتى تلقّت أول انتكاسة في الصميم لهذا الدور، سلبتها شرعيتها الاقتصادية والدينية. جاءت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ـ ١٩٩١) لتكرس عودة استعمار جديد للمنطقة، ولتتحمّل هي من خزينتها واقتصادها نتائج هذه الحرب وكلفتها. والثمن الأغلى كان اهتزاز هذا النظام تحت ضغط قوى داخلية من صميم المجتمع السعودي، طالبت بفك الارتباط مع الولايات المتحدة، التي كانت تعتمد في علاقتها مع السعودية مبدأ «وراء الأفق» Over the Horizon، بطريقة لا تثير غضب الشارع الداخلي.

وتضاهي هزة ١٩٩١ وتأثيرها على السعودية بأبعادها هزة ١٩٦٧ التي ضربت أنظمة المواجهة العربية. فمواجهة عام ١٩٩١ كانت بمثابة عودة نوع جديد من الاستعمار والهيمنة الغربيين على المنطقة تحت ذريعة تحرير الكويت، وكردّ على العمل الاستفزازي المتمثل بغزو صدام وجيشه لهذه الدولة.

وتعاني السعودية منذ العام ١٩٩١ غبار المعارك التي دارت رحاها بين جيش صدام وقوات التحالف الدولية ذات الغالبية الأميركية والمطعَّمة بعناصر عربية أخرى من باب ذر الرماد في العيون. وعلى الرغم من أن المعركة قد انتهت بتحرير الكويت، إلاّ أن السعودية لا تزال، حتى اللحظة، غير قادرة على استيعاب الأبعاد الحقيقية لتلك المواجهة، ولا تزال تدفع ثمناً باهظاً نتيجة لتلك الحرب.

واتضح بعد حرب الخليج الثانية هشاشة المقولات السياسية والخطاب الدعائي التي صورت السعودية وكأنها تحتل الموقع القيادي سياسياً ودينياً على مستوى المجتمعين العربي والدولي. واتضح أن السلطات السعودية كانت مضطرة إلى الاستعانة بقوات أجنبية للدفاع عن المملكة. وفقدت الدولة قدرتها على التأثير في الرأي العام على الرغم من امتلاكها أكبر امبراطورية إعلامية لم تتوفر قط لأي دولة عربية. وقد كانت هذه الامبراطورية الإعلامية، من صحف وقنوات فضائية، قادرة على إيصال المعلومة وتحليلها من وجهة نظر الدولة، وحشد أكبر عدد من الخبرات والمهارات الإعلامية لترويج وجهة نظرها. لكن هذه القدرة لم تكن لتحصد النتيجة المرجوة، وبدأت الدولة خلال التسعينيات تنشط ضد بعض الحركات السياسية التي بدأت معارضتها تتبلور بشكل واضح، وتشن حملة في وجه الأصوات المنتقدة والمعارضة لسياستها الداخلية والخارجية. كانت الدولة تخوض حرباً غير معلنة على الجبهة الداخلية، ولم تكن تستطيع أن تعلن استيعابها لتيارات المعارضة، ولا أن تحتفل بنصر ضدها، ولجأت إلى مزيد من القمع ضد بعض الحركات والشخصيات المطالبة بالإصلاح والتغيير. لقد كانت تداعيات حرب الخليج الثانية جلية، ولم تستطع الدولة احتواءها لأسباب كثيرة، منها:

أ ـ تخاطب الدولة السعودية اليوم شعباً شطح شطحات كبيرة في مجال محو الأمية واكتساب المعرفة واللحاق بركب العلم. والمقصود هنا ليس جهود محو الأمية التي تُفهم عادة وكأنها مرتكزة فقط على فك رموز الأحرف الأبجدية، بل المقصود اكتساب قدرة تفتح آفاقاً جديدة وتبلور مخيلة تاريخية واجتماعية قادرة على تصور سيناريوهات متعددة للوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ومن المعروف عالمياً أن وتيرة ازدياد

نسبة الـ Literacy تكون دوماً مرتبطة بحركات التغيير الجذري كما حصل في أوروبا وآسيا وغيرهما من المناطق التي تبلور فيها محو الأمية، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة المطالبة بحريات كانت معدومة في السابق. لذلك نرى أن الدولة السعودية اليوم لا تتصدى لمجتمع «متخلف» و«أمّي» و«منغلق» على ذاته، بل هي تصطدم مع شرائح اجتماعية حديثة الوجود، لكنها استطاعت أن تقفز قفزات عالية خلال عقود معدودة. ومن المعروف أن محو الأمية ما هو إلاّ بداية النهاية لجهود التضليل الفوقية والاستبداد السياسي، كونه يشكل المرحلة الأولى التي تسبق عادة تفكيك أبجدية الاضطهاد والتسلط واحتكار الفكر والرأي من قبل الأقليات الحاكمة أو النخب التقليدية المتمثلة برجال الدين.

ب ـ دخول دول الخليج العربي بشكل سريع عصر العولمة بكافة مظاهرها الاقتصادية والمعلوماتية والثقافية والاجتماعية، ويحدّ هذا من القدرة على الاستمرار في احتكار القرار والمقولات المروجة له. ولم تكن الجزيرة العربية تاريخياً قطّ حيزاً مغلقاً معزولاً عن العالم ومنطوياً على ذاته. فالحجاز كان، بحد ذاته، معولماً بسبب فريضة الحج التي تأتي بالآلاف من المسلمين إلى ربوعه، ومنهم من اتخذه موطناً له من مسلمي إندونيسيا والهند والشرق الأقصى ومواطني العالم العربي. كما أن نجداً صدّرت موجات هجرة إلى العالم العربي (العراق وسوريا مثلاً)، وكذلك إلى القارة الهندية وما بعدها، طلباً للتجارة وكسب الرزق. أما الشواطئ الشرقية فكانت تستقبل التجار من جميع أنحاء المعمورة، وترسل في الوقت نفسه أبناءها إلى الخارج في حملات تجارية معروفة ومؤرَّخة. وقد حاول الخطاب السياسي تجاهل هذا الحراك التاريخي، وصوّر الجزيرة وكأنها حيز معزول تاريخياً وجغرافياً عن العالم، في محاولة لإبراز دور الدولة الحديثة القيادي في إخراج الشعب من عزلته التاريخية. والملاحظ أنه منذ السبعينيات ازدادت سرعة الانخراط في مسار العولمة بشكل دراماتيكي يختلف عن النمط السابق بكثافته وسرعته. ومن آثار العولمة الحديثة عدم قدرة الدولة على الاستمرار في احتكار الخطاب والمبادرة اللذين أصبحا متوافرين للمجتمع من دون وساطتها. كما أن الفرد أصبح بمقدوره الاطلاع على المعلومات من الخارج من دون حاجة إلى مؤسسات الدولة. لقد حولت العولمة المجتمع السعودي إلى مجتمع «مفتوح» للعالم يطّلع عليه

ويحلله ويناقشه ويعلق عليه برغم محاولة الدولة عزله عن التيارات التي تعتبرها معادية. وقد حاولت الدولة مثلاً فرض القيود على استعمال الإنترنت بحجة مراقبته وتنقيحه أو تفريغه من محتويات لاأخلاقية، ولكن المقصود كان التصدي لكل خطاب آخر سياسي أو اجتماعي ينتقدها. ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح بسبب القدرة على تجاوز الحجب في الداخل.

ج ـ لم تنجح الدولة في استيعاب كل التيارات الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها الساحة السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية. فعلى الرغم من ظهور طبقة كبيرة من المثقفين الذين هم نتاج طبيعي لتوسع الفئات التي يطالها قطاع التعليم، لم يكن لدى هذه الطبقة المثقفة رؤية، أو انتماء أو هدف واحد، بل هي تتميز باختلافية واضحة ونظرة متعددة. ووصل الاختلاف والتعددية إلى درجة أصبحا فيها نوعاً من التفكك والتشرذم، وحتى المجابهة والمصادمة. صحيح أن هذا يعتبر، من منظور ديموقراطي، من الأمور الطبيعية، فعدم اتفاق الفئة المثقفة في ما بينها إنما هو عامل إيجابي، ولكنّ ثمة بديهيات وأموراً جوهرية يتفق عليها من يعتبر نفسه من المثقفين، منها أصول الحوار ومناهجه وطرائق الطرح والتحليل. وإذا انعدم الاتفاق على مثل هذه الأمور، تصبح المواجهة حتمية وقد تتطور إلى متاهات سلبية. وقد أفرز الوضع في السعودية في بداية التسعينيات مرحلة مجابهة بين المثقفين والناشطين الليبراليين وأولئك المحسوبين على التيار الإسلامي. وتميزت هذه المرحلة بحدة المواجهة التي غلبت على منطق الحوار، وقد نشأت نتيجة اختلاف المناهل الفكرية والتجربة التربوية للمنتمين إلى هذه التيارات المتناحرة، إضافة إلى علاقة كل تيار مع السلطة ودور هذه السلطة في توسيع الفجوة وتعميقها حتى تظهر بمظهر الحَكَم في الخصومات الفكرية والمشاحنات السياسية والثقافية. وتحول هذا الخلاف الفكري والسياسي إلى شرخ عميق بين عدة فئات وكوادر اجتماعية، لو قُدِّر لها أن تتمتع بحرية بعيداً عن وصاية النظام لكانت مخولة أن تلعب دوراً قيادياً في انتشال البلد من أزمة تكرست خلال عقود سابقة وانفجرت بشكل قوي عندما أطل القرن الحادي والعشرون بشكل ينذر بعدم الاستقرار، بل حتى بالقفز إلى المجهول.

ولم يكد القرن الماضي يشارف على نهايته، حتى أنتج المجتمع السعودي طبقات اجتماعية جديدة، منها ما هو مرتبط بالرأسمالية النفطية، ومنها ما هو مُبعَد ومستثنى منها. كما أن هناك من هو مرتبط بالسلطة ومستفيد منها بشكل يرتهن مصيره بمصيرها ويعرف تماماً أن ديمومته متعلقة بديمومتها، ومنها من هو مهمش لسبب تاريخي أو سياسي أو حتى طائفي أو مناطقي.

وتزامن مع الشرخ الفكري والثقافي في المجتمع السعودي، شرخ اقتصادي وآخر مناطقي وسياسي. وأدت هذه التركيبة الحالية الجديدة إلى نشوء طبقة تكنوقراطية ذات خبرات ومهارات عالية، ولكنها مفرغة سياسياً وأيديولوجياً. وكان همّها كسب الثروات وتسيير مصالحها عن طريق لعب دور الوسيط بين الرأسمالية العالمية والسوق المحلية، وجَبَتْ نتيجة لهذا الدور أرباحاً طائلة بعد أن تسلحت بعلاقة حميمة مع الدولة وتعليم عالٍ ومهارات مكتسبة من الخارج في معظمها. وتبلورت مقابل هذه الطبقة فئة كبيرة حُرمت من فرص الثراء في السبعينيات والثمانينيات ومن فرص التعليم واكتساب خبرات من الخارج، فظلت مهمشة وازداد عدد المنتمين إليها في التسعينيات بسبب الضائقة الاقتصادية وديون الدولة التي نجمت عن دفع فاتورة حرب الخليج الثانية. وتزامن هذا التهميش مع تقلص قدرة الدولة على لعب دور الدولة الريعية المكلّفة بتقديم الخدمات بكافة أنواعها الصحية والتربوية وتطوير البنية التحتية. وبدأت هذه الفئة في التعبير عن ضائقتها من خلال النقد اللاذع للدولة ومشاريعها «الإعمارية» و«التحضيرية»، وتبلور خطاب جديد يُظهر تقصير الدولة في عملية التحديث، بالإضافة إلى الخطاب الناقد للمخططات الاقتصادية والاجتماعية. وتجاوز الخطاب النقدي الحيز الداخلي ليطال سياسة المملكة الخارجية، وينتقد العلاقة بين الدولة السعودية والولايات المتحدة، والدور الذي اضطلعت به كل من الرياض وواشنطن معاً في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي السابق، ودعم مؤتمر مدريد وعملية السلام بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين والعرب من جهة ثانية.

وكانت العلاقات الأميركية ـ السعودية في الستينيات موضوع جدل ونقاش من قبل المحيط العربي، إلا أن هذا النقد «الخارجي» لم يجد حينها صدىً في الداخل

السعودي، إلاّ في التسعينيات، حين تطورت هذه العلاقة إلى مادة جدل ومجابهة مع الدولة. وتصدر التيار الإسلامي المسيَّس في التسعينيات حلبة النقد حتى تصور البعض أن صراعه مع السلطة يمكن أن يُختزل بموضوع العلاقة مع الولايات المتحدة، التي كان ينظر إليها التيار المتشدّد على أنها تمهّد لتقهقر «السيادة الوطنية» والغزو «الفكري الغربي» و«انتهاك الدين وأصوله» و«انحلال المجتمع وأخلاقيته».

وأثبتت الدولة السعودية خلال التسعينيات أنها ما زالت دولة غنية بمواردها الاقتصادية، على الرغم من تزايد حدّة الأصوات المعارضة والمطالبة بالإصلاح السياسي.

فلطالما كانت السعودية تستمد شرعيتها من الإسلام وتطبيق الشريعة. ووظفت الدولة لتكريس هذه الشرعية طاقماً من رجال الدين يضفون عليها مرجعية دينية معتمدين على آيات قرآنية ونصوص دينية قوية الصدى في مجتمع ما زال عنده للدين قدسية خاصة. ولم يكتف رجال الدين بإضفاء صبغة دينية على النظام، بل سخّروا فتاويهم الدينية لإفراز «إسلام» يؤيد الولاء للسلطة، ويربط هذا الولاء بالولاء للدين الصحيح. ومارس هؤلاء، بعد أن أصبحوا معتمدين كلياً على الدولة، تشدداً دينياً ضد كل من ينتقد الدولة وممارستها، وربطوا مفهوم المعارضة السلمية بمبدأ «الخروج على الحاكم»، وهو مصطلح تاريخي له خلفيته السياسية في التاريخ الإسلامي، وساهموا بذلك في تكريس سلطة العائلة الحاكمة كامتداد للسلطة الدينية، وأضفوا بذلك عصمة فوق العادة على رموز الحكم والدولة. وأصبح أي مطلب للإصلاح السياسي تحت هذه المظلة الدينية يُفسَّر وكأنه خروج على الملّة وزرع لبذور الفتنة وتقويض لدعائم الأمة، وجرّ للبلد إلى متاهات مجهولة. وذهب بعض رجال الدين إلى أبعد من هذا عندما أبدوا استعداداً غير عادي لإسباغ مزيد من الشرعية الدينية على سياسة المملكة الداخلية، على حساب دعوات الإصلاح، وتبرير سياستها الخارجية المؤيدة للقوة العالمية العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة.

واستمرت حالة المد والجزر هذه قائمة خلال التسعينيات بين التيارات الإسلامية المعارضة والسلطة السعودية، وتطورت إلى مواجهة وصدام مع التيارات الإسلامية

خصوصاً، خلال عقد التسعينيات. وبعد فشل محاولات احتواء هذه المعارضة لجأت الدولة إلى التضييق على رموزها ومحاكمتهم كوسيلة للقضاء على أصوات النقد وإسكاتها. وعُرفت التسعينيات بعقد محاكمة الأصوات المعارضة وسجنها، وارتبطت بدخول الأسرة الحاكمة مرحلة جديدة، لاسيما بعد تدهور صحة الملك فهد. وكان هذا الوضع الجديد نتيجة توزيع المناصب الهامة في الدولة على مجموعة من الأمراء واحتكارهم إياها منذ فترة طويلة تتجاوز الأربعين سنة في بعض الحالات، إضافة إلى تغلغلهم اقتصادياً من خلال مشاريع تنموية وشركات لم يكن ليكتب لها النجاح لولا احتكار السلطة السياسية.

وجرت العادة في السابق أن تلتفت الدولة إلى المؤسسة الدينية والخطاب الديني المرتبط بالدعوة الوهابية لتُخرجها من مأزقها، ولكنها اكتشفت في التسعينيات أن المؤسسة الدينية منقسمة على ذاتها وخرج من بين أبنائها من ينتقد السلطة وتحالفها السياسي مع الولايات المتحدة.

وكانت في الماضي مثل هذه الاتهامات تأتي من التيار الليبرالي أو العلماني الذي ينتقد هيمنة المؤسسة الدينية التي كانت توجه بدورها اتهاماتها إلى هذا التيار وتتهمه بالانحراف عن الدين حتى الكفر والإلحاد. أما في التسعينيات فأصبحت أصوات النقد اللاذعة تنطلق من كنف المؤسسة الدينية من خلال مجموعة من العلماء لم يكن ارتباطهم بالسلطة موجوداً ومكرساً بشكل واضح. وكان لأصوات النقد هذه صدى قوي أبعد من أصداء النقد الليبرالي، إذ إنها كانت مرتبطة بتيارات إسلامية لها بُعد شعبي وعمق اجتماعي تكرس من خلال الوعظ والإرشاد وحتى العمل السري. وحاولت السلطات السعودية أن تخفف من حدّة معارضة هذه الظاهرة، وقامت بمقاضاة بعض رموزها، ولجأت وزارة الداخلية إلى محاكمة وحتى سجن بعض من غالى منهم في معارضته للسلطة.

كانت الفتاوى الدينية منذ بداية عهد الدولة السعودية عامل استقرار وتثبيت للحكم، ولكنها أصبحت اليوم عامل نقد لهذا النظام، خصوصاً بعد أن فشلت وتلاشت طروحات الإصلاح والتغيير التي ارتبطت في الستينيات بأيديولوجيا غريبة عن المجتمع

السعودي، مثل التيارات الناصرية واليسارية والقومية التي سيطرت على الساحة العربية وتبناها طيف صغير من السعوديين. لكن هذه التيارات لم تلق تجاوباً كبيراً مع المجتمع السعودي لأسباب أقل ما يقال فيها أنها لا تنسجم مع عقيدة المجتمع السعودي الموغل في التدين.

ومما لا شك فيه أن حرب الخليج الثانية تركت بصماتها على الساحة السعودية، ولكنها ربما كانت مقدمة لما هو أكبر وأعظم من حيث تأثيرها في السياسة والمجتمع والدين والعلاقات الخارجية.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتورط خمسة عشر سعودياً بالهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون، بمثابة ضربة أحدثت صدىً كبيراً في السعودية، دولةً وشعباً. وتلت هذه الضربةَ الحربُ على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة التي نتج عنها، حتى الآن، غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣. وكان جلياً من سياق الأحداث، أن الحرب على الإرهاب نوع جديد من المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة ودول أخرى ضعيفة وفقيرة، أو أفقرتها الولايات المتحدة عن طريق عقوبات اقتصادية، كما حصل في العراق. ولم يكن لهذه الحرب ساحة معروفة أو جبهة محددة أو هدف متفق عليه عالمياً ودولياً. ويبدو أن الولايات المتحدة تتبع نمط تجميع الحلفاء تحت قيادتها من حكومات غربية وعربية وإسلامية، وتطلب منها أن تشن حروبها الصغيرة هي، ضد من تعتبرهم الإدارة الأميركية من الإرهابيين. وكان الهدف المعلن لحرب أميركا الكبيرة وحروب الدول الصغيرة، القضاء على أسامة بن لادن وخلايا تنظيم القاعدة التي كانت تدّعي واشنطن أنها منتشرة في أنحاء المعمورة حسب تحليل أجهزتها الاستخباراتية والأمنية. فالولايات المتحدة تعتبر أن «أخطبوط» القاعدة آفة معولمة، لذلك تتطلب مكافحتها جهداً عسكرياً معولماً أيضاً. فبينما تخوض أميركا حروباً تجتاح بها دولاً وشعوباً لا تضاهيها قوةً من الناحية العسكرية، تلتهي الدول الأخرى، وخصوصاً الإسلامية والعربية الحليفة، بحروبها الصغيرة المحلية ضد الإرهاب. وسجلت السعودية اسمها من ضمن الدول التي تحارب الإرهاب، لاسيما بعد أن تفجر الوضع الأمني بشكل لم يعد باستطاعة الدولة التعتيم

عليه أو تجاهله. وظهرت آثار العنف السياسي والتفجيرات الإرهابية في شوارع العاصمة السعودية والمدن الأخرى وذهب ضحيتها عشرات القتلى من المواطنين والأجانب. واشتدت المواجهة بين من أسمى نفسه «التيار الجهادي» من الجماعات الإسلامية ورجال الأمن، خصوصاً بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة. وشهدت السعودية أبشع المطاردات والانفجارات بالإضافة إلى حملة اعتقالات وتفتيش عن مطلوبين. وتمت محاكمة عدد من دعاة الإصلاح السياسي وسَجنهم بعدما جاهروا بمعارضتهم للسلطة عبر بعض المحطات الفضائية، ومنها قناة «الجزيرة» القطرية. وأصبح التصريح لقناة «الجزيرة» الإخبارية جريمة يعاقب عليها بالسجن. واشتدت خلال عام ٢٠٠٣ الضغوطات على الدولة السعودية المطالبة بالإصلاح عن طريق أكثر من ست عرائض أُرسلت إلى رموز الحكم، كلها تناشد بالإصلاح الحقيقي الذي يشمل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم المطالب التي طُرحت تلك التي تنادي بمَلكية دستورية، ومشاركة شعبية عن طريق انتخابات حرة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والاعتراف بحرية الرأي والتجمع، وتكريس القضاء المستقل العادل، وغيرها من الإصلاحات التي اتفق عليها طيف كبير من الناشطين السياسيين من كل من التيارين الليبرالي والإسلامي وبعض الشخصيات المستقلة.

وبينما كانت المعارضة الموجودة داخل السعودية تدعو إلى عملية إصلاح سياسي للنظام تبادر إليها الأسرة الحاكمة، وتنظر إلى هذه الأسرة على أنها عنصر أمان واستقرار يتبنى التغيير المطلوب، كانت معارضة الخارج المتمثلة بالحركة الإسلامية للإصلاح ترفض الأسرة الحاكمة وتطالب بإسقاطها بالطرائق السلمية. أما تيار «الجهاد» فقد غالى في معارضته السلطة إلى حدّ أنه كان يرفض رموز الحكم ويستعمل تعابير تشير إلى «كفر الدولة» و«طواغيتها».

وكان رد فعل الدولة مخيباً لأمل الموقعين على عرائض الإصلاح في الداخل، واعتبرت هذه المطالبة كنوع من الضغط عليها، واكتفت بإعلان رغبتها في إصلاح تقرر هي مسيرته وشكله وهدفه. وذهبت الدولة إلى أبعد من ذلك في رفضها الإصلاح الشامل عندما حاكمت دعاة الإصلاح وزجت بهم في السجن بتهم تقويض المصلحة

العامة والعمالة للخارج وبث الفتنة. وجاء ردّ فعلها هذا نتيجة دعوة مجموعة إصلاحية إلى تأسيس لجنة حقوق إنسان مستقلة تقوم مقام لجنة حقوق الإنسان التي تأسست تحت مظلة الدولة. واستجابت الدولة لبعض دعوات الإصلاح، وشجعت ما سمي «الحوارات الوطنية» بين نخب كانت تختارها هي لتناقش أموراً متفقاً عليها ومن ثم تخرج توصيات واقتراحات لم تكن السلطة ملزمة بتبنيها، ووعدت الدولة بإجراء انتخابات بلدية تجري في عام ٢٠٠٥، يختار فيها الشعب ثلث الأعضاء. وجرت انتخابات بلدية لنصف الأعضاء في المجالس منذ بداية شهر شباط ٢٠٠٥.

يبدو أن حرب الدولة السعودية على الإرهاب أصبحت اليوم ذريعة قوية لتأجيل ملف الإصلاح الحقيقي، وتكتفي الدولة بالوعود البراقة وحملة دعائية تحسن صورتها، خصوصاً في الغرب، وتتمنى أن يكون «سحر» صندوق الاقتراع كافياً لإظهار تجاوبها مع الإصلاح، إعلامياً على الأقل. ومن المعروف أن هناك شروطاً سياسية للاقتراع والانتخاب ما تزال معدومة مثل حرية التجمع والقضاء العادل وحرية الرأي، تكفل في حال وجودها بأن تكون الانتخابات أداة فعالة للمشاركة السياسية. ولكن بفقدان هذه الشروط الضرورية، لا يمكن النظر إلى الانتخابات إلاّ وكأنها إضفاء شرعية جديدة على النظام السياسي القائم. ولا يغيب عن أحد أن في دولة مركزية كالسعودية، تصبح المجالس البلدية أبعد ما تكون عن مجالس حكم محلي، ولا تستطيع أن تعطي المنطقة المنتخبة فيها الحق في تسيير أمورها واتخاذ القرارات المناسبة من منطلق المصلحة المحلية، التي تصب بدورها في المصلحة الوطنية على مستوى المجتمع والدولة. ويعرف الجميع نفوذ وزارة الداخلية على القرارات المتعلقة بالمناطق، التي أصبحت بمثابة إمارات صغيرة يديرها أعضاء الأسرة الحاكمة.

ومن المتوقع أن تحصل انتخابات في السعودية من باب الدعاية واستئصال بعض النقمة الشعبية على تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية. وسوف تستقطب هذه الانتخابات كاميرات الصحافة الداخلية والخارجية، وستكتب عنها مقالات على أنها الخطوة الأولى على الطريق إلى الديموقراطية. ووضعت الدولة ضمن أجندتها للإصلاح، وضع المرأة وحقوقها على لائحة الموضوعات المطروحة في اجتماعات الحوار الوطني. ويُعتبر هذا الموضوع من الأمور التي تطرب لها آذان الخارج الذي

يسلط على السعودية أضواء قوية بسبب الوضع الأمني المتدهور. ويستغل هذا الخارج موضوع المرأة لغاياته هو. وينطبق هذا بشكل واضح على وجهة نظر الولايات المتحدة المتبنية للخطاب التحرري النسوي الأنغلوسكسوني، وترفعه في وجه الأنظمة التي لا تتفق معها برغم أنها من حلفائها. وهذا ليس من باب الاهتمام بشأن المرأة المحلية ولكن من باب إسكات الأصوات التي تنتقد العلاقة بين الولايات المتحدة والدول التي تعتبر متخلفة في تعاملها مع المرأة وحقوقها في أميركا نفسها.

لا يزال وضع المرأة مزرياً في السعودية، ولكن التغيير الجذري لهذا الوضع لا يحصل بمجرد ضغط أميركي أو جلسة حوار وطني، وإنما بتغيير الظروف السياسية والاجتماعية التي تطال المرأة والرجل، برغم أن معاناة المرأة بالذات أكبر بكثير من معاناة العنصر الذكوري بسبب ضعفها وتهميشها عبر التاريخ. فأي حقوق نسائية في ظل نظام لا يعتمد الديموقراطية، لن تصدر عنها نهضة حقيقية للمرأة، لأن القمع الممارَس ضد الرجل يعبر عن نفسه من خلال قمع الرجل هذا للمرأة على الصعيد الاجتماعي. ولا أمل للمرأة السعودية بالنهوض واسترجاع حقوقها الشرعية إلاّ إذا انحسر الاستبداد السياسي الممارَس من قِبل النظام. ومهما حاولت الدولة إظهار نفسها كعنصر مطور ومحدث وممدِّن إلا أن هذه المحاولات تفشل في تحقيق النهضة المرجوة، لأن ما يعرف بـ State Feminism أثبت فشله في تغيير بنية التهميش الحقيقية. وفي هذه الحالة يفشل مشروع النهضة الذي يختزل المرأة لتلعب دوراً رمزياً في إظهار صورة إيجابية لنظام أحادي. فنهوض المرأة لا يخرج من تحت عباءة الدولة الأحادية، وإنما هو نتاج اجتماعي مرتبط بتوفير الأمن الذي لا ينتهك الحقوق ويضرب بها عرض الحائط.

* * *

كان الإرهاب من الموضوعات الساخنة التي شغلت الدولة طوال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وفضلت الدولة الحل الأمني للمشكلة ونشرت لوائح الإرهابيين وحددت مبالغ مالية تقدر بمئات الآلاف لمن يدلها على المطلوبين، متبعة بذلك الأسلوب الأميركي نفسه الذي أثبت فشله ضمن إطار الحرب على الإرهاب، حيث إن العالم لا يبدو اليوم أكثر أمناً مما كان عليه من قبل. وظلت الدول الأوروبية والآسيوية تدقّ ناقوس الخطر.

ومن الممكن أن نجزم أن الحرب الأميركية على العراق قد ساهمت إلى حد كبير في تفجير الساحة السعودية بالشكل الذي حصل عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، حيث يدّعي «التيار الجهادي» أنه يقوم بتفجيراته ونشاطاته كرد على المجازر التي ارتكبت في حق العراقيين العزّل في مناطق متفرقة في العراق. وعلى الرغم من أن لهذا التيار حسابات خاصة يريد تصفيتها مع الدولة السعودية، إلا أن الوضع في المنطقة بعد غزو العراق فتح المجال لكثير من ممارسات العنف والمواجهة وتصعيد الوضع، ليس فقط في السعودية بل في فلسطين أيضاً.

ومن ضمن محاولة استيعاب العنف، دخلت السعودية عصر التراجعات ونقد الذات، وأفسحت مجال التوبة والعودة عن أعمال العنف، ودعت من أسمتها «الفئة الضالة» إلى التراجع مقابل إسقاط الحق العام ووعدتها بمحاكمات عادلة. وقد استجاب بالفعل بعض الأشخاص لهذه الدعوات وسلم نفسه للسلطة في سفاراتها في إيران وسوريا، ولكن يبدو أن من تراجع وتاب ليس له ثقل عقائدي وفكري داخل تيار العنف في السعودية.

واستغلت الدولة السعودية عداء الصحافة الأميركية واستهدافها لها وخطابها الموجه ضدها بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، لتفتح الباب على مصراعيه أمام بعض الكتّاب لينتقدوا سياسة الولايات المتحدة على صفحات الجرائد الرسمية. ومن المؤكد أن الدولة السعودية تمنت أن تسخّر الحملة الإعلامية الأميركية لمصلحتها وتكسب ودّ الشعب فتخفّ حِدّة الأصوات المعارضة لها بعد أن تم استهدافها من الخارج. وعلى الرغم من أن الحملة الأميركية الإعلامية ضد السعودية نجحت بعض الشيء في استنهاض الحس الوطني، وقيام التفاف مرحلي حول رموز الحكم، إلاّ أنها فشلت في تضليل الرأي العام، وطرحت أكثر من علامة استفهام حول المستهدف الحقيقي من هذه الحملة: هل هو النظام بأكمله، أم فقط بعض الأصوات داخل هذا النظام التي تنتقد السياسة الأميركية وتعتبرها تمارس نوعاً جديداً من الاستعمار في المنطقة.

إن من أهم تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على الساحة السعودية، بروز تيار إصلاحي في الداخل تتعاون ضمنه شخصيات لم تكن في السابق لتقوم بمثل هذا

التعاون. فقد انبثق إجماع على ضرورة الإصلاح وحتميته من قبل الإسلاميين والليبراليين معاً، الذين جمعوا كلمتهم من خلال المطالبة بالملكية الدستورية. وعلى الرغم من أن هذا المطلب لن يجده طريقه إلى التنفيذ من السلطة القائمة لأسباب كثيرة، إلاّ أن إجماع المعارضة واتفاقها اللذين أديا إلى تبلور هذه الرؤية هما من أهم إنجازات هذه المرحلة.

أما التداعي الآخر فهو ظهور عدة تيارات داخل التيار الإسلامي، فمنهم من يحاول التعاون مع السلطة وإصلاحها من الداخل أو عن طريق «أسلمة المجتمع» لينتج بعدها دولة مسلمة. ولهذا التيار رموز معروفة من رجال دين ومثقفين إسلاميين وناشطين على الساحة. وهناك أيضاً التيار الإسلامي في الخارج الذي يحاول تقويض حكم آل سعود بطريقة سلمية عن طريق الدعاية المضادة والإعلام، كتيار الحركة الإسلامية للإصلاح. وهناك أيضاً ما يسمى «التيار الجهادي» الذي اتخذ العنف وسيلة للتغيير. وقد أدت قوة هزة ١١ أيلول/ سبتمبر إلى جدل قوي ضمن التيار الإسلامي، فمنهم من أدان الاعتداء، ومنهم من اتخذ موقفاً تحليلياً منه، ومنهم من رفض التعليق عليه تحاشياً للإحراج أو الاعتقال. واتخذ هذا الجدل من صفحات الإنترنت ساحة للحوار والجدل، وتحول إلى مجابهة عنيفة بين التيارات الإسلامية المختلفة، بعضها يتهم البعض بالعمالة ويصفه بتقويض المصلحة والفتنة وغيرهما من الاتهامات. ومن الملاحظ أن التيار الإسلامي الذي كان في مواجهة علنية مع التيار الليبرالي أو العلماني، في الثمانينيات والتسعينيات، قد وجه سهام نقده وركز مواجهته في القرن الحادي والعشرين ضد من يشاركه الرؤية نفسها ويختلف معه في التكتيك. ولعبت الدولة دوراً حاسماً في تأجيج الصراع الداخلي بين التيارات الإسلامية عن طريق «شراء» بعض الأصوات وعن طريق محاكمة البعض الآخر واعتقالهم، ليخرج بعدها المعتقلون وقد تخلوا عن خطابهم المتصف سابقاً بالمواجهة أو الانتقاد الحاد للسلطة. ونتج من دور الدولة هذا خلق ما يسمى المعارضة «الموالية»، وهو نوع من التنفيس السياسي الذي يعطي انطباعاً بأن هناك حيز حرية سياسية، ولكن هذه الحرية تبقى محدودة ولا تستطيع تجاوز بعض الخطوط الحمراء.

* * *

هذا الكتاب مجموعة من المقالات كتبت عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ونشرت في جريدة «القدس العربي» الصادرة في لندن. كانت معظمها، وخصوصاً الطويلة منها، مستمدة من أبحاث أكاديمية مفصلة عن التاريخ والمجتمع والدولة في السعودية نشرت باللغة الإنكليزية في كتب صدرت منذ التسعينيات، وقد تمت إعادة تحريرها وصياغتها كي يتم نشرها ضمن هذا الكتاب.

القاسم المشترك لهذا الكتاب هو السعي إلى تحليل الأزمة التي تعيشها السعودية في القرن الحادي والعشرين، والتي تتحمل مسؤوليتها الدولة، إذ إنها كانت خلال نصف قرن تقريباً المحرك الأول والأخير لبعض المشاكل التي تبلورت في المملكة. وأي مقولة تحاول تبرئة الدولة وإلقاء اللوم على المجتمع فقط (كما يفعل النظام السعودي حالياً)، إنما هي إخفاء للحقائق ومحاولة بائسة لقلب العلاقة بين السبب والنتيجة.

الدولة السعودية اليوم دولة قوية وضعيفة في الوقت نفسه، فهي تمسك ببعض الأمور (القرار السياسي والثروة النفطية مثلاً)، ولكنها ضعيفة في قدرتها على مواجهة الحراك الشعبي الفكري، فهي تتعرض اليوم لحملة تكاد تقوض مصداقيتها وقدرتها على التعاطي مع الواقع الداخلي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولكنها ما تزال دولة مركزية لها آلة عسكرية كبيرة، وما تزال تملك مصادر ثروة كبيرة تسخّرها لأهدافها الخاصة. ولهذه الدولة إمبراطورية إعلامية كبيرة تجندها في سبيل إيصال وجهة نظرتها للمجتمع.

وهدف هذا الكتاب هو مواجهة حملة الإعلام «الموجّه» التي تقودها الدولة، ليس فقط في الداخل بل في المحيط العربي والدولي، من خلال سيطرتها على الإعلام العربي وبعض شركاته ومنافذه في الخارج. وما تفكيك هذا الخطاب الدعائي للدولة إلاّ بداية لبث نوع من الوعي غير القابل لأخذ مقولة السلطة كما هي. وما هذه المقالات سوى نقطة في بحر شاسع اختلط فيه الحابل بالنابل وأصبحت أمواجه الصائبة لا ترتطم بشواطئ الجزيرة العربية فقط، بل تعدتها ووصلت إلى أبعد من ذلك.

تحتاج الجزيرة العربية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مجدد ومجتهد ومجاهد. الأول ينفض الغبار عما بَلِيَ من الفكر الديني والممارسات الاجتماعية

والسياسية؛ والثاني يكرس تفسيرات تتلاءم مع التطور الحضاري والتاريخي للمجتمع بعقلانية تثبت الثوابت وتفتح المجال للحوار والنقاش وحتى الاختلاف في الأمور الجانبية. وكلاهما يعمل بعيداً عن السلطة السياسية وإغوائها. أما الثالث المجاهد، فهو من يستعد للتضحية ومواجهة السلطة في سبيل مستقبل أفضل، وليس قطُ من أصبح جسده قنبلة موقوتة تنفجر في مجمعات سكنية ثم يتحول إلى صور تتناقلها الصحافة والإنترنت، تُلهب مشاعر المهزوم وتشفي غليل فاقد الأمل وتثير اشمئزاز العدو والصديق.

تحتاج الجزيرة إلى هؤلاء لتقتلع ما التصق بالدين من تصرفات وممارسات وتفسيرات هي وليدة عصور من الاستبداد والقمع. وهي أيضاً محتاجة إلى تجاوب شعبي مع مشروع التغيير حتى لا يصبح التغيير والإصلاح مشروعاً فوقياً نخبوياً. فعلى الرغم من أن الشخصيات لها دور قيادي إلاّ أنها لا تستطيع وحدها أن تبذر جذور التغيير الحقيقي من دون مشاركة شعبية وتقبّل للأفكار المطروحة. فأي تغيير حقيقي ينهض بالأمة لا يحصل نتيجة حوارات عقيمة وإرادات خارجية ومراسيم ملكية. وتاريخ الأمم للأمم خير شاهد على ذلك.

إن أي نهضة حقيقية تكون دوماً باهظة الثمن، وتحتاج إلى شرائح كبيرة ملتزمة بمسيرة النهضة، تنذر نفسها في سبيل تحقيقها وتثبيت دعائمها الفكرية. فهل يوجد من هو مستعد لتحمل مثل هذه المسؤولية التاريخية في جزيرة العرب؟

القسم الأول

عصر الدويلات

الفصل الأول

السعودية: تحديات اليوم ومسؤوليات المستقبل

بعد إعلان ولي العهد الأمير عبد الله ووزير الداخلية الأمير نايف في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ عن رفض الملكية الدستورية، فإن تاريخ الحركة الإصلاحية في السعودية سيشهد بداية مرحلة جديدة. ولذلك، فإن ثمة استراتيجية جديدة باتت مطلوبة على مستوى كل من المعارضة والمجتمع من أجل مواجهة تحدي مستقبل السنوات القادمة.

لا يبدو الحكم في السعودية، في المدى القصير، مقاوماً للتغيير، وسوف يُقْدم من دون ريب على تطوير اللبرلة والتعددية السياسية تحت تأثير الضغوطات الداخلية والخارجية، وسوف يُجري انتخابات محدودة إلى جانب إعادة تنظيم مجلس الشورى الحالي، ولربما يؤدي ذلك إلى توسيع جاد في صلاحياته. كما أن بعض الحريات المحدودة للمرأة يمكن الإعلان عنها. وستسهم الانتخابات إلى حد كبير في زيادة مشاركة الجماعات القريبة حالياً من مركز السلطة، كما هي الحال بالنسبة إلى التكنوقراط وموظفي الخدمة المدنية، والمهنيين. ويمكن الإشارة إلى أن بعض أعضاء هذه المجموعة وقّعوا على عدد من العرائض الإصلاحية خلال العام ٢٠٠٣. وقد تُفضي مثل هذه الإصلاحات إلى استبدال طبقة الحرس القديم والمجيء بأخرى أكثر تطلعاً، على حساب المشاركة الحقيقية الواسعة. ويرى أحد المراقبين السياسيين أن هذه الاستراتيجيات قد تكون بديلاً للدمقرطة الحقيقية، وليست بالضرورة مرحلة على الطريق

إليها. ومن سوء الطالع أن يبدأ هذا التقييم للوضع في السعودية اليوم بهذه الملاحظة المتشائمة، ولكن أي قراءة جادة للوضع تملي تفسيراً من هذا القبيل.

أساطير حول الدولة

بينما تلج الدولة السعودية القرن الحادي والعشرين، تحتاج إلى إعادة تعريف الأساطير التي سمحت لكثير من الناس بالاعتقاد أنها (الدولة) كانت على نحو لم تكنه في واقع الأمر.

الأسطورة الأولى: هل هي دولة واحدة أم عدة دول؟ فمنذ وفاة الملك فيصل سنة ١٩٧٥، لم تعد الدولة السعودية دولة واحدة، إذ تمت مأسسة الوضع مع إعلان فهد ملكاً رسمياً للبلاد. إن الترتيب القائم يماثل عصر الإمارات، وقد انتهى في ١٩٣٢. وحين تصدر اليوم نداءات من أجل الهدوء والطاعة للحكام، فإننا نسمع عبارات من قبيل «ولي الأمر أب ونحن أسرته». إن الجملة الأكثر صوابية ستكون على النحو التالي: «ولاة الأمر آباء ونحن أسرتهم»، بما تعكس الأبوية المتعددة على مستوى القيادة السياسية. والسؤال هنا: كيف تتم ترجمة هذه الإبداعية على الأرض؟

تتشكل الدولة من عدة وزارات ذات هيكلية واضحة تضم أفراداً من العائلة المالكة (غالباً ما تضم الأب والابن)، ومجموعة من المعاضدين القبليين وحلقة من المتعلمين العاديين (البيروقراط، وموظفي الخدمة المدنية، وعلماء الدين، والمفكرين، والمهنيين، والمحامين، والصحافيين الذين يسيطرون على الإعلام بشقيه المكتوب والمرئي)، وأخيراً مجموعة من الحراس الشخصيين. وعلى أي رؤية سياسية تقترح التغيير «على أولئك الذين يتطلعون نحو دولة إسلامية، أو دولة ملكية دستورية ديموقراطية ليبرالية، أو إدامة الوضع القائم مع بعض التعديلات الطفيفة»، أن تأخذ هذه الركائز بالحسبان. فالدولة السعودية تُعتبر دولة شخصيات أكثر من كونها دولة مؤسسات.

الأسطورة الثانية: الزعم أن الدولة تعكس تحالفات قبلية. الحقيقة، أن القبيلة الوحيدة التي تمارس اليوم القبلية السياسية في السعودية هي آل سعود. فخلال القرن الماضي، تحوّل آل سعود من كونهم عائلة إلى قبيلة. وعلى مستوى المجتمع، هناك

هوية اجتماعية اقتصادية وقبلية ثقافية، ولكن ليس هناك قبلية سياسية. وثمة قطاعات من المجتمع السعودي تنزع إلى الالتصاق بقيم القبيلة ولكنها لا تعكس الجانب السياسي للقبيلة. فقد تم ترويض القبائل التي جرى تقسيمها واحتواؤها من قبل الدولة. والاعتقاد بأن القبائل السعودية تشكل وحدات منسجمة محكومة إلى قيادة متقدمة ستنهض لمقاومة أو معارضة النظام، هو اعتقاد غير منطقي.

الأسطورة الثالثة: الدولة السعودية هي دولة نجدية تهيمن على بقية المناطق (الحجاز، الأحساء، وعسير). تميّز هذا الخطاب بقوة بين الأقليات (الشيعة مثالاً) والمفكرين في الحجاز والمناطق الطرفية الأخرى في المملكة. إلا أنه خطاب غير صحيح لأن نجداً تُعَد منطقة جغرافية غير متجانسة يقطنها سكان مختلفون، كان لديهم في ما مضى علاقات مرتبكة مع آل سعود.

وتتشكل نجد من ثلاث مناطق:

أ ـ المنطقة الجنوبية (العارض): كانت هذه المنطقة تاريخياً تقدّم أقوى دعم لآل سعود دينياً وعسكرياً.

ب ـ المنطقة الوسطى (القصيم): كانت من الناحية التاريخية منطقة حاجزة، دعمت آل سعود في وقت ما وعارضتهم في أوقات أخرى. وهذه المنطقة ذات أهمية كبيرة، فالسكان الحضر (وهم من الناحية التاريخية تجار، ومزارعون، وحرفيون، وعلماء دين، ضمن منافسة قوية بين المركزين الحضريين الرئيسيين بريدة وعنيزة) أنتجوا روّاداً مفكرين وعلماء دين، وداعمين موالين لآل سعود، وهكذا كانوا الأكثر ليبرالية ومناوأة للملكية.

ج ـ نجد الشمالية: كانت تاريخياً مناوئة للعائلة السعودية وذات ميول نحو العراق وسوريا. ومارست الدولة منذ عام ١٩٣٢، سياسة تحويل التحالفات في نجد نفسها وفي أجزاء أخرى من البلاد.

وقد ساهم آل سعود في تطوير قيادة محلية في نجد على حساب مناطق أخرى، كما قاموا أيضاً بتقسيم القبائل، والعائلات، والقرى، كنتيجة للتوزيع غير المتكافئ للثروة، والإعانات، والمنافع الأخرى النقدية منها والعينية (كما في توزيع الأراضي).

ونخلص من ذلك إلى أن سكان نجد موزّعون، وأن القبائل والعوائل منقسمة، كنتيجة لسياسة منظّمة من الاحتواء والعزل مارستها الدولة خلال القرن العشرين.

الأسطورة الرابعة: الدولة وهابية. بالرغم من أن الحركة الإصلاحية السلفية التي قادها محمد بن عبد الوهاب، كانت من الناحية الأيديولوجية أداة لم تكن الدول السعودية الثلاث لتقوم بدونها، فمن الصعوبة بمكان وصف الدولة الحالية بأنها وهابية، ففي النصف الثاني من القرن العشرين، خلقت السلفية الدينية الأممية هجيناً فكرياً داخل التقليد السلفي، بما يشمل الحركة الوهابية. فالاتجاهات الدينية كانت متنوعة إلى حد أن أي مؤرخ فكري سيواجه مشاكل في التعرف إلى جذر الأفكار. ولذلك، فإننا اليوم أمام ثلاثة اتجاهات داخل المجال الديني السياسي السعودي:

الأول: الاتجاه الرجعي الديني المغلق الذي يزعم كونه أقوى إيماناً والتصاقاً بتعاليم محمد بن عبد الوهاب، وهو الاتجاه الذي يسيطر على المؤسسة الدينية الرسمية. فعلماء الدين المنتمون إلى هذا الاتجاه، مأخوذون إلى حد كبير بمسائل ذات صلة مثلاً: بطول اللباس الإسلامي للرجال، واللحى، وحظر زيارة القبور، وتقديس الأولياء والأشجار، والتسليم التام لولي الأمر، والخوف من الفتنة. وسيبقى هؤلاء مسيطرين على الفتوى الدينية، ويرجع الناس إليهم للاسترشاد في مسائل ذات علاقة بالاعتقاد والعبادة. ومن غير المحتمل أن يضطلع هؤلاء بدور نظري أو عملي في المسائل المتعلقة بالسياسة في هذا العالم، والتي تعرّف بأنها من أمور الدنيا. وإذا قاموا بذلك، فإنهم سيدعون إلى الطاعة التامة للحاكم شرط ألاّ يكون هذا الحاكم يدعو إلى الزندقة. وسيواصل هؤلاء العلماء رواية الحديث النبوي الذي يدعو إلى طاعة ولي الأمر «حتى لو جلد ظهرك وسرق مالك»، وهو حديث يفسّره علماء الدين المعاصرون بطريقة مختلفة، ويقدّمون شرحاً حاذقاً لسياقه.

ثانياً: الاتجاه الحركي الإسلامي، المنقسم بين الإخوان الذين هم على استعداد للتعاون مع الحكومة، وأولئك الذين هم بعيدون عنها، والذين تمسكوا بأهداف بعيدة المدى من خلال التركيز على التعليم والتدريب والتعبئة الشعبية لتحقيق أهدافهم. ويمثل الإسلام الحركي الطرف الأقوى داخل الطيف الديني السياسي في مركزه وتنظيمه. وإذا

كان ثمة إعادة تنظيم للعلاقة بين الدين والدولة، فإن الاحتمال الأقوى أن يتم إدماج الإسلام الحركي في الحكومة بصورة رسمية. فعلى سبيل المثال، في حالة انتخابات مجلس الشورى، فإن الاحتمال الأقوى أن يحوز الأعضاء البارزون في هذا الاتجاه عدداً كبيراً من المقاعد. لقد اشتغل الإسلام الحركي في السياسة المعاصرة ومواضيع أخرى ذات صلة بأمور الدنيا، والشخصياتُ البارزة في هذا الاتجاه هي نتاج الحداثة، ومنغمسة بصورة تامة فيها، وتحظى بتأييد أعداد كبيرة من الطبقتين المتوسطة والدنيا المتعلمة، التي يزداد عدد أعضائها، ولكن طموحاتها تواجه إحباطاً بسبب التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والأهم من ذلك أنها تشعر بالعزلة خارج دائرة العائلات المعروفة التي تتمتع برعاية العائلة المالكة.

ثالثاً: ما اصطُلح على تسميته التيار الجهادي، الذي حمل أفراده السلاح ضد الحكومة، ويجهرون بمسؤوليتهم عن العنف، ويعرَّفون محلياً بـ«الغلاة» أو «خوارج العصر»، ودولياً بـ«الإرهابيين». وبينما سيتم استثناء هؤلاء من أي إعادة تموضعات مستقبلية، فإن أفعالهم خلال عام ٢٠٠٣ فتحت الباب أمام تناظر حول الإصلاح، وساهمت في تسريع حركته.

ويجب أن تؤخذ هذه التطورات الدينية السياسية في الحسبان في حال صياغة رؤى في التغيير مثل الدعوة إلى الديموقراطية. فالإصلاح، الكلمة السحرية، لايعني تغييراً ثورياً ما عدا في خطاب الجماعات الإسلامية المتطرفة. وحتى هنا، فإن الإصلاح غالباً ما يُفسَّر في صورة ضيقة، تعني توتير العلاقات مع أميركا، ومحاربة المسيحيين واليهود، وتأسيس الأمة المسلمة المثالية. وليس واضحاً ما إذا كان سيظهر برنامج سياسي منسجم لدى هذه الجماعة، فقد أثبت «الجهاديون» نجاحهم في عمليات العنف، ولكنهم قاصرون على مستوى التنظير السياسي. فلدى هؤلاء تعاقد صلب على واجب طرد اليهود والمسيحيين من بلاد الحرمين، الولاء والبراء، ولكنهم يقصرون في موضوعات تتعلق بالدولة الإسلامية، والحاكم العادل، وانتخابه، وفترة بقائه في الحكم، ومحاسبته.

وباستثناء «الجهاديين»، فإن دعاة الإصلاح يتفقون على إعادة توزيع الغنيمة

الكبرى، أي الدولة، ويختلفون على توزيع الحصص والخطاب الذي يؤسس لتوزيعها، ولكن الهدف يبقى واحداً: إنهم يدعون إلى المشاركة (المشابهة لسياسة توني بلير في الشراكة الخاصة ـ العامة، ولكن الخاص في السعودية يبدو أكثر تعقيداً). ولجأ المشاركون المحتملون منذ التسعينيات إلى الوسيلة الأكثر قبولاً للمطالبة بالإصلاح، أي العرائض. فقد وقع الإسلاميون والليبراليون عدة عرائض، وهكذا تم تعزيز منطق المكافأة. إن المواطن يطالب بالشرهة في رسالة تُقدَّم للأمير، وبعد عدة أيام يصل الرد في هيئة كمية من النقود أو رسالة من التوصيات. ومهما يكن، فقد توصلت المعارضة في الآونة الأخيرة إلى أن الحكومة قد تقدّم مكافآت اقتصادية، وزيادة قاعدة المشاركة، ولكن الإصلاح السياسي الذي يهدد أساس الحكم السعودي، أي الاحتكار التام لمجمل العملية السياسية، غير قابل للتحقق بسهولة.

وتمت في الآونة الأخيرة، وتحديداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الدعوة إلى استراتيجية جديدة غير مسبوقة من قبل الحركة الإسلامية للإصلاح، التي يقودها سعد الفقيه في لندن. فقد وجّهت الحركة الإسلامية للإصلاح في الجزيرة العربية نداءً للاعتصامات والمظاهرات في عدد من المدن، وتجاوبت مجموعات من الناس، جرى اعتقال بعضهم أو إيقافهم، وبعد شهرين أفرج عنهم. فهل ستتكرر الدعوة إلى مظاهرات سلمية؟ لا يمكن استبعاد ذلك. وهل سيدعو الليبراليون إلى ذلك؟ من غير المحتمل. وعلى أي حال، فإن من يُدعَون بالليبراليين، سيشاركون في المظاهرات في حال تمت الدعوة، تماماً كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر، حيث زعم الليبراليون أن بعض من شاركوا في المظاهرات لم يكونوا بالضرورة جزءاً من التيار الإسلامي.

وثمة سبب وجيه يدعو إلى الشك في أن لدينا معارضة ليبرالية في السعودية، فهي تتشكل من جنرالات بدون جنود. فالجنرالات ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة والمتوسطة العليا، ويتألفون من أفراد مرتبطين بصورة حميمة بالحكومة، ومن غير المرجح دعوتهم إلى أعمال تهدد مصيرهم ومصالحهم الطبقية. إن أولئك يبدون على استعداد للاستمرار في طريقة العرائض وتفادي مهاجمة القارب، لأنهم يدركون أنه في حال غرق هذا القارب فإنهم قد يغرقون معه.

والمعادلة مقلوبة بالنسبة إلى المعارضة الإسلامية، فهي تتشكل من جنود بدون جنرالات. فالجنرالات (علماء الدين والأفراد المتدينون المتعلمون) هم إما معتقلون، أو هاجروا من البلاد، أو تم احتواؤهم. وهناك بعض الشخصيات الإسلامية البارزة في السعودية، تُعتبر الآن جزءاً من ماكينة الدولة. أما أولئك الذين قاوموا الاحتواء وبنوا مصداقيتهم خلال عقد من المقاومة، فبقوا خارج البلاد.

والسؤال الذي يلحّ هنا، هو: ماذا يجب فعله الآن على مستوى المعارضة والمجتمع؟ فقد استُثنيت الدولة من المعادلة لأسباب واضحة، أي للاعتقاد الجازم بأن الإصلاح لا يأتي من أعلى، بل هو نتاج تعبئة شعبية.

المعارضة

كيما تنشأ معارضة فاعلة تحوز فرصة التأثير في مجريات الأحداث، فإن ثمة خطوات محددة لا بد من أن تتم:

أ ـ تأسيس لجنة ذات قاعدة واسعة ودائمة من أجل تشكيل رؤية سياسية تكون مقبولة لدى كافة جماعات الضغط، وتربط اللجنة تحقيق هذه الرؤية بالاقتراع. فالمعارضة يجب أن تعلو فوق المصالح الخاصة التي تسود حالياً في كافة الدوائر: بين من يدعون بالليبراليين أنفسهم، وبين الإسلاميين، وبين الإسلاميين والليبراليين. فالاتهامات والاتهامات المضادة هي اليوم لغة الخطاب السياسي بين النخبة المتعلمة. وتبدو الحركة الإصلاحية في بعض الأحيان، كما لو كانت تستهلك نفسها قبل أن تحقق أهدافها. وباستثناء أولئك الذين تم «شراؤهم» من قبل الدولة، وأولئك الذين عزلوا أنفسهم جانباً، أو الذين أبدوا فهماً عاطفياً تجاه خصومهم، يجب ألاّ يتم طردهم أو إهانتهم باستعمال اللغة الأكثر رفضاً.

ب ـ إبرام اتفاقية على أساس أن الوسائل السلمية (المظاهرات السلمية، العصيان المدني السلمي، والإضرابات) تشكل الطريق إلى التغيير. ويلزم أن يُعقد حوار مفتوح خارج سيطرة الدولة وإشرافها. ولسوء الحظ، بسبب غياب قنوات شرعية للتنظيم العام والحوار الحقيقي، فإن السعوديين يلجأون إلى منتديات حوارية إلكترونية مجهولة

الهوية، حيث يسود أحياناً التطرف واللاعقلانية تحت ستار أسماء مستعارة.

ج ـ استبعاد الرعاية الملكية للمعارضة. بينما يجادل البعض بأن الخلافات داخل العائلة المالكة يمكن استغلالها من قبل المعارضة، فإن الواقع أثبت عدم جدوى هذا المنطق. ويمكن العودة إلى عام ١٩٦٠ حين أحاط أحد الأمراء نفسه بمجموعة من الأفراد من المجتمع من أجل تطوير خطاب اعتراضي. وبعد أكثر من أربعين عاماً، فإن الناس الذين دفعوا الثمن كانوا هم الداعمين له. وإذا كان هناك أمراء يطالبون بإعطاء السلطة إلى الناس، فإن دعوة كهذه غالباً ما تأتي من أولئك الأمراء الذين لا يملكون سلطة كي يتنازلوا عنها أو يهبوها لغيرهم.

د ـ تبديد حلم قيام الولايات المتحدة بمزاولة ضغط على السعودية لتصبح دولة ديموقراطية (بالرغم من الدعاية والخطاب الأميركي الرسمي). إن الديموقراطية أو الشورى لا تأتي على ظهر دبابة أو من خلال عريضة، وإنما تأتي كثمرة للتعبئة الاجتماعية. لقد أوصى الأكاديميون والمفكرون الأميركيون حكومة بلادهم بالدفع نحو اللبرلة وليس الدمقرطة في السعودية. وبإمكاننا قراءة توصية محلل سياسي بارز إلى الإدارة الأميركية:

على الأميركيين الذين يؤكدون على فضائل التغيير الديموقراطي، مواجهة الحقيقة الصادمة. إن الانتخابات المبكرة في السعودية قد تفضي إلى نشوء مجالس تمثيلية تدفع النظام إلى اتجاهات مناهضة لعملية اللبرلة. إن واشنطن بحاجة إلى مقاومة الإغراء للضغط على السعوديين من أجل انتخابات ديموقراطية في الوقت الراهن.

بكلمات أخرى، إن الديموقراطية في السعودية هي ضد المصلحة القومية الأميركية، إذا ما جاء الإسلاميون إلى السلطة. ولكن أي جناح من الإسلاميين؟ هل هم الوهابيون التقليديون، أم الحركيون، أم «الجهاديون»؟ إن أحداث الشهور القادمة قد تجيب عن هذا السؤال.

هـ ـ رفض الرعاية والإشراف الأميركيين للمعارضة السعودية. وهذه رسالة للجميع، وبخاصة لأولئك المقيمين في الخارج. فليس هناك شيء أسوأ من إدراج اسم معارض على الإنترنت بصفته قابضاً للدولارات الأميركية في معركته ضد نظامه. وهذه

معضلة كافة جماعات المعارضة ضد الحكم الأحادي. فبدون تعبئة اجتماعية للمناطق مثل هذه الرعاية مقدَّر لها أن تكون فاشلة وغير مثمرة، وستكون كذلك أيضاً حين نعرف أن استطلاعات «مؤسسة زغبي» الدولية للرأي العام السعودي والتي أجريت في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ٢٠٠٣، تكشف أن لدى ٩٥ بالمئة من السعوديين الذين شملهم الاستطلاع موقفاً غير متصالح إلى حد ما مع الولايات المتحدة.

مسؤولية المجتمع والأقليات

ثمة خوف لدى الأغلبية يُعبَّر عنه غالباً، وصار مبالغاً منذ الاحتلال الأميركي للعراق. فإنشاء محمية شيعية في المنطقة الشرقية تحت الرعاية الأميركية يُعتبر السيناريو/الكابوس لدى الأغلبية، وهذا الخوف غير مؤسَّس على حقيقة واقعية، إذ إنه يمنح الإدارة الأميركية قدرة فشلت في استعراضها في كل من العراق وأفغانستان. ويجب أن يطمئن الشيعة والسُنَّة إلى أن الولايات المتحدة غير قادرة على سيناريو غير معقول على الأقل في الوقت الحالي. ومهما يكن، فإن إزالة الخوف يقع على كاهل كل من الشيعة والاتجاه العام في المجتمع، إذ يجب على الشيعة إدراك أن مستقبلهم يكمن في السعودية، وليس في النجف، أو قم، أو واشنطن. ولحسن الحظ، فقد بدأ يتحقق ذلك بصورة تدريجية.

كما يتطلب من الأغلبية، التعبير عن تعاطفها، وتسامحها، وقبولها بالشيعة باعتبارهم مواطنين كاملين، وهذا لا يعني بطبيعة الحال توقف المناظرات الدينية، ولكن يعني أن روايات العلقمي والطوسي يجب عدم التشديد عليها واستعمالها كتعبيرات رمزية مندكّة في الوضع السياسي الجاري. يجب علينا عدم نبش المراجع التاريخية لتعليم دروس في التعصب وعدم التسامح والكراهية. وإذا لم تتخذ الدولة تدابير من أجل تكريس هذه المفاهيم، فإن علينا كأفراد، البدء بمشروع التغيير على المستوى الشخصي، وتالياً خلق ظروف التعددية المنبثقة من تعاليم الإسلام نفسها، وليس من خلطة مكوّنة من إساءة تفسير الإسلام واضطهاد الآخر، وهي حالة ما زالت لسوء الحظ تعبّر عن نفسها من قبل قطاعات من المجتمع السعودي.

سيناريوهات المستقبل

التغيير التدريجي

سيكون هناك عدد من السعوديين ممن يتبنى سياسة «لننتظر ونر»، أملاً في ثورة مخملية أو بيريسترويكا خلف الستار. ولنتذكر أن الطريق الثاني في التغيير قد أدى إلى تفكك الاتحاد السوفياتي. ليس هناك إجماع اليوم في السعودية على عملية التغيير ومادتها، بالرغم من وجود إجماع على الحاجة إلى الإصلاح، بوصفه مطلباً عاماً لا يزال بحاجة إلى عملية غربلة. فقد أصبح المجتمع في حالة استقطاب حاد بما يجعل صناعة ثورة مخملية أو صامتة أمراً غير ممكن. وما سنشهده لاحقاً هو إعادة رسم للخارطة السياسية وإعادة توزيع للغنيمة الكبرى، أي الدولة، بين مجموعات مستثناة ومعزولة في المجتمع، أو كانت في الماضي مهمّشة. ويتوافق هذا مع لهجة الإصلاحات التدريجية، أو كما يعبّر عنها بـ «التمسك بتقاليدنا وتراثنا الإسلامي». ويمكن ترجمة ذلك بحسبها لبرلة بدون دمقرطة، أي انتخابات تعيد رسم الخارطة السياسية وتساهم في زيادة مشاركة الجماعات التي هي الآن وثيقة الصلة بمركز السلطة.

التغيير الفجائي

يعد التغيير الفجائي سيناريو آخر في التغيير، قد لا يكون خياراً في المستقبل القريب ولكن لا يمكن استبعاده على المدى البعيد. ويفترض هذا السيناريو وقوع «انقلاب ملكي» يؤدي إلى استبدال الطبقة المعمّرة في العائلة المالكة والمجيء بأخرى أكثر حيوية ونشاطاً. وهناك أيضاً احتمال وقوع «انقلاب إسلامي»، يمكن أن يتم بتنظيم التيار الحركي. أما الاحتمال الثالث فهو انقلاب «إسلامي/ ملكي». إن هذه الاحتمالات قاطبة لن تكون خيارات سهلة، بالنظر إلى التعقيد الديموغرافي للعائلة المالكة، والانقسامات داخل الحركة الإسلامية نفسها.

وبينما يستمر انكشاف التنافس والصراع على مستوى القمة في القيادة السياسية، فإن المشكلة الأكبر التي تواجه السعودية اليوم تكمن في توفير فرص عمل للسكان الآخذين في النمو. إن خطط التنمية الخماسية المتوالية، وسياسات تعزيز السعودية لقوة

العمل، وتوسيع نطاق القطاع الخاص، لم تنجح في استيعاب الجيل الجديد. وقد تعرقل ذلك مع التوزيع غير المتكافئ للثروة والتمايزات المناطقية في التنمية والازدهار، التي أدت إلى خلق وضع مربك بين الشباب، ليس لكونهم محرومين على المستوى السياسي فحسب، بل أيضاً على المستوى الاقتصادي.

فلدى هؤلاء الشباب أوقات فراغ هائلة ممتدة، ولكن بدون قنوات قادرة على ملئها من أجل تحقيق تطلعاتهم، ما أدى إلى الإحباط، والضجر، والكسل، وربما إلى الجريمة. فليس من غير الاعتيادي للذكور العاطلين من العمل في السعودية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عاماً، تمضية ٦ إلى ٨ ساعات يومياً في مقاهي الإنترنت، والمشاركة الفاعلة في منتديات الحوار على شبكة الإنترنت، والبحث في مواقع الشبكة ومراسلة الأصدقاء داخل السعودية وخارجها، بينما يقوم آخرون بمشاهدة المحطات الفضائية العربية بصورة متصلة. فالمجتمع بات مسيّساً إلى درجة كبيرة، ولكن ليس هناك قنوات مشرعنة للتعبير عن الرؤى السياسية والمناظرات حول مستقبل البلاد، والمشاركة في فعل سياسي بنّاء، لذلك يشعر السعوديون بالإحباط.

إن السنوات القادمة ستكون شديدة الاضطراب في السعودية، ولكن دعونا نأمل أن المناطق لن تفسح الطريق لنشوء النزعة المناطقية، وأن المذاهب لن تفسح الطريق للنزعة المذهبية، وأن القبائل لن تفسح الطريق للنزعة القبلية. فهذه النزعات ستؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من العنف من النوع الذي شهدناه في ما مضى. إن تصلب الحكومة في التعامل مع الضغط المجتمعي من أجل الإصلاح، والمتعارض مع استمرار المنهجية القديمة القائمة على أساس «فَرِّق تَسُدْ»، قد يُفضي في النهاية إلى تفكيك السعودية كما عرفناها في أواخر القرن الماضي.

الفصل الثاني

من العائلة إلى القبيلة

إذا كان القرن العشرون قد ارتبط بنشوء الدولة السعودية على يد عائلة آل سعود تحت مظلة الاستعمار الإنكليزي في الشرق الأوسط وشرعنة دينية تمثلت بإحياء الدعوة الوهابية، فها هو القرن الحادي والعشرون يطل علينا بدولة بدأت ملامحها تختلف اختلافاً كلياً عما عهد من قبل.

أهم مظاهر هذا الوجه الجديد هو تحول المجموعة الحاكمة من عائلة حضرية صغيرة كانت تقطن الدرعية في القرن الثامن عشر والرياض منذ القرن التاسع عشر، إلى قبيلة حاكمة مالكة. وبكون هذه العائلة لم تكن مرتبطة بأي قبيلة معروفة في الجزيرة، والمقصود هنا القبائل البدوية، استطاعت أن تلعب دور الوسيط بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. فكانت تدّعي الوساطة بين القبائل وبين البدو والحضر وحتى بين المناطق المعروفة.

وقد ساعدها في دورها هذا كونها لا تنتمي إلى التركيبة القبلية المحلية، والتي كان حكُم إحداها يعتبر نوعاً من الهيمنة على مجموع القبائل الأخرى. وكان الكيان السعودي قد فُرض على هذه الشرائح المختلفة والمناطق المتعددة بسلاحي السيف والدين، وخاصة الدعوة الوهابية، وهي دعوة مجددة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعلماء الدين الحضر في جنوب منطقة نجد، وخاصة الرياض وما حولها من قرى ومدن صغيرة. وكان من

أهم أسباب نجاح هذه الدعوة مبدأ المساواة في الدين وتحت راية الإسلام، وحاولت، من دون أن تنجح كلياً، ترويض التعالي القبلي على الفئات الأقل قبلية أو غير القبلية. وتبنت الدولة السعودية في بدايتها مثل هذا الخطاب وجمعت تحت رايتها لفترة قصيرة جداً البدوي والحضري والقبلي وغير القبلي. ولكنها لم تستطع على مر العقود السابقة أن تصهر هذه التكوينات والهويات الاجتماعية معتمدة على مبدأ المساواة هذا. فالمشروع الوطني وبناء هوية موحدة من الأمور الصعبة، ونلاحظ أن سياسة التفرقة من قبل الدولة غذت التفاوت الاجتماعي بدلاً من أن تلغيه.

وعندما استتب الأمر لهذه الدولة، قامت بضرب العنصر القبلي وتقويض استقلاليته السياسية خاصة. ففي عام ١٩٢٥ ألغت الدولة حق القبائل في الملك الجماعي لـ«الديرة» أي المناطق التي كانت تعتبرها تاريخياً أرضها. وأصبحت هذه المناطق تابعة للدولة لها الحق في توزيعها حسب ما ترى ووفقاً لولاء الأشخاص. ثم جاء التوطين الإجباري للقبائل تحت مظلة الدين أولاً، ومن ثم تحت مظلة التمدن والتحضر، فقوضت الدولة الاقتصاد الرعوي للقبائل مما دفع منذ الخمسينيات إلى استيراد الماشية وفقدان هذه الثروة الاقتصادية.

إن أهم سلاح في تدجين القبائل كان يجري استعماله من خلال عملية استقطاب شاملة للزعامات القبلية وفصلها عن قبائلها بعدما حولت الدولة هذه الزعامات إلى «موظفين» مهمتهم الأولى ضمان ولاء أبناء القبيلة للدولة.

وفقدت بعد ذلك القبيلة استقلالها السياسي بعد أن تم القضاء على اقتصادها المحلي، فأصبحت كتلة خاضعة للدولة من خلال وساطة زعاماتها التقليدية أو الجديدة التي أفرزتها السلطة من خلال علاقات واتصالات حميمة مع أفراد الأسرة الحاكمة. وعلى الرغم من أن القبيلة في المجتمع السعودي فقدت استقلالها السياسي، إلا أنها بقيت كهوية تحدد ارتباط الفرد بالمجموعة، وبقي تراثها وشعرها وأدبياتها وبعض تقاليدها التي حملها أبناؤها من الريف إلى المدينة بعد عقود من الهجرة الداخلية.

وقابلَ هذا التغيير الملاحظ على مستوى المجتمع، تحولٌ معاكس على مستوى الأسرة الحاكمة. فبينما فقد المجتمع قبليته السياسية، تحولت الأسرة السعودية إلى قبيلة

تحكم وتملك. وحصل هذا التحول نتيجة لعدة أسباب، منها الانفجار الديموغرافي الذي ظهر على صعيد العائلة. فمن مجموعة صغيرة، أصبحت اليوم هذه الأسرة كتلة يزيد تعدادها على ٧٠٠٠ شخص نتيجة لسياسة مدروسة ومرتبطة بتعدد الزوجات والإكثار من النسل. فالعائلة ـ القبيلة اليوم متشعبة ولها فروع كثيرة. وتبنت الأسرة مبدأ الحكم الوراثي العمودي الذي يؤمن انتقال السلطة من الملك إلى ابنه مرة واحدة فقط، فعندما توفي الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ انتقل الحكم إلى ابنه سعود، ومنذ ذلك الوقت نرى أن السلطة تنتقل من الأخ إلى أخيه. وظلت العائلة المتحولة إلى قبيلة تحت سلطة الملك المطلقة كما ظل البلد تحت هذه السلطة.

فالأخ الأكبر هو رأس العائلة ورأس الدولة. وظل الوضع على هذا المنوال حتى نهاية عهد الملك فيصل عام ١٩٧٥. ولكن منذ مرض الملك فهد في منتصف التسعينيات افتقدت القبيلة السعودية الحاكمة المالكة رأساً معلناً، وتحولت بالفعل إلى قبيلة تحكم من خلال فروع متعددة أهمها ثلاثة محاور، هي محور عبد الله ومحور نايف ومحور سلطان، ثم تأتي حلقات صغيرة هي في طور التبلور كحلقة فيصل وسلمان وغيرهما من الحلقات والفروع. فبانعدام الرأس الممثَّل بالملك، يمثل محور ولي العهد ـ وزير الداخلية ـ وزير الدفاع ثلاثة فروع تحكم بغياب شخص الملك. كل يمثل زاوية في مثلث السلطة الحالي. ويتركب كل محور من الأب، يليه الابن، ومن ثم مجموعة كبيرة من الأعوان، قد يكونون أقرباء أو من عامة الشعب. ومنهم أيضاً الخبراء والمهنيون والبيروقراطيون والكتاب، وتليهم ميليشيا المحور وآلته العسكرية التي تسانده وتحمي محوره وفرعه.

وهنا نذكر الحرس الوطني التابع لعبد الله وجهاز الأمن التابع لنايف، وزير الداخلية، والجيش التابع لسلطان وزير الدفاع. وتكتمل بهذا آلية الحكم لكل فرع من فروع القبيلة الحاكمة المالكة. فبعد عقود من نشاط جاد هدفه إلغاء قبلية الشعب، تحولت العائلة بحكم حجمها وتفرعها وتشعبها إلى قبيلة واضحة المعالم والتركيبة الداخلية.

ولكن هذه القبيلة الجديدة في هذا الشكل بفروعها المذكورة، تختلف في تركيبتها

وقيادتها عن النمط القبلي المعروف في الجزيرة. ويتميز هذا النمط المحلي بوجود شيخ يُعتبر «شيخ المشايخ»، ويجمع تحت رايته وزعامته المشايخ المتعددين للفروع في القبيلة الواحدة. ولكن القبيلة السعودية الحاكمة المالكة تفتقد هذا النوع من الزعامة بغياب الملك، الذي يمكن أن يلعب دور «شيخ المشايخ» لقبيلته هذه. فغياب الملك وشخصه، برغم أن أبناءه يلعبون دوره بالنيابة، يعني انعدام القيادة المركزية لهذه القبيلة. فهي اليوم تفتقد من يضبطها ويدير شؤونها الداخلية ويحدد رؤيتها المستقبلية لمعالجة الأمور، وخاصة السياسية منها. وتتناحر اليوم القبيلة الحاكمة وتتصارع في ما بينها، بينما تحاول في الوقت نفسه إدارة دفة الحكم.

تشبه القبيلة السعودية الحاكمة اليوم النمط القبلي الأفريقي، وخاصة تركيبة قبيلة النوير السودانية، حيث إن هذه القبيلة كانت في الأربعينيات مفتقدة سلطة مركزية تجمع الفروع المتعددة بكل فئاتها القبلية تحت راية واحدة، وكانت تتألف من فروع مستقلة متساوية في قدرتها العسكرية ومواردها الاقتصادية، ولكنها كانت دوماً تتحد لمواجهة الخطر الخارجي أو لتشن هي نفسها هجوماً على غيرها. ففروع القبيلة تتحد لقهر المجموعات التي لا تنتمي إليها، بل الخارجة عن نطاقها. ونلاحظ أن القبيلة الحاكمة المالكة في السعودية تتصرف اليوم بالأسلوب نفسه المتبع من قبل قبيلة النوير. ففروع القبيلة السعودية تعتمد على حلقات من الدعم والولاء مستمدة من أبنائها وأبناء الشعب والجهاز العسكري الذي يحميها، مقابل هبات معروفة وأتاوات. ولكل فرع فيها آلته الإعلامية الخاصة به من صحافة مرئية وسمعية تبث وجهة نظره، كما أن لبعضها دور بحث ونشر ودراسات بالإضافة إلى جمعيات خيرية مرتبطة باسمها كذراع آخر لاكتساب ولاء الشعب.

والأهم من كل هذا، نجد أن لكل فرع مخصصاته الشخصية بالإضافة إلى المخصصات المرتبطة بالمؤسسة التي يترأسها الفرع كولاية العهد والدفاع والداخلية. وهذه الميزانيات الوزارية تصبح أيضاً وسيلة في يد الفرع القبلي لتوطيد حكمه وسلطته على حساب سلطة الدولة المركزية.

ومن الملاحظ أن هذه الفروع القبلية، برغم انعدام رأس عام يحركها كافة، إلا

أنها تتفق على أمور جوهرية. فهي تتعاون وتتكاتف في سبيل مواجهة تحديات تهدد هيمنتها المطلقة كمجموعة، فنرى كيف استطاعت الفروع الثلاثة أن تتضامن وتتحد في اتخاذ موقف موحد ومعاد لتيار الإصلاح داخل البلد عندما زُج بإعلامه في السجن، فاتحدت الفروع الثلاثة في موقفها تجاه قهر مشروع الإصلاح كما تتحد قبيلة النوير عندما تنكل بأعدائها وبكل من ينافسها على السلطة والسيادة في منطقتها المعروفة. وعلى الرغم من أن بعض أجهزة الإعلام صورت أن هناك اختلافاً في الرأي والمواقف من طلبات الإصلاحيين بين الأركان الثلاثة، كالتباين مثلاً بين موقف عبد اللّه الذي وصف بأنه يتعاطف مع المصلحين وموقف نايف الذي صور وكأنه معاد للإصلاح المنشود، إلا أن هذه المقولات غير مقنعة، وقد ثبت عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن هناك اتفاقاً داخلياً تاماً بين الفروع الثلاثة لتقويض أي طرح إصلاحي يهدد هيمنة القبيلة ككل على الحكم وملكية البلد. والإصلاح المرفوض هو كل عمل جماعي مستقل عن الدولة أو حراك شعبي يؤدي إلى تبلور قيادات أخرى تنافس القبيلة الحاكمة والمالكة وتُظهر للشعب وجود طاقات وقدرات قيادية على الساحة. وترفض هذه القبيلة أي إصلاح يقلص حكمها وملكيتها للموارد الوطنية التي جرت العادة على اعتبارها ملكاً وراثياً للقبيلة الحاكمة وحدها. وهي وإن أعادت توزيع الثروة الوطنية بالطريقة التي تراها مناسبة، فهي تعتبر ذلك هبة أو صدقة من القبيلة أو حتى نعمة تنعم بها على بقية الشعب.

نستنتج بعد هذا التقييم أن المقولة التي ترددت مؤخراً عن وجود خلاف بين ولي العهد من جهة، وإخوته الآخرين من جهة أخرى، لا تعكس حقيقة التصرف السياسي للقبيلة الحاكمة المالكة. فالقبيلة تتحد على ضرورة استمرارية هيمنة جميع فروعها شرط أن تتساوى الحصص في الحكم والملكية للفروع المهمة. فهي لا تستطيع أن تقهر فرعاً رئيسياً من فروعها أو تتخلص منه في صراعها من أجل البقاء والتسلط على أجهزة الحكم. ولكن ربما يحصل شيء من التطاحن والجزر والمد بين الفروع بين الحين والحين، خصوصاً إذا انعدم التوازن الداخلي أو قوي فرع على حساب فرع آخر. ومن الممكن أن تعيش هذه القبيلة حالة غليان داخلي ما دام التوازن موجوداً بين الفروع. وإذا فُقد هذا التوازن فقد يحصل انفجار ما. وقد أمنت القبيلة السعودية توازن القوى وتوزيع الأدوار داخلها من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية والعسكرية.

وتدخل الفروع هذه بين الحين والحين حرباً داخلية غير معلنة هدفها توطيد سمعة هذا الفرع على حساب فرع آخر. فكل فرع يحاول جاهداً أن يبني لنفسه سمعة مهمة تنافس سمعة غيره من الفروع. ففي حالة خروج الصراع الداخلي من إطاره السري، يستطيع الفرع الذي له سمعة حسنة، أن يستولي على السلطة بسهولة ويهمش الفروع الأخرى. وقد يحتد الصراع في المستقبل خصوصاً أن رؤوس الفروع قد دب فيها العجز، ويمكن أن ينفد صبرها، وربما لا يأتي دورها في الحكم بشكل طبيعي إطلاقاً بسبب العمر المتقارب للرؤوس.

فكل فرع يبني عبر وسائله الإعلامية وتصرفاته سمعة ما ليعطي صورة أن الفرع يميل إلى بعض الأمور كالانفتاح والإصلاح والحوار. وقد يعطي فرع آخر صورة عن نفسه وكأنه يميل إلى التحفظ وحب التقاليد والعادات. وربما تتجه سمعة فرع آخر نحو خصال الحداثة والأصالة والتطور ومجاراة العصر. وتتضخم كل هذه السمعات وتنفخ الفرع ورأسه، وهي ليست مرتبطة بواقع أو حقيقة. وقد يتغير مضمون هذه السمعات بتغير المعطيات السياسية. فلنأخذ مثلاً سمعة ولي العهد. ففي منتصف التسعينيات، كانت تروج له سمعة تدور حول مفهوم العروبة والتقاليد والبداوة، وحتى التحفظ والرجعية، أما اليوم فهناك إعادة صوغ لسمعته فيصبح رجل الحوار والانفتاح ومحارب الفقر والبطالة. والمعلوم أن مثل هذه السمعات تظهر ثم تتلاشى حسب الظرف الزمني المعين، وليس حسب خصال أو حقائق ثابتة. ومن المؤكد أن القبيلة الحاكمة المالكة قد دخلت بالفعل عصر صراع السمعات، وهذا جزء لا يتجزأ من الصراع خلف الكواليس بين الفروع المختلفة برغم وجود التوازن المذكور سابقاً.

إن تحول الأسرة الحاكمة إلى هذا النوع من القبيلة، له آثار سلبية على صعيد السياسة. فقد أدى هذا التغير في التركيبة من أسرة إلى قبيلة كبيرة، إلى تغير في مفهوم الدولة. فبعد أن كانت العائلة مجموعة صغيرة من الأفراد تلعب دور الوسيط بين أبناء الشعب على اختلاف فئاته وطبقاته وقبائله، أصبحت اليوم خصماً مهيمناً هيمنة أشبه ما تكون بهيمنة مجموعة على المجموعات الأخرى.

ونتج من هذا التحول تقويض مفهوم انفصال الأدوار، فالأسرة الحاكمة كانت ترتبط بلعب الدور السياسي فقط، أما اليوم فنلاحظ أن التحول إلى قبيلة رافقه تطور مفهوم ملكية

القبيلة الحاكمة للوطن ومشاركة الشعب، بل منافسته على الموارد الاقتصادية.

فالقبيلة لا تحكم فقط بل تهيمن على كل المرافق الاقتصادية والمناصب والأدوار. وبحكم السيطرة السياسية، لا تكون المنافسة الاقتصادية عادلة وبين أكفاء. فالقبيلة الحاكمة تملك من رأس المال بحكم موقعها السياسي ما لا تملكه أي فئة شعبية، وتحتكر الاقتصاد، وإن أفسحت المجال للآخرين فهذا من باب الهبة.

ونجم بالتالي، عن التحول من الأسرة إلى القبيلة التي يملك فروعُها الثلاثة أجهزةً عسكرية معروفة، أمر خطير: إن أي تطاحن علني بين الفروع المجهزة عسكرياً قد يؤدي إلى تصادم ميليشياتها وأجهزتها الأمنية والعسكرية، خصوصاً أن هذه الأجهزة لها من العتاد والقوة ما يمكنها من خوض معركة داخلية لصالح هذا الفرع أو ذاك. ومن أسوأ التطورات أن يتحول هذا التطاحن إلى تطاحن بين أبناء الشعب الذين يؤلفون هذه الأجهزة.

فالخطر إذاً، أن يتحول التطاحن بين الفروع إلى تطاحن بين المجموعات المرتبطة بها، فبعد أحداث العنف الحالية ثبت أن أجهزة الأمن تدخل اليوم في صراع مع الشعب لصالح الفئة الحاكمة، فهل سيتطور هذا وتدخل في صراع ضد بعضها البعض؟

وبما أن بقاء القبيلة الحاكمة المالكة وديمومتها يقومان على التوازن بين الفروع، فهذا يعني أن أي اختلاف في الرأي تجاه القضايا الأساسية لا يُحسم فوراً، وإنما تسود أجواء المماطلة والمراوغة حتى لا ينفجر الاختلاف ويتسرب إلى الخارج. وإن حصل التسرب فهذا يضرب وحدة المجموعة ويُفقدها قدرتها على الإمساك بالسلطة إذا دب في أطنابها الانشقاق والانقسام العلنيان. وما نراه اليوم من تذبذب وحالة ركود سياسي وعدم التجاوب مع الحراك الشعبي والمطالبة بالتغيير السياسي، ليس إلا نتيجة تعكس طبيعة القبيلة الحاكمة المالكة التي تفتقد اليوم رأساً يدير أمورها ويدبر سياستها وسياسة البلد.

وبدلاً من أن تطل الدولة السعودية على العالم بوجه يعكس التطور الحضاري لشعبها وقدراتها المكتسبة خلال العقود القليلة، تراجعت هذه الدولة إلى عصر القبيلة والتشرذم ليس على المستوى الشعبي وإنما على مستوى القيادة.

ومن الغريب أن الشعب قد تعالى على مفهوم القبيلة السياسية برغم أنها ما زالت حية كهوية وارتباط اجتماعي، بينما تحولت الدولة الحديثة إلى قبيلة حاكمة ومالكة.

القسم الثاني

مطبات ومتاهات على طريق الإصلاح

الفصل الثالث

حادث تفجير الرياض وظاهرة بن لادن في الذاكرة التاريخية السعودية

لا يملك المرء إثر انفجار الرياض، وإزاء التدفق المستمر لصور بن لادن عبر غرف الحوار (التشات) على الإنترنت والفضائيات العالمية والعربية، إلا أن يستحضر في ذاكرته قصص شخصيات سبقت يعرفها جيداً أولئك الذين جعلوا من تاريخ المملكة العربية السعودية مهنة يحترفونها. ومن أهم تلك الشخصيات التي تخطر بالبال سريعاً شخصية فيصل الدويش وشخصية جهيمان العتيبي، اللذين يجد المرء في قصصهما تشابهاً مذهلاً مع قصة أسامة بن لادن، برغم البون الشاسع بين هاتين الشخصيتين المبكرتين من جهة، وشخصية أسامة بن لادن من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن ظاهرة بن لادن فريدة من حيث أثرها وحجمها، إلا أنها ـ كما هي حال الأحداث السابقة في التاريخ السعودي ـ تشير بوضوح إلى وجود ارتباط معين ما بين السياسات السعودية الداخلية وعلاقات البلد بالقوى الخارجية.

كان فيصل الدويش، المنحدر من قبيلة مطير، هو الثائر الذي تحدى السلطة السعودية عام ١٩٢٧ عبر تجييش الإخوان، إحدى القوى القبلية التي أوجدها ابن سعود مؤسس المملكة العربية السعودية. كان الإخوان نشأوا وتربوا على مناهج الحركة الوهابية وأفكارها؛ تلك الحركة الإصلاحية التي تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر الميلادي. وكان ابن سعود هو الذي تبنى جهود هذه الحركة في إرسال المعلمين، المطاوعة، الذين كانت مهمتهم تعليم القبائل مبادئ الإسلام وتعضيد ولائهم لسلطان آل سعود، ومن ثم

الالتزام بنشر نفوذهم وتعميم هيمنتهم. وفوق ذلك كله، كانت مهمتهم تتضمن تشجيع القبائل على المشاركة في «الجهاد»، أي شن «الحرب المقدسة» ضد أولئك الذين كانوا يعتبرونهم ضالين ومنحرفين عن جادة الصواب وعن صراط الإسلام المستقيم. وأثبت الإخوان فعلاً، هم ومعلموهم من المطاوعة، أنهم كانوا قوة لا يستهان بها في تعزيز صرح الدولة السعودية في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين. وكان نهجهم في ذلك هو اللجوء إلى القوة التي لم يكن من السهولة بمكان تفاديها طالما تمتعوا بدعم ابن سعود لهم.

وجمع الدويش كزعيم قبلي ما بين موقعه القيادي كشيخ لقبيلته، والحماسة الدينية المتقدة، ليبسط الهيمنة السعودية ويفرضها على القبائل والجماعات الأخرى عبر البلاد. وخضع الدويش وأتباعه القبليون لبرنامج صارم من «الطاعة والمحاسبة» بإدارة المطاوعة وإشرافهم، الأمر الذي بدل شخصيته وحوله من «كائن همجي متعجرف ومن بدوي داهية إلى متدين متقد الحماسة»، حسب تعبير بعض المؤرخين.

ولكن ما لبث المشروع أن دهمه أمر جلل. ففي الوقت الذي كانت حماسة الدويش وطموحه في «أسلمة» سكان الجزيرة العربية بلا حدود، طرأ تحول كبير بنهاية العشرينيات من القرن العشرين على السياق الموضوعي الذي كان يسعى إلى إنجاز مهمته من خلاله، وذلك بسبب تعزز الوجود البريطاني في كل من الكويت وشرقي الأردن والعراق. وكانت بريطانيا في ذلك الوقت منهمكة في رسم الحدود وتحصين الجبهات في منطقة لم يعهد سكانها مثل هذه الأمور ولم يجربوها من قبل. وقد أراد الدويش أن يتوسع حيث لا يروق ذلك للبريطانيين، فكان لا مفر من أن يصطدم طموحه لنشر مفهومه هو للإسلام بمفهوم بريطانيا لحدود الدولة الحديثة وبمصالحها هي في المنطقة. فما كان من الدويش إلا أن قدم عريضة بمطالبه إلى ابن سعود منددا بالبريطانيين لإعاقتهم التحركات القبلية عبر الحدود التي وقع ترسيمها مؤخراً. ولم يفت الدويش أن يعظ ابن سعود نفسه ويوجّه إليه النقد لخضوعه لضغوط ضباط بريطانيا ووكلائها السياسيين الموفدين إلى المنطقة.

وذهب الدويش إلى أبعد من ذلك حين أعلن ومن معه من المتمردين، أن ابن

سعود لم يعد صالحاً لحكم الجماعة المسلمة بعد أن فقد استقلالية قراره وقدرته على الفعل لصالح بريطانيا. كما تضمن انتقاد الدويش للقيادة السعودية تسليطه الضوء على ما اعتبره سلوكاً شخصياً منحرفاً لآل سعود وخارجاً عن الإسلام الذي نشأ الدويش وأتباعه عليه. وتعرض ابن سعود نفسه للانتقاد بسبب سلوكه الشخصي وزواجاته العديدة. إلاّ أنه ما لبث أن أدرك أن عليه أن يضبط تبيعه وضمينه الدويش إذا ما رغب في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع بريطانيا، القوة الإقليمية الأعظم في ذلك الوقت. وشكل ابن سعود، فعلاً، قوة مقاتلة تتكون بشكل أساسي من رجال ينحدرون من الواحات النجدية لوضع حد للدويش وإنهاء تمرده.

اندلعت الحرب بين الطرفين، وكانت أولى معاركها «معركة السبلة»، تلتها سلسلة هجمات عسكرية على معسكرات الإخوان. وفي نهاية المطاف قبل ابن سعود بالعروض البريطانية بإرسال طائرات سلاح الجو الملكي المتخذة من الكويت والعراق مقرات لها لمطاردة الدويش ومواليه في الصحاري والقفار الممتدة، التي كانت تفصل ما بين مملكة ابن سعود والمناطق الخاضعة للحماية البريطانية. لجأ عدد من أعضاء الإخوان إلى الكويت حيث كانت التقارير تشير إلى أن أعداداً غفيرة من الناس التي تملّكها الهلع كانت تلوذ فراراً من سلاح الجو الملكي البريطاني ومن ابن سعود في الوقت نفسه. وأخشى ما كان يخشاه البريطانيون هو أن يلجأ الإخوان إلى جوار القبائل الكويتية وينتهي بهم الأمر إلى الاندماج والذوبان فيها. وتمكنت القوات البريطانية بعد عدة غارات جوية على قواته عام ١٩٣٠ من أسر الدويش، ولعلهم ترددوا في البداية في تسليمه إلى ابن سعود دونما شروط خشية أن يتعرض لمحاكمة سريعة تنتهي بإعدامه وعدداً كبيراً من أتباعه بمن في ذلك النساء والأطفال، أو أن يصدر عفو عام عنهم جميعاً يستعيدون بعده حريتهم ويتمكنون من العودة إلى التمرد والغزو من جديد. ولكن ما لبثت بريطانيا أن سلمت ابن سعود الدويش ومن أسرتهم معه من الثوار، فما كان من ابن سعود إلا أن سجن الدويش الذي ما لبث أن فارق الحياة وهو رهن الاعتقال بعد شهور معدودة من وقوعه في الأسر. وما من شك في أن هزيمة الإخوان أسدلت الستار على حقبة مضطربة في التاريخ السعودي، أثبت الإخوان خلالها، أنهم كانوا قوة مقاتلة فعالة في مشروع ابن سعود التوسعي برغم أنهم تحولوا في ما بعد إلى مصدر إزعاج له حينما شرع بتعزيز دعائم

سلطانه. وما إن تم له القضاء على تمرد الإخوان حتى بادر ابن سعود بإعلان تأسيس المملكة العربية السعودية على كامل الأراضي الخاضعة لنفوذه، وذلك في العام ١٩٣٢.

أما شخصية جهيمان العتيبي فهي أقرب إلى زماننا، وتحديداً في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ حينما فاجأ ومجموعة من أنصاره الحكومة السعودية والعالم الإسلامي باقتحام الحرم المكي واحتجاز من كان فيه من المصلين والحجيج بعد موسم حج ذلك العام. كان جهيمان واعظاً نشطاً يركز جل اهتمامه على قضايا ذات صلة بمواصفات الحاكم المسلم العادل، وبالعلاقات مع من كان يصفهم بـ «الكفار»، وبمعارضته لحكم آل سعود. وكان يوجه نقده بشكل خاص إلى الحكومة السعودية التي كان يراها تتبنى قضايا غير المسلمين بسبب تحالفها الوثيق مع القوى الأجنبية، وتحديداً مع الولايات المتحدة الأميركية. أما أتباعه، الذين تراوح عددهم بين ٢٠٠ و٤٠٠ شاب، فكان معظمهم طلاباً في كليات الدراسات الشرعية في جامعات المملكة العربية السعودية، وكان بعضهم سعودي الجنسية والبعض الآخر من دول إسلامية أخرى، وخصوصاً من الكويت واليمن ومصر. ويرى معظم المراقبين للشأن السعودي، أن جهيمان وأتباعه كانوا يمثلون انتفاضة إسلامية هدفها الاحتجاج على ما اعتبروه تفريطاً دينياً وتسيباً وانحلالاً أخلاقياً في مسالك الحكام السعوديين. وسار جهيمان على منهج الدويش من قبله، وهاجم العائلة الحاكمة في السعودية منددا بها بسبب مسالك أفرادها وتحالفها مع الدول الغربية التي كان يصفها بـ «الكفر» لضمان أمنها. إلا أن الفرق بين جهيمان وسلفه، أنه انتفع من التعليم الديني الرسمي الذي كانت الدولة السعودية قد أنشأته وأخذت على عاتقها تبنّيه ودعمه، لحرصها على إبراز هويتها الإسلامية وطبيعتها الدينية، ولترسيخ شرعيتها ليس فقط داخل المملكة بل في الخارج أيضاً.

كان تمرد جهيمان تعبيراً عن التوترات التي كانت تعصف بالمجتمع السعودي، ومن هذه التوترات ثلاث محطات يجدر التنويه بها: تتعلق المحطة الأولى بكيفية التوفيق ما بين الثراء الهائل والمفاجئ والتحديث الاقتصادي السريع من جهة، والتمسك الصارم بتعاليم الدين الإسلامي من جهة أخرى. أما المحطة الثانية فناجمة عن عدم التوافق ما بين العقيدة الإسلامية من جهة، والنظام السياسي الملكي من جهة أخرى. ويعود السبب

الثالث لهذه التوترات بقابلية العائلة الحاكمة للتعرض لهجوم من قبل الإخوان الجدد سليلي أولئك الذين قادوا التمرد ضد ابن سعود في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن جهيمان نفسه كان قد وُلد في مستوطنة «ساجر» الإخوانية في القصيم.

وتمثل رد النظام في المملكة العربية السعودية في حشد العلماء السعوديين، حتى أن المرجع الديني الأعلى في المملكة الشيخ عبد العزيز بن باز كان قد أصدر فتوى تؤيد الفئة الحاكمة وتجيز التدخل العسكري في الحرم المكي. ولعل هذا ما أضفى شرعية على الاستعانة بالقوة العسكرية الفرنسية. وتمكنت الحكومة السعودية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ من القضاء على التمرد بفضل المساعدة العسكرية الأجنبية التي سهّلت اقتحام الحرم في مكة المكرمة. وأسدل الستار على العملية بخروج المتمردين من الحرم والقبض على جهيمان الذي ما لبث أن أُعدم قتلاً بالسيف بعد أن حصلت الحكومة على فتوى بذلك من أبرز علمائها.

كان التمرد رد فعل على تطور أفرز نتائج اجتماعية وتوترات لم تكن الحكومة التي كانت مهتمة ببرنامج التحديث قد توقعتها برغم أن عملية التحديث التي مضت فيها كانت تستهدف بالدرجة الأولى إيجاد أرضية جديدة لشرعيتها. وكان ذلك بمثابة صحوة سياسية استمدت زخمها من خطاب ديني عميق ومفصل يعود الفضل فيه إلى التبني الحكومي لمراكز التعليم والتوجيه والتثقيف الديني. ولا أدل على ذلك من أن جهيمان تميز بتعليمه الديني وأبحاثه الفقهية التي نمت وتطورت عبر فترة زمنية طويلة من الدراسة في الجامعة الإسلامية التي أنشأتها الدولة السعودية.

وإذا ما انتقلنا إلى التسعينيات من القرن العشرين، فإننا نواجَه هنا بأسامة بن لادن (من مواليد العام ١٩٥٧). ونحن هنا بصدد ظاهرة تتجاوز الحدود القُطرية والقومية لشخص ولد وترعرع في المملكة العربية السعودية. ليس لابن لادن أي جذور قبلية في هذا البلد، فوالده جاء إلى المملكة العربية السعودية من حضرموت في الثلاثينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من أنه يستهدف الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، إلا أنه يزعم أنه يمثل أكثر من ذلك. ويستدل من ثرائه ومصالحه التجارية، أنه كان شخصاً

مندمجاً اجتماعياً، بل إن الحكومة السعودية كانت تعتبره حتى العام ١٩٩٤ مواطناً صالحاً. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية حاولت جاهدة منذ منتصف التسعينيات النأي بنفسها عن ابن لادن، إلا أنه كان ذا شخصية راسخة الاندماج وعلى صلات وطيدة بأرفع مستويات السلطة في النظام، ولعل ثقة النظام به كانت تنبع من كونه بلا جذور قبلية داخل المملكة العربية السعودية. ولربما كان هذا العامل، بالإضافة إلى شبكة العلاقات الهامة التي ربطته بالأمراء المهمين، ما ساعده على تكوين ثروة طائلة. واعتمدت الحكومة السعودية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، على ابن لادن لوضع خطتهم لتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفياتي عام ١٩٧٩ موضع التنفيذ. إذ كان هو قد تبرع بتقديم الخدمات والقيام بعمليات نقل المجاهدين الذين هبوا لتلبية نداء الجهاد لتحرير أفغانستان تزويدهم باحتياجاتهم من السكن والتدريب. واستهل نشاطاته في البداية في بيشاور داخل باكستان وانتقل من بعد إلى أفغانستان، وأثبت جدارة فائقة وأصبح مصدر إلهام للجيل الناشئ من الشباب السعودي ولعامة شباب المسلمين، ومحفزاً لهم على القتال في سبيل القضية الأفغانية. وعلى شاكلة الدويش وجهيمان، ما إن أنهى مهمته بنجاح في أفغانستان، حتى بدأ ابن لادن يوجه نشاطه نحو الداخل السعودي. ولكن لم يلبث طويلاً حتى اصطدمت طموحاته في تكوين أمة إسلامية عالمية قوية ومستقلة بالاهتمامات السياسية للسعوديين. إلا أن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت في استدعاء الحكومة السعودية عام ١٩٩٠ القوات الأميركية إلى السعودية ضد الغزو المحتم الذي كانت توشك أن تتعرض له من قبل قوات صدام حسين. كانت المملكة العربية السعودية قد سخّرت كميات هائلة من ثروتها لبناء تجهيزات عسكرية زُودت بالسلاح المقتنى بالدرجة الأولى من الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي عزز من اعتراضات أسامة بن لادن، الذي ندد بدوره بالحكومة السعودية للجوئها إلى دعوة القوات الأميركية للدفاع عن المملكة. كما اعترض أيضاً على تحالف المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية بسبب دعم السياسة الأميركية الدائم لإسرائيل. فأخذ ينادي بإسقاط الزعماء المسلمين، بمن في ذلك الحكام السعوديون، بسبب علاقاتهم الحميمة بالغرب. وفي عام ١٩٩٤ سحبت المملكة العربية السعودية جنسية أسامة بن لادن واعتبرت جماعته جماعة غير مشروعة. واكتسبت معسكرات التدريب

التابعة لأسامة بن لادن في أفغانستان صفة أسطورية بما كان يتردد عن شبكة القاعدة وإمكاناتها العسكرية والتقنية العالية، سواء في مجال الاتصالات أو المختبرات العلمية، بل ما كان يدعى من «إعداد للأسلحة البيولوجية والكيميائية» في بيئة أقرب ما تكون إلى القرون الوسطى من بيوت طينية بدائية وكهوف جبلية عصية.

يُقدَّر عدد السعوديين الذين استجابوا لنداء ابن لادن إلى القتال في أفغانستان بأكثر من خمسة وعشرين ألف شخص. إلا أن هذا الرقم يظل محل نزاع في غياب دليل قاطع. وطالما التزمت الحكومة السعودية الصمت إزاء عدد المواطنين السعوديين الذين توجهوا إلى أفغانستان في الثمانينيات للانضمام إلى صفوف المقاومة، وقد لا يتسنى إطلاقاً معرفة الرقم الحقيقي.

وجل المتعاطفين مع أسامة بن لادن لا يشكلون جزءاً من التنظيم السري للقاعدة، وإنما هم مجرد متعاطفين يرون في شخص أسامة بن لادن «الأب الروحي» (أو العراب) الذي تجد رسائله صدى لديهم وتبدو منسجمة مع تطلعاتهم. ومن الصعوبة تقدير حجم تيار كذلك الذي يقوده أسامة بن لادن، ولكن ما من شك في أن قطاعات كبيرة من الشارع السعودي ترحب بتحديه للولايات المتحدة الأميركية. ولعل حقيقة أن خمسة عشر من التسعة عشر الذين خطفوا الطائرات الثلاث وفجروها في مركز التجارة العالمي بنيويورك ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشنطن يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تثبت أن السعوديين تجاوبوا فعلاً مع نداءات ابن لادن لهم. ويؤكد ذلك استطلاع للرأي أجري مؤخراً بعد الهجوم، حيث تبين أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الشباب السعوديين يتعاطفون مع رسالة أسامة بن لادن. ومع ذلك لا بد من التفريق بين هذا التعاطف من ناحية، والموافقة على أساليبه العسكرية وتلقي أوامر مباشرة من منظمته من الناحية الأخرى، فهذا أمر مختلف تماماً.

ما من شك في أن أوجه التشابه ما بين الشخصيات التاريخية الثلاث (الدويش وجهيمان وابن لادن) مذهلة، فثلاثتهم زهدوا في الحياة الرغيدة المريحة في القصور الملكية مُؤْثرين عليها حياة الزهاد والمطاريد. كما أن الثلاثة هم إفراز مشاريع تبناها وتكفل برعايتها أفراد العائلة الحاكمة في السعودية، وثلاثتهم قاوموا إغراء الثراء والجاه،

وثلاثتهم لا يعرفون الرحمة في التعامل مع خصومهم، وثلاثتهم لم يتسن تدميره والقضاء عليه إلا بمساعدة قوى أجنبية (تجري حالياً عملية تصفية أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة التابع له على أيدي الولايات المتحدة الأميركية والحكومات الأخرى المتحالفة معها في حربها ضد الإرهاب)، والثلاثة هم إفراز مجتمع تجرى له عملية تغيير سريعة.

إنها رسالة واحدة صادرة عن ثلاث شخصيات تاريخية فصل بينها الزمن ووحدتها الجغرافيا. ولو تأمل المرء في البيئة الصحراوية الجافة والقاسية التي دارت فيها رحى ثورة الدويش والتي شكلت أفكاره ومنهج حياته النازع نحو الطهورية والنقاء وعبر عنها مظهره الباعث على البؤس والرثاء (كما وصفه الضباط البريطانيون في الكويت أثناء وجوده في الأسر)، وهي البيئة نفسها التي شهدت ترعرع جهيمان، لوجدها تختلف النزر اليسير عن البيئة التي لجأ إليها أسامة بن لادن في أفغانستان الحاضر. إلا أن ابن لادن، ولعل هنا مكمن البون الشاسع، ينشط في عالم تغير بشكل كبير بفضل التحولات الهائلة التي شهدتها الساحات المحلية والعالمية، سواء في المملكة العربية السعودية أو في الخارج. ففي المملكة العربية السعودية نجد اليوم شعباً متعلماً أكثر قابلية من أي وقت مضى لاستيعاب أحداث الساعة وأكثر وعياً بالمتغيرات السياسية التي عصفت بالبلاد على مدى الأعوام الخمسين الماضية، بالإضافة إلى أن حرب الخليج عام ١٩٩٠ ساهمت بدورها في خلق وعي سياسي غير مسبوق في البلاد.

الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والمشهد السعودي المحلي

من المألوف أن يلجأ المختصون بالشأن السعودي إلى البحث عن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أسهمت في تشكل ظاهرة ابن لادن ومن سبقه ونموها. وكان السؤال الأكثر إلحاحاً هو: لماذا أفرز المجتمع السعودي عدداً من المتمردين «الطهوريين» الذين يُسبغون على معارضتهم السياسية خطاباً دينياً متحدّين بذلك السلطات الملكية في مجتمع عُرفت عنه طواعيته وولاؤه لهذه السلطات؟ ثم لماذا جمع هؤلاء المتمردون نقدهم للسياسات المحلية الداخلية مع هجوم لا يستكين على علاقة الحكومة بالغرب، بداية العلاقة ببريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين، ثم العلاقة بالولايات المتحدة الأميركية في النصف الثاني منه؟

إحدى الفِكر المؤسفة ـ والشائعة ـ التي تتردد في أوساط الأكاديميين الغربيين ومن يسمون الليبراليين داخل المملكة العربية السعودية، هي التركيز على الإسلام بشكل عام، وعلى ما يعتبرونه الصنف الوهابي منه بشكل خاص، معتبرين ذلك مصدراً لإلهام وتحفيز الحركات المتمردة في السابق وظاهرة الإرهاب في الحاضر. ولا أدل على ذلك من الهجوم الذي شنته وسائل الإعلام الأميركية في الآونة الأخيرة على نظام التعليم في المملكة العربية السعودية رابطة، بشكل لا يحتمل اللبس، التعليم والتوجيه الدينيين بالإرهاب. ويرى أصحاب هذه القناعة أن نظام التعليم الديني ينتج أفراداً كارهين ورافضين للأجانب يتغذون على الحقد والشك تجاه تشكيلة من المخالفين لهم: اليهود والنصارى وغيرهم من غير المرغوب فيهم. ويخرج بمقتضى هذا التحليل، خريجو المدارس ومعاهد الدراسات الدينية العليا من السعوديين، من فصولهم وقاعات محاضراتهم متسلحين بخطاب يحولهم في سن لاحقة إلى أفراد لا يساومون، ولديهم الاستعداد لإجابة نداء «حي على الجهاد»، والمشاركة في غير ذلك من النشاطات التي تدخل بعمومها ضمن تصنيف الإرهاب. ومثل هذا التفكير ما هو إلا صدى لتفكير سبقه، وبالذات ذلك الذي نشأ كرد فعل على الثورة الإيرانية حينما اعتبر عدد غير قليل من المعلقين فكرة الاستشهاد عند الشيعة سبباً في نجاح مشروع الجمهورية الإسلامية في إيران. وها هو الإسلام السني في شكله السعودي ينضم إلى المذهب الشيعي كإطار تحليلي وتفسيري لسلسلة متعاقبة من الأحداث، بما في ذلك أحداث العنف التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

ويغيب عن بال المروجين لمثل هذا التحليل أن الإسلام ما هو إلا نص يظل خاضعاً لتفسير الأفراد الذين هم بدورهم نتاج سياق تاريخي معين. وهؤلاء في معرفتهم للحالة السعودية محدودون جداً، إذ لم يبلغهم على سبيل المثال أن جُلّ ما تتضمنه مناهج التعليم الديني في المدارس السعودية لا يتجاوز مسائل مبادئ الاعتقاد والأفعال والأخلاق، وكلها جُمعت في باقة واحدة تحت عنوان العبادات والشعائر الإسلامية كالصلاة والصيام والحج. أما سيرة النبي محمد فتفتح أمام الدارسين آفاقاً من التاريخ السياسي غاية في الثراء بما يشتمل عليه من تحالفات وصراعات مع غير المسلمين، وما يصاحب ذلك من توازنات وتنازلات. وحتى لو افترضنا أن المعلمين والموجهين

الدينيين يركزون على أوجه التعارض والاختلاف مع غير المسلمين، محفزين بذلك على رفضهم وإقصائهم، فإن منهج التاريخ الإسلامي الذي يُدرَّس في المدارس يقدم ما يكفي من الأدلة على التنوع في العلاقة مع من يطلق عليهم مصطلح «الكفار»، ولهذا يصعب الحديث عن نموذج إسلامي واحد في العلاقات مع غير المسلمين.

ولم يحدث حتى الآن أن قدم لنا أحد، بمن في ذلك اختصاصيو علم الاجتماع أو علم النفس أو حتى الطب النفسي، توضيحاً للعلاقة بين التعليم أو التوجيه من جهة، والفعل من جهة أخرى، إذ ما يزال ثمة خلاف حول ما إذا كان الطلاب ينزعون إلى فعل ما يُطلب منهم. ولا بد من وجود عوامل متعددة لها دور إما في تسهيل، أو إعاقة عملية الاستيعاب التام والتبني الكامل حتى من قبل أكثر الطلاب حماسة للمواد التعليمية التي تعطى في فصول الدراسة أو قاعات المحاضرات. ولذلك، فمن الأهمية تجاوز هذه الآراء والمقولات غير الصحيحة، وخصوصاً تلك التي تقصر الأمر على عامل التعليم، لأنها تنزع إلى الاعتماد على فرضيات خاطئة أو أحكام غير موفقة. ولئن كان أسامة بن لادن قد نجح في إلهاب مخيلة السعوديين، فإن ذلك لا يمكن أن يُعزى إلى فكرة أن برامج التعليم التي يخضعون لها تُعدّهم لانتهاج التطرف، وإنما يُعزى إلى الجاذبية التي تتمتع بها شخصيته والتي تروق للشباب الذين خابت آمالهم وباتوا يشعرون بإحباط بالغ في بلد أكثر ما يحتاج إليه اليوم هو قيادة شابة مفعمة بالحيوية والقدرة على العطاء.

وعلى الرغم من أن عقوداً تباعد ما بين الشخصيات الثلاث التي يتناولها هذا الفصل، فإن حقيقة ثابتة واحدة لم تتغير. فنظراً إلى أن رمزية المملكة العربية السعودية تتعدى مواطنيها وتتجاوز الساحة المحلية لتشمل العالم الإسلامي بأسره، فإن لمتمرديها الإسلاميين تأثيراً يتجاوز كثيراً تأثير المتمردين الذين يمكن أن يوصفوا بأنهم علمانيون أو يساريون أو اشتراكيون أو قوميون. ففي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حصلت المملكة على نصيبها من أمثال هؤلاء، إلا أنهم جميعاً وبلا استثناء تواروا في صفحات النسيان التاريخي، والسبب في ذلك أنهم فشلوا في تضمين معارضتهم ما يجد صدىً لدى عامة الناس، أي الإرث الثقافي الإسلامي للمملكة العربية السعودية. صحيح أن قيادة البلد تدّعي حماية الإسلام ومقدساته وقضاياه، ولكن هنا تكمن المشكلة.

فالحكومة التي تستقي شرعيتها من هذا المصدر المهم لا مفر لها من أن تواجه معارضة تستند إلى الممارسة التقليدية للتفسير وإعادة التفسير، والتي تحتل مكان الصدارة في الإسلام. وبتقلده منصب خادم الحرمين الشريفين فإن العاهل السعودي يُخضع نفسه لمسؤوليات مستمدة من هذا التراث الإسلامي المقدس. ولكنه غير معصوم كبشر، وحكومته يمكن أن ترتكب الأخطاء، ويظل سلوكه وسلوك من هم في حاشيته تحت المجهر وعرضة للنقد. وكانت القيادة السعودية ضمن سياق تعزيز الدولة وتحديث المؤسسات في البلاد، اتخذت قرارات اعترض عليها كثير من الناس، وكان أحد أبرز تلك الأمور الاعتماد المستمر على الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يمتعض منه أصحاب الاختصاص في الدراسات الإسلامية وتؤيدهم في ذلك الغالبية العظمى من السعوديين الذين لا يروق لهم استمرار حكامهم في الاعتماد على هذه القوة الأجنبية في سبيل ضمان أمنهم. ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أنه ليس من الواضح على الإطلاق كيف يضمن الوجود العسكري الأميركي في البلاد أمن العائلة السعودية الحاكمة أو يوفر لهم الحماية، بل إن الذي تجلى بوضوح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر هو أن مثل هذا الوجود العسكري الأميركي في المملكة العربية السعودية إنما هو مصدر خطر لا مصدر أمن أو حماية. كما يغيظ السعوديين أن تتعرض أراضيهم للانتهاك ومنظومتهم الأخلاقية للهجوم من قبل قوى العولمة والرأسمالية العالمية. ومع ذلك لا يمكن مقارنة هذا الاستياء بالمشاعر المماثلة التي تنتشر في أوساط شعوب بلدان إسلامية أخرى، وذلك لسبب مهم جداً، هو اعتبار المملكة العربية السعودية مهد الإسلام ومقر أهم مقدساته على الإطلاق. ولعل هذه الرمزية المهمة هي التي تُعيق التوصل إلى مساومات حينما تتعلق القضية بمسألة فقدان دولة إسلامية حظيت بنعمة الثراء الهائل إرادتها الحرة وقدرتها على التصرف باستقلالية تامة. بل يرى معظم السعوديين أن بلادهم لم توفق في ترجمة ما تنعم به من رمزية دينية وثروة طبيعية هائلة إلى قوة حقيقية على الساحة الدولية. وما يزال العقم السياسي للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي يشكل إحباطاً للجمهور السعودي اليوم، تماماً كما شكل إحباطاً للسعوديين عبر العقود الأولى من تاريخ المملكة. ولعل استمرار المشكلة الفلسطينية حتى الآن من أكثر ما يذكّر بفشل المملكة العربية السعودية في ترجمة خطابها حول مساندة قضايا الإسلام

والمسلمين إلى فعل حقيقي. وحينما يضاف إلى هذا «العقم» سوء إدارة المشهد السياسي المحلي وتبديد الثروة القومية وانعدام الثقة بالمستقبل الاقتصادي، فنحن بصدد حالة متفجرة تولد المتمردين من أمثال المذكورين آنفاً. وهنا تتداخل السياسة الداخلية بالسياسة الدولية، وتتشابكان بحيث يصبح من المتعذر فصل الواحدة عن الأخرى. كما تولد هذه الحالة آراء حول العالم تراه منقسماً إلى فسطاطين: «نحن» و«هم»، بينما توجد في معظم البلدان الإسلامية الأخرى أرضية وسطى تساهم في تجسير الهوّة بين الطرفين. ويظل التعايش المريح أمراً بعيد المنال في المملكة العربية السعودية، والمشكلة هنا لا تكمن في التوجيه الديني أو في مناهج التعليم الدراسية أو حتى في البحوث الفقهية التي تندد بغير المسلمين، وإنما تكمن في انعدام التنمية الاقتصادية والسياسة الحقيقية التي من شأنها لو حصلت أن تساعد السعوديين على تحديد أسلوب التعامل مع الدعاة والتفاعل مع مؤسسات التعليم الديني.

لا يوجد اختلاف بين رسالة واحد وآخر من كل من الشخصيات التاريخية الثلاث، كما أن «العدو» لم يتغير، فهو من وجهة نظر ثلاثتهم: الجماعة السعودية الحاكمة و«الكفار»، أي بريطانيا في مطلع القرن العشرين والولايات المتحدة في نهايته. وحينما شن شارون حربه التنكيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ خرج السعوديون إلى الشوارع في مختلف المدن للتظاهر دعماً للقضية الفلسطينية، مرددين شعارات تهاجم كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. صحيح أن تلك المظاهرات كانت «منضبطة» مقارنة بما كان يجري في البلدان العربية الأخرى، كالبحرين على سبيل المثال، إلا أنها عكست بوضوح حالة الإحباط التي تفاقمت مع الأيام في البلاد. وكانت تلك فرصة أمام الشباب السعوديين لينطلقوا من المساجد معبرين عن استيائهم وسخطهم من الأوضاع. وأخذت الصحف السعودية تناقش قضية ما إذا كانت المظاهرات عملاً لائقاً وما إذا كان الإسلام يبيحها أو كانت منسجمة مع قيمه وتعاليمه. بالمقابل، كان السؤال الأهم الذي يستحوذ على أذهان كثير من السعوديين، هو لماذا لا يُسمح لهم بالمشاركة في مظاهرات كتلك التي شهدتها مدن كثير من الأقطار العربية الأخرى، بل مدن أقطار غير عربية وغير إسلامية؟ وكانت الرسالة التي أفرزها هذا الجدال تفيد شيئاً واحداً: إلى متى سيسكت المواطنون السعوديون عن حرمانهم من حق

التعبير عن أنفسهم في بلادهم؟ وحصل شيء مشابه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حينما استجاب السعوديون لنداءات بالتظاهر وجهتها إليهم جماعة إسلامية سعودية معارضة تتخذ من لندن مقراً لها، فخرج مئات المتظاهرين استجابة للنداء ليجدوا قوات الأمن لهم بالمرصاد تجابههم وتعتقلهم. وبسبب القيود المفروضة على المشاركة السياسية وعلى حرية التعبير، سيظل المسجد في المستقبل المنظور قاعة التجمع ومصدر الإلهام في آن واحد لجموع الشباب السعوديين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان المملكة. إن الركود الاقتصادي الذي تفاقم، ومن آثاره الضغوط التي تُمارسَ لتحرير الاقتصاد وخصخصته، وما يرافقه من استمرار تقلص فرص العمل مقابل زيادة مطردة في تعداد السكان، بالإضافة إلى القيود المفروضة على المشاركة السياسية، كل ذلك من شأنه أن يُسعّر حالة الغليان الحالية ويزيد من معدلات التمرد والإحباط. لقد فشلت الرمزية الدينية للسعودية وكل ما أوتيت من ثروة في تحقيق الاستقلال والإرادة السياسية التي يرنو إليها معظم السعوديين، الذين يفسرون العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية على أنها جزء من المعادلة التي تفسر هذا الفشل. بمعنى آخر، لقد تشابكت في أذهانهم أخطاء نظامهم السياسي المحلي مع ما يرونه من علاقات غير مقبولة بين حكومتهم والقوى الأجنبية التي تعمل من وجهة نظرهم على إدامة المظالم التي يتعرضون لها محلياً، والتي تتحمل المسؤولية عن حالة الامتهان التي يشعر بها كثير من العرب والمسلمين بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وما لم يطرأ تغيير جدي على المشهد السياسي المحلي ويتم التوصل إلى تسوية مقبولة مع العالم الخارجي، فإن المرء لا يملك إلا أن يجزم بأن ظاهرة أسامة بن لادن لا هي الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة في الذاكرة السعودية التاريخية.

الفصل الرابع

السعودية بين معارضتَي الأمس واليوم

مهدت الدولة بسياساتها، في ظل غياب شيوخ الصحوة بسبب السجن في التسعينيات، الطريق للتيار الجهادي الذي يحمل السلاح في وجهها.

التيار الإسلامي صار الأكثر تهديداً للدولة بينما أصبح التيار الليبرالي جزءاً من السلطة.

تشهد شوارع الرياض وغيرها من المدن الصغيرة والقرى النائية، مجابهات حقيقية بين قوات الأمن والتيار الجهادي الذي قرر رفع السلاح في وجه الدولة. وتعلن الدولة دوماً اكتشاف مخابئ للأسلحة وسيارات مفخخة وتقتل من تعتبره من المطلوبين. وفي دولة تنعدم فيها الشفافية بل تتسم سياساتها بالسرية التامة، نجد أن المعلومات هذه هي دوماً صادرة عن أجهزة الدولة وإعلامها وليس نتيجة تقارير صحافية مستقلة ذات مصداقية معينة. وعلى الرغم من ذلك، تدل المعلومات التي يتناقلها الناس على حالة غليان وتململ من الأساليب التي اعتمدتها الدولة في مواجهة التيار الجهادي، وهو آخر حلقة في سلسلة طويلة للمعارضة السعودية. والسؤال الذي نطرحه هنا: لماذا وصلت الأمور إلى هذا الحد، ولماذا توجد شريحة في السعودية اليوم قررت حمل السلاح ضد هذه الدولة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد لنا من عرض لمظاهر المعارضة في السعودية خلال العقود المنصرمة علّنا نجد الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة.

عرفت السعودية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أنواعاً مختلفة من المعارضة السياسية. فمنذ الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم تبلورت عدة اتجاهات كانت في مجملها تطالب بالتغيير السياسي. فمن أمراء أحرار إلى تيارات قومية ناصرية أو بعثية أو حتى يسارية، نجد أن هذه الحقبة التاريخية ولدت تطلعات سياسية كانت بمجملها تستقي فكرها من التيارات العربية المهيمنة في ذلك الوقت. فعلى الرغم من استيراد هذه التطلعات من خارج حدود المملكة إلا أن هذه الحقبة أثبتت تفاعل النخب السياسية السعودية مع الواقع العربي وثقافته في حقبة معينة أهم معالمها الصراع العربي ـ الإسرائيلي وسلسلة الهزائم التي حلت بالأمة العربية.

وكأي معارضة سياسية في دولة لا تسمح بحرية الرأي والتجمع وترفض مفهوم المعارضة وتعتمد على التفرد بالسلطة وتحاكم كل من يختلف معها في الرأي، خضعت معارضة الستينيات لأساليب الإبعاد والمحاكمات المتعددة، فنفي أعلامها وسجن بعض رموزها.

وقد ساعد الدولة على عملية التصفية هذه كون المعارضة مفتقدة قاعدة شعبية عريضة ذلك الوقت. وظلت هذه التيارات مقتصرة على نخب ارتبطت بتفكيرها وتوجهاتها بالعالم العربي من دون أن تستطيع، بسبب الاستبداد المحلي، أن تقيم أي نوع من الاتصال مع شرائح عريضة من الشعب. فالشعارات المنادية بوضع دساتير قائمة على علمانية وحرية ووحدة، ظلت غريبة عن تجربة شعب كان حينها ما يزال بعيداً عن تلك المفاهيم. فلا تركيبته الاجتماعية ولا ثقافته المحلية ولا خلفيته الدينية تستجيب لمثل هذه الطروحات التي جاءت في اللحظة غير المناسبة. وسهّلت هذه العوامل والحقائق على الدولة القضاء على تلك المعارضة بسرعة فائقة خلال السبعينيات. واستطاعت الدولة بعد حملة ضد من تبنى هذه التطلعات السياسية أن تنهي أول حقبات من حقب المعارضة متسلحة بسلاح الدين الذي اتهم هذه التيارات بالعلمانية وحتى بالإلحاد، لإخراجها من حيز الإسلام.

وبعد غياب طويل، يحاول هذا التيار منذ التسعينيات إعادة صياغة نفسه، وقد تحول مؤخراً إلى تيار يسمى «الليبرالي» من أهم مطالبه اليوم الملكية الدستورية واتساع

المشاركة الشعبية والشفافية الاقتصادية وإطلاق بعض الحريات الأساسية وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتحسين مشاركة المرأة في المجتمع. وقدمت معظم هذه المطالب من خلال عرائض وبيانات تجاوزت الستة في عام ٢٠٠٣، كان معظمها موجهاً إلى السلطة ورموزها.

وما يسمى اليوم التيار الليبرالي، هو تيار متعدد الاتجاهات من نخب مستعدة لأن تدخل في حوار مع السلطة وحتى الشراكة معها، إذا وافقت هذه على مطالبها. وقد تلقت المعارضة نكسة قوية عندما رفضت الدولة مبدأ الملكية الدستورية جملة وتفصيلاً من منطلق عدم انسجام هذا الطرح مع «خصوصية» البلد. أما النكسة الثانية فقد جاءت عندما زُج بعدد من دعاة الإصلاح في السجن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. ولجأت الدولة إلى المقولة التي تربط الإصلاح ودعاته بـ «قوى خارجية» في حملة معروفة الهدف منها نزع مصداقية هذا التيار.

ثم جاء الاتهام بتقويض المصلحة العامة والوحدة الوطنية. وهذا الاتهام من الأساليب المعروفة والمتبعة دوماً للتخلص من أي صوت ينادي بالتغيير الذي قد يقلص ولو جزءاً من صلاحيات الحكم واستفراده بالسلطة. وبعد هذه التطورات يجد التيار الليبرالي نفسه عند مفترق طرق. فهل يا ترى سيسكت بعد نكسته هذه؟ وهل سيقتنع بالإصلاح السطحي والشكلي الذي تنادي به الدولة؟ وهل سيؤجل مرحلة المصادمة مع السلطة إلى يوم آخر؟ إن ما حصل مؤخراً من حوار وتناحر بين السلطة وأعلام هذا التيار لا يبشر بالخير، وسوف تكشف المرحلة القادمة الكثير من الأمور والخبايا التي تتيح لنا استقراء تطورات الأحداث ومواقف التيار الليبرالي منها.

وكما أن مرحلة الستينيات والسبعينيات شهدت اتصالاً ثقافياً وسياسياً مع العالم العربي، أثبت الشعب في السعودية عدم انسلاخه عن التحولات الحاصلة في الدول المجاورة، العربية والإسلامية، حيث تبلور التيار الإسلامي بشكل قوي. وتجاوب الشعب مع هذه التطورات من خلال تبني الفكر الإسلامي السياسي وتطويره بمختلف اتجاهاته الأخوانية والسلفية الوعظية والسلفية الجهادية، ومؤخراً تيار الوسطية الإسلامي. وظلت هذه التيارات السياسية تصطدم مع السلطة والفكر الديني الرسمي ولاسيما ذلك

الذي يجرد مفهوم الدين من السياسة، ويحاول تجنب الدخول في معتركها حماية للدين والأمة من الفتنة والفوضى حسب مفهومه، ومن منطلق الولاء المطلق للأسرة الحاكمة. وحاول التيار الديني الرسمي أن يربط التيار الإسلامي السياسي بما يعتبره فكراً مستورداً وليس من صميم الدعوة الوهابية المحلية، فتارة ينعته بالتبعية الثقافية لحسن البنا وتارة لسيد قطب وطوراً لأبي الأعلى المودودي، في محاولة لإسقاط مصداقيته كما أسقطت الدولة مصداقية المعارضة السابقة الذكر. وأصبحت هذه المقولة مهمة جداً مؤخراً خاصة بعد أن أشارت الولايات المتحدة بإصبع الاتهام للسعودية والدعوة الوهابية كمصدر العنف والجهاد في العالم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وشجعت الدولة، في محاولة لتبرئة نفسها، المقولات التي تربط الإسلام السياسي المسالم والمجاهد بالفكر المستورد من مصر وجماعاتها الجهادية. ولكنها الدولة فشلت في التعاطي مع هذه الاتهامات لسببين: الأول باعتبار أن الفكر الإسلامي السياسي بكافة أنواعه يُعتبر فكراً معولماً لا يرتبط بقطرية أو جنسية معينة، حيث إن المساهمين في تبلوره ينتمون إلى بلدان مختلفة وثقافات محلية متعددة ومخضرمة، بعضها ظهر في العالمين العربي والإسلامي وبعضها تبلور في الغرب نفسه. والثاني: أن بعض رموز التيار الإسلامي السياسي في السعودية من علماء ونخب سياسية ناشطة، يستقون من نصوص السلفية الوهابية التي يصعب وصفها بـ«المستوردة». فمنذ نشوء الحركة الوهابية وتبلور فكرها في القرن الثامن عشر، نجدها تطورت إلى تيارين: تيار أول كان يساند السلطة ويتخذ منها موقفاً مؤيداً، منطلقاً من قناعة راسخة مبنية على مساندة الحكم خوفاً من الانشقاق ودفاعاً عن مصالحه الخاصة كتيار مرتبط ومستفيد من الحكم القائم.

أما التيار الثاني من ضمن الدعوة الوهابية، فهو التيار الذي ظل وفياً لتعاليم المؤسس محمد بن عبد الوهاب، ويرفع دوماً صوته بالرفض لمشاريع السلطة، ويفضل ألا يرتمي بأحضانها حتى يصون دعوته واستقلاليته. من أعلام هذا التيار العلماء الذين اعترضوا على استدعاء القوات الأميركية خلال حرب الخليج الثانية وطالبوا بالإصلاح السياسي الشامل من خلال مذكرة النصيحة في أوائل التسعينيات. وعلت أصوات هذا التيار خلال الحرب الأميركية على أفغانستان والعراق. وأدت محاكمات أعلام هذا التيار وسجن بعض رموزه، إلى بروز رموز أخرى أقل وعياً وعلماً. واتسم هذا التيار برفض

قاطع لمخططات الدولة وسياستها ووصل حد التطرف بتكفير من يتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد المسلمين.

ومهدت الدولة الطريق، بسجن شيوخ الصحوة في التسعينيات، من دون رغبتها ربما، أمام التيار الجهادي الذي يحمل اليوم السلاح في وجهها.

ويُعتبر التيار الإسلامي اليوم من التيارات الأكثر خطراً وتهديداً للدولة، وليس التيار الليبرالي الذي أصبح جزءاً من السلطة تعتمد على بعض رموزه في رسم سياستها ومخاطبة العالم عن طريقه.

والتيار الإسلامي اليوم هو تيار متعدد الاتجاهات، منه التيار الجهادي والتيار الإصلاحي الوسطي الذي يحاور الدولة، ويحاول أن يدخل في شراكة معها. كما انبثق منه أيضاً التيار المتمثل بالحركة الإسلامية للإصلاح الذي يتخذ من لندن مقراً له.

انبثقت الحركة الإسلامية للإصلاح من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي تأسست أوائل التسعينيات من قبل مجموعة من القضاة والعلماء وأساتذة الجامعات. كان هدف هذه اللجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للمواطنين. وكررت اللجنة في عدة أدبيات وبيانات أنها ليست حزباً سياسياً، ولكن هذا لم يمنع العلماء الرسميين، بإيحاء من الدولة، من إدانتها. فبعد كرّ وفرّ ومجابهة مع السلطة، انتقلت اللجنة إلى لندن من أجل متابعة عملها إثر منعها من العمل في السعودية. وفي عام ١٩٩٤ وصل محمد المسعري وسعد الفقيه إلى لندن لمتابعة أعمالها. ولجأت هذه اللجنة إلى الفاكس والتكنولوجيا المعلوماتية من أجل إيصال بياناتها للداخل. وكانت تتبنى في مرحلتها الأولى أسلوب النصيحة للحاكم، وتعتبره من أهم الواجبات. ولم ترفض اللجنة الحكم السعودي في بداية عملها وظلت تصر على أنها تؤدي واجباً دينياً تجاه الحاكم، ولم تتطرق إلى شرعية الحاكم إلا مؤخراً.

وحصل في عام ١٩٩٦ انشقاق داخلي بين المسعري والفقيه، أدى حينها إلى فقدان شيء من شعبيتها ومصداقيتها، وتم الانفصال الرسمي بينهما، فبقيت اللجنة تحت قيادة المسعري، بينما أسس الفقيه الحركة الإسلامية للإصلاح. وقد فسّر البعض هذا الانشقاق على أنه نتيجة هشاشة هذه المعارضة وهامشيتها. ولكن السبب الحقيقي هو

اختلاف التيارات الفكرية الإسلامية التي ينتمي إليها كل من المسعري والفقيه. فالمسعري يمكن وصف تياره بأنه يمثل التيار الإسلامي الأممي المرتبط بأحزاب إسلامية معروفة، بينما يمثل الفقيه التيار الإسلامي القطري. ويجب أن يفهم هذا الانفصال على أنه نوع من التعددية السياسية التي لم يتعودها لا الشعب السعودي ولا المراقب للأحداث السياسية في هذا البلد. فالساحة السعودية شاسعة ولن يضيرها أن تتعدد الطروحات المستقبلية حتى في هذه المرحلة.

وإذا ركزنا على الحركة الإسلامية للإصلاح، فسنجد أنها منذ منتصف التسعينيات قامت بتطوير أدبياتها وصدرت عنها مجموعة من الكتب والمناشير ترفض كلها الحكم الحالي من مبدأ عدم «حكمه بما أنزل الله». ولكن على الرغم من هذا الرفض القاطع، لم تدخل الحركة في أمور معقدة كتكفير الحاكم مثلاً كما تفعل التيارات الجهادية برغم أنها تؤكد عدم شرعية النظام ككل.

واليوم، بعد عقد كامل من استعمال وتسخير آخر ما وصلت إليه النظم المعلوماتية من إنترنت، طورت الحركة قدرتها على الاتصال مع قاعدتها الشعبية باستخدامها قناة إذاعية صوتية ومرئية تبث يومياً برنامجاً سياسياً وحوارياً من لندن، وتدعو المستمعين إلى المشاركة فيه وإبداء آرائهم وتطلعاتهم ومناقشة قضايا الساعة. وعادة يبدأ البث بما يشبه المحاضرة السياسية التي تعطي وجهة نظر الحركة إلى الأحداث من خلال برنامج توعية سياسية وتربوية كطريق للإصلاح والتغيير السلمي. وتتبنى الحركة الاعتصامات والمظاهرات السلمية وترفض العنف كوسيلة للعمل السياسي. ودعت الحركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى الاعتصامات في الرياض وجدة. ولا بد من أن وجود الحركة في لندن يفرض عليها قيوداً خاصة. فبعد تفجيرات نيويورك والرياض، أخذت تتبنى موقفاً تحليلياً للأحداث، خصوصاً أنها تعرض نفسها كبديل للتيار الجهادي. ومن الواضح أن أي تعاطف معلن مع التيار الجهادي قد يؤدي إلى تقييد عمل الحركة أو منعه في بريطانيا، كما أن أي إدانة صريحة قد تؤدي، في الوقت نفسه إلى فقدان الحركة شيئاً من شعبيتها.

وتصر الحركة في منشوراتها على أنها لا تتبنى العنف، بل تشجع التغيير السلمي.

فجهادها جهاد لسان وليس جهاد سلاح. وقد تؤدي التفجيرات والمداهمات الحاصلة الآن في السعودية إلى خلق البيئة التي تزيد شعبية هذا التيار المتمثل بالحركة.

ويستاءل كثيرون عن مدى شعبية هذه الحركة في ظل غياب الاستفتاءات وتقييدها. لذلك نجد أن كثيراً من الدراسات التي قيّمت الحركة كانت دائماً تستنتج معارضة سطحية، فهي وإن وُجدت ستكون مؤلفة من مجموعات نخبوية صغيرة لا تمثل قاعدة شعبية كبيرة، وإن علت أصواتها فما تلبث أن تندثر وتتلاشى. وقد وقع في هذا الخطأ مثلاً، مأمون فندي الذي وصف التيار المرتبط بالحركة بأنه تيار cyber space، وشكك بقدرة القائمين على هذا التيار على بث روح التغيير أو الإصلاح، واستنتج أن عدم انتماء رموز الحركة إلى قبائل بدوية معروفة قد يشكل عائقاً في وجهة شعبيتهم. ولكن الكل يعرف أن الناطق باسم الحركة ينتمي إلى قبيلة تميم النجدية. وربما تناسى مأمون فندي أن انعدام القبلية، إن كانت بالفعل منعدمة، الذي يعتبره عاملاً سلبياً، ربما يكون من الإيجابيات، حيث إن عدم الانتماء القبلي قد يشجع شرائح كبيرة على رؤية الحركة كحركة وطنية وليس كحركة مرتبطة بقبيلة واحدة وواقعة تحت هيمنتها.

واستطاعت الحركة منذ عام ١٩٩٦ أن تبني مصداقيتها كمعارضة سياسية تنطلق من منطلق إسلامي. وركزت على موضوع الإصلاح القطري، دون أن تقطع نفسها عن محيطها العربي والإسلامي. فهي تتعاطى مع هذا المحيط من منطلق الأولويات. ولن تستطيع أن تشغل نفسها بأمور متشعبة تشتت جهودها في وقت حرج كالذي تمر به البلاد اليوم.

كما استطاعت الحركة الإسلامية للإصلاح أن تفرض نفسها على الساحة السياسية المحلية والخارجية، وقدر لها أن تفند مزاعم الدولة ومقولة الكثير من علماء السياسة، ولاسيما من يقول إنه لا يوجد بديل لحكم السلطة الحالية. وكانت هذه الاستنتاجات مبنية على معادلات فاشلة في تفسير التغيرات السياسية والاجتماعية وحتى مفهوم المعارضة في القرن الحادي والعشرين. وكان من الطبيعي أن تتعاطى هذه المعارضة مع الواقع القائم في السعودية بمرونة وشيء من الحنكة السياسية. ومن المسلّم به أن الفاكس لا يخلق ثورات ولا انقلابات، ولكنه وسيلة فعالة في التوعية السياسية والتعبئة

النفسية والشعبية، وجزء مهم من عملية إيصال الرأي في بيئة تعودت أحادية الرأي. كما أن الإذاعة اليوم أيضاً وسيلة مهمة في إفساح المجال للشعب السعودي للتعبير عن رأيه.

وتحول الفاكس إلى شبكة حوارية ومنتديات وأدبيات وقناة. فلو كانت هذه المعارضة بالهامشية المزعومة لما وجدنا الدولة حريصة على التخلص منها واللجوء إلى التشويش المستمر على قناتها الإذاعية، وحتى إسقاط مصداقيتها من خلال حملة علماء الدين الرسميين على رموز الحركة. إن أي تقييم علمي لشعبية الحركة يجب أن يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار. فقبل أن تتبنى الدولة «شعار» الإصلاح، كانت الحركة وتيارها من أول من طرح هذا الشعار كوسيلة للتعاطي مع أنواع التقصير السياسي وانعدام الرؤية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية للدولة القائمة. ومن أهم إنجازات الحركة رفع الوعي السياسي وتوفير القنوات الحوارية، وهذا ما فشلت الدولة بتوفيره خلال السنوات السبعين الأخيرة من القرن العشرين. فالمتابع للقناة الإذاعية للحركة لن يغفل عن الزخم ومدى استجابة المشاركين من الرجال والنساء لطروحات الحركة. فكل مشترك ومحاور يعبر عن آرائه بطريقته الخاصة وأسلوبه. وتعكس المداخلات المعبَّر عنها من كل الأطياف، حاجة ماسة عند الشعب لإيجاد طرائق مشروعة للتعبير عن الرأي وإصلاح الأوضاع. وقد وصف أحد المشاركين هذه الإذاعة على أنها برلمان على الهواء. وبالفعل توجد في المشاركات تعددية فكرية وقبلية ومناطقية. ومن الملاحظ مؤخراً أن الحركة أصبحت تتبنى خطاباً شمولياً توجهه إلى شرائح عريضة من الشعب، وتحاول من خلاله أن تكسب أكبر مجموعة ممكنة لمصلحة مشروع الإصلاح. وقد يمثل مثل هذا الانفتاح المرحلي محاولة استقطاب مصلحين من مختلف التيارات الموجودة على الساحة السعودية. وتحاول الحركة تجاوز المناطقية، إذ إنها توجه نداءاتها ونشاطاتها إلى الجميع، وتفتخر بأنها تضم في كوادرها البدوي والحضري والمتعلم وذا العلم المحدود. ومن المرجح أن تكون الأكثرية من تابعي الحركة ينتمون إلى الطبقة الوسطى وسكان المدن وبعض الطبقات المهمشة. وليس من المستبعد أن تكون الحركة استقطبت بعض الشخصيات المهمة في التركيبة الاجتماعية السعودية، ولكن تبقى هذه الشخصيات وراء الكواليس بسبب خوفها من الإفصاح عن هوياتها، خصوصاً بعد أن تبنت الحركة موقفاً رافضاً للحكم الحالي جملة وتفصيلاً.

أما من ناحية برنامج الحركة السياسي، فهو لا يختلف بشكل عام عن طروحات التيارات الإسلامية، فالحركة تنادي بتطبيق الشريعة واستقلالية القضاء وحرية الرأي، وتنادي بالانتخابات إذا توفرت الظروف الحقيقية لنزاهتها. ومن المستغرب أن الحركة تنادي بإعادة صياغة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من منطلق تطوير شامل لنظام الحسبة، كما أنها تدعو إلى إلغاء مؤسسة المفتي الأعلى الواحد وتطالب بتعددية الإفتاء من قبل أشخاص معترف بعلمهم وإجازاتهم.

إلا أن هذه الحركة تواجه اليوم بعض التحديات متمثلة بالانتقال من مرحلة التعبئة الشعبية إلى مرحلة العمل الجماعي السلمي والمعلن على الساحة. وربما تكون الأشهر المقبلة مرحلة حاسمة بالنسبة إلى الحركة حين توضع شعبيتها على المحك، خصوصاً إن طلبت من أتباعها التحرك العملي والعمل المشترك. والمراقب لاعتصامات تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣ التي نادت بها الحركة، سيلاحظ أن هناك استجابة لا بأس بها من قبل أتباع الحركة، وليس من المستبعد أن تتكرر هذه التجربة الجريئة التي لم تعرفها السعودية من قبل.

أما التحدي الثاني الذي يراه القائم على الحركة الدكتور سعد الفقيه، فهو «التغلب على الترسبات الدينية والسياسية»، وأهمها الخمول السياسي والاتكالية وانعدام تجربة العمل الجماعي تحت الظروف السياسية الحالية. وهذه المعضلة لم تنجم عن طبيعة الشعب السعودي وإنما هي نتيجة سياسة الدولة وردة فعل على عصر الاسترخاء الذي ولدته الطفرة النفطية. فالحراك السياسي يرتبط دوماً بحالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واتساع الفجوة بين الواقع المعيشي وتطلعات الشعب. ويمكن القول إنه في ظروف البلد الحالية المتمثلة بالأزمة المعيشية والفقر والبطالة في أغنى بلد عربي، وحالة التململ من ضيق الحريات وعدم تجاوب السلطة مع طروحات المعارضة وحالة العنف المتفشية في الشوارع، نجد أن الشعب السعودي ربما يفاجئ نفسه ويفاجئ العالم الخارجي بقدرته على الحراك والتجاوب مع أزمة الحاضر.

ويمكن القول إنه بعد أن أصبح خيار العنف حقيقة واقعة على الساحة السعودية وإثر ازدياد قناعة التيار الليبرالي بعدم جدوى توجيه الخطاب إلى السلطة الرافضة مبدأ

الإصلاح إلا الذي يخرج من جهتها هي، تقلصت الخيارات المطروحة للتغيير من قبل التيارات المتعددة والمطالبة به. والحركة الإسلامية للإصلاح، بحكم وجودها في الخارج واتساع حيز الحرية المتوفرة لها، استطاعت أن تبني قدرة على الاتصال مع الداخل، وربما تكون مثلاً تقتدي به القوى السياسية الأخرى، ويكون هذا بداية للتعددية السياسية الحقيقية المرجوة لتحقيق التغيير السياسي وتطوير مفهوم المشاركة الشعبية. وإذا ظل تيار العنف هو الخيار الوحيد لبعض المعارضات، فليس من المستغرب أن تتطور الحركة إلى جبهة وطنية للإنقاذ لمواجهة التخبط السياسي الحالي. كذلك إذا استمرت الدولة في استقطاب المعارضة الداخلية الإسلامية والليبرالية وتحويلها إلى معارضة «موالية» لتفقدها أي رصيد شعبي، ولتمنع حظوظ أي رمز من رموز الإصلاح من أن يمثل شريحة قيادية في المستقبل، فإن الوضع قد يزداد تأزماً في المستقبل.

وما تفجير مركز الأمن العام في الرياض في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ إلا نتيجة لإغلاق باب الحوار السياسي والقضاء على التطلعات المستقبلية من قبل الدولة. واستهداف الآلة الأمنية والعسكرية للدولة يعكس ردة فعل على حملة المحاكمات والاعتقالات وسجن دعاة الإصلاح من كافة التيارات تحت مظلة «الحرب على الإرهاب». وقد يدفع إغلاق باب الحوار السياسي فئات من المعارضة إلى أن تمشي في ما تسميه خيار «الجهاد».

فبين معارضة الأمس ومعارضة اليوم توجد تيارات مختلفة واتجاهات عقائدية متعددة، ولكن هناك أيضاً حقيقة تاريخية ثابتة ممثلة بمعارضة السلطة بالأمس واليوم، وأثبتت الأحداث الأخيرة أن هذا هو الثابت، وأن المتحول والمتغير هما طريقة الشعب في التعامل مع ثوابت السياسة المحلية.

الفصل الخامس

صحوة أم صفعة للملكية الدستورية في المملكة السعودية؟

بعد أكثر من عام من النقاش والحوار بين المثقفين السعوديين في الداخل والخارج حول موضوع «الإصلاح» بوجوهه السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية والتربوية وتحضير البيانات وجمع التواقيع ورفعها إلى رؤوس الدولة ضمن إطار عمل جريء يكلف القائمين به الكثير من المخاطر، وصل المطالبون بالملكية الدستورية إلى نتيجة ربما كانت متوقعة ولكنها تأخرت بعد أن ماطل الحكام بالإفصاح عن رأيهم بها من باب التمويه والمماطلة وتأجيل المواجهة الحادة مع نخبة من أبناء البلد المثقفين أصحاب الخبرات والمهارات في المجالات المتعددة. وها هو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز يقول بالحرف الواحد «لا ملكية دستورية في المملكة، ونستطيع إجراء انتخابات وتزويرها» حسب صحيفة «القدس العربي» (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، هذا الخطاب يعكس عدم مبالاة بالرأي العام وبشعب له حقوقه وحتى بمجتمع دولي يسلط الأضواء على هذا البلد المهم اقتصادياً ودينياً وسياسياً على الصعيدين العربي والإسلامي والصعيد الدولي. كما أن هذا الخطاب يعكس نوعاً من الغطرسة والكبرياء والاستهتار بأبناء البلد ونخبتهم.

ربما كان هذا الخطاب الأميري صفعة في وجه من حلم بالملكية الدستورية وأطلق العنان لمخيلته تتصور مستقبلاً يصبح فيه الحاكم رمزاً، يكتفي بلعب دور متقلص وشكلي في إدارة دفة الحكم. فهذا النوع من الملكية مقتبس من تجربة بلاط سانت

جيمس البريطاني حيث تخلّت الملكة عن معظم صلاحياتها، واكتفت ببعض مظاهر الأبهة والطقوس والشعائر التي تثير مخيلة الشعب لِقِدَمها وعظمتها الرمزية. وتركت في الوقت نفسه الحق للبريطانيين في أن ينتخبوا السلطة السياسية التي يريدون تفويضها حكم البلاد.

تخيل دعاة الملكية الدستورية في السعودية أن عرائض الإصلاح وبياناته ستفرز بلاطاً كبلاط سانت جيمس، وتؤدي إلى ملك لا يحكم، بل يكتفي بأن يكون رمزاً فقط يُحترم ويظهر على شاشات التلفزيون في الاحتفالات الرسمية يشارك في عرضة (رقصة نجدية يلوّح خلالها بسيفه بالهواء ويحمل مقصاً ذهبياً يقص به الشرائط الحريرية عند مدخل هذا المعرض أو ذاك، أو هذه المؤسسة أو تلك الجمعية الخيرية (هذا إذا بقي جمعيات خيرية بعد الحملة الأميركية على صدقات المسلمين)، ويحضر حفلات العشاء لجمع التبرعات أو لإحياء التراث. وهو بجميع تصرفاته وأفعاله يظل حريصاً على إرضاء الشعب وكسب احترامه.

ربما نسي الذين طالبوا بالملكية الدستورية أو تناسوا بعض هذه التفاصيل. وربما تلقوا صفعة ستقودهم إلى صحوة. وقد ارتكب دعاة الإصلاح الملكي الدستوري هؤلاء ما يمكن تسميته «جريمة الجرأة»، ولكن لا شك في أنهم درسوا خطة واستراتيجية لعملهم هذا. فمن خلال أحاديث أجريت مع أحد ناشطي الإصلاح الذي قرر مؤخراً أن ينضم إلى المطالبين بالملكية الدستورية، تبين الآتي: إن دعاة الإصلاح يعرفون معرفة تامة أن هذا هو الرد الذي سيواجهونه من قبل الدولة فلم يستغربوا أو يُصدَموا ببردة فعل وزير الداخلية. فقد أفصح هذا الناشط السياسي أن المطالبة بالملكية الدستورية هي أضعف الإيمان، وأن هذا المطلب سيرفض رفضاً قطعياً، وكانوا ينتظرون إعلان هذا الرفض من أجل أن تنكشف سياسة الدولة وينكشف الستار عن لغطها المستمر والذي يدعو هو أيضاً للإصلاح الذي يفهمه أقطاب الدولة على أنه إبعاد من يشكل خطراً على ديمومة الحكم بشكله الحالي والحفاظ على صلاحيات الذين يقومون بإدارته.

ويا ليت من ينادي بالدستورية الملكية يقرأ بعض الفصول في أدب السياسة المقارنة والتاريخ العالمي. فلنأخذ مثلاً بريطانيا التي يعتبرها المؤرخون من أقدم

الديموقراطيات القائمة على الملكية الدستورية، فقد قامت ملكيتها الدستورية على وجود برلمان مُنتخَب (ولو من أقلية معينة عند بدايته) نافس الملك جيمس الأول على السلطة والقرار. وبعد منافسة طويلة دخلت بريطانيا مرحلة حرب أهلية كانت تتبلور في أروقة الحكم وفي الشارع، وأدت إلى قطع رأس تشارلز الأول على يد أوليفر كرمويل الذي قام بتأسيس ما يسمى «الجمهورية المستبدة» لفترة من الزمن، وبعد وفاته قام نبلاء بريطانيا وبعض العوام باستدعاء تشارلز الثاني من منفاه في فرنسا ليدير دفة الحكم، ليس كملك مطلق مستبد بل كملك مقيد الصلاحيات. هذا باختصار سرد لبعض الأحداث التي أدت إلى الملكية الدستورية على الطريقة البريطانية، والنتيجة أن الملكيات الدستورية لم تأت ولم تستتب في بلد ما إثر توقيع العرائض وإصدار البيانات وإرسالها إلى ولاة الأمر. كذلك لم تأت هذه الملكيات الدستورية إثر حلقات حوار في صالات مغلقة بين ولي الأمر ومن يختاره من رموز شعبية ونخب يعيّنها هو وحده.

وبعد أن رُفض مبدأ الملكية الدستورية بشكل واضح من السلطات، يجب على المطالبين بها أن يعيدوا النظر بهذا المطلب الذي هو في أصله وصياغته مستورد من تجارب حضارية وحقبات تاريخية تختلف اختلافاً كلياً عن واقع الجزيرة العربية، وصعوبة تطبيقها تنبع ليس من كوننا نرفض ما هو «مستورد» أو «غريب»، فكم من فكرة وثقافة مستوردتين تصلحان أن تطبقا في غير محيطهما، فتُعدّلان لأن حسب البيئة التي تطبقان فيها وتصبحان جزءاً لا يتجزأ ممّا هو «محلي»، وتطغى عليهما صفة المجتمع التي تنتقلان إليه. وإنما تنبع صعوبة تطبيق الملكية الدستورية من حقيقة أن للعائلة المالكة خصوصيتها، التي تؤدي إلى صعوبات في تطبيق الملكية الدستورية. ونلخص هذه العقبات كالآتي:

أ ـ تكمن الصعوبة الأولى في الانفجار الديموغرافي للعائلة المالكة، فنحن هنا لسنا بصدد ملك وبعض الأمراء، وإنما نواجه عائلة أصبحت أكثر شبهاً بقبيلة متشعبة لها فروع وأفخاذ ورؤوس متعددة، كل فرد فيها يعتبر نفسه ملكاً طليقاً يتصرف كما يشاء، وله مخصصاته المالية ومصالحه الاقتصادية. فالدولة السعودية اليوم ليست دولة واحدة بل هي عدة دويلات وعدة إمارات في هيكل واحد، فكل وزارة تصول وتجول وكل

إمارة تتصرف كما تشاء دون تنسيق أو تخطيط، فهذا ليس لامركزية معتمدة حسب خطة واضحة، وإنما حالة فوضى وتشرذم تنبع من عصر الإمارات الذي نعيشه اليوم.

ب ـ الصعوبة الثانية هي احتكار أفراد العائلة المالكة أعلى المراتب في الدولة. فمن داخلية وخارجية إلى دفاع واقتصاد ومناطق وسلك دبلوماسي وصحافة وتراث ورياضة وفن وأدب وغيره من مرافق الحياة العامة نجد أن الأمراء لهم نصيب وافر في شغر الوظائف، فأي ملكية دستورية ستُقلص من هذا التشعب والتغلغل في كل مستويات الدولة ومراتبها؟ فهل ستُطبق الملكية الدستورية في كل مرافق الدولة وقطاعاتها، أم سنكتفي بالملك الدستوري ونترك من يعبث بالقطاعات الأخرى يفعل ما يشاء؟

ج ـ تكمن الصعوبة الثالثة في انعدام الثقافة التي تنتج الملكية الدستورية. وهذا الانعدام واضح على مستوى الحاكم والمحكوم. فعلى مستوى الحاكم هل يستطيع أهل العلم والمعرفة أن يتخيلوا حكامنا يتنازلون طوعاً عن كراسيهم بمجرد استلامهم بيانات الإصلاح. ألم يُستعمل هذا الأسلوب منذ بداية التسعينيات ولم ينتج حتى الآن سوى مجلس للشورى يعيّن الملك أعضاءه التسعين أو المئة والعشرين؟. أما على صعيد المحكوم، فيجب أن تتوفر له ثقافة معينة حتى ينخرط هو نفسه في مشروع الإصلاح، وإلا فنحن هنا بصدد «ضباط بلا جنود»، والضباط هم النخبة ولكنهم بأمسّ الحاجة إلى أن يخاطبوا أبناء الشعب ويكسبوا قلوبهم وعقولهم حتى لا يصلوا إلى طريق مسدود.

بعد هذه الصفعة الأميرية لا بد لدعاة الإصلاح من إعادة النظر بالمطالب الإصلاحية وصوغ رؤية تنطلق من واقع البلد وحضارته وثقافته العربية والإسلامية والكف عن استخدام الشعارات الخلابة والمناداة بإصلاحات ذات ثقافات وخلفيات لن تجند عامة الشعب، وربما لا تنسجم مع المعطيات المحلية. ويجب ألاّ ينسى دعاة الملكية الدستورية أن هذا المشروع قد ارتبط في فترة الستينيات بأسماء بعض الأمراء الذين تحمسوا للمشروع في بيئة عربية خاصة، ولكن طموحاتهم قد دُفنت وقتها. وبعد أن أمضوا سنوات بعيداً عن الوطن ها هم اليوم في الأحضان تغدق عليهم الأموال التي يستعيضون بها عن المراكز السياسية، وتطبق عليهم حالة «المال بدل الصولجان»، فهم يبنون امبراطوريات اقتصادية بسبب غياب سلطات سياسية ممنوحة لهم، وحتى أن

بعضهم تراوده أحلام زعامة في بعض البلدان العربية المجاورة تعويضاً عن فقدان زعامته في بلده الأصلي.

فعسى أن يقتنع دعاة الإصلاح الملكي الدستوري بأن الوقت حان لإعادة النظر بالرؤية السياسية المطروحة كبديل للوضع الحالي. يجب على دعاة هذا المنظور الإصلاحي وغيرهم من الإصلاحيين، وخصوصاً الإسلاميين، أن يبدأوا بحوار وتحالف، ولو مرحليين، لردم الهوة بين الفريقين. وتعتبر هذه أهم خطوة يجب أن تحصل في أقرب وقت حتى تفلت الفرصة من يد الدولة التي تستغل الانشقاق بين «الليبرالي» و«الإسلامي» و«العلماني» و«الديني» لتضرب الواحد بالآخر وتقف موقف المتفرج الذي يحاول إقناع الجميع بأنه هو الوحيد القادر على لعب دور «الوسيط» أو «القاضي» بين أبناء الشعب وفئاته المختلفة. فيجب على الإصلاحيين بكافة تياراتهم واتجاهاتهم أن يكونوا جبهة موحدة تتفق على الأهداف وإن اختلفت على التفاصيل الفرعية. فالتفرقة والتمييز اللذان تشجعهما الدولة وتساندهما بعض الشخصيات الشعبية، يعطلان مسيرة التغيير ويشتتان القوى الفكرية ويصرفانها عمّا هو أعظم، كما أنهما يعطلان عجلة التغيير المنشود. فالكاسب الوحيد من هذه الهوة هو الدولة والخاسر منها هو الشعب.

فعسى بعد هذه الصفعة المتوقعة، تأتي الصحوة الحقيقية التي تتفق على الجوهر وتقبل اختلاف الرأي مع الغير، وتقبل أن تتعايش مع الآخر، برغم رؤيته المختلفة للمستقبل.

الفصل السادس

السعودية والحرب على الإصلاح

جاءت حملة الاعتقالات المتوقعة، فبعد أكثر من ثلاثة أشهر على تقديم عريضة الإصلاح التي دعت إلى تغييرات شاملة في السعودية، منها تأسيس ملكية دستورية، ووقّعها أكثر من مئة شخص من النخب ذات التوجهات المتعددة التي منها ما يسمى بالليبرالي والإسلامي وغيرهما، قامت الدولة يوم الثلاثاء ١٦/ ٣/ ٢٠٠٤ بعمل تعسفي ضد مجموعة صغيرة ربما هم نواة الموقعين على العريضة هذه. وكرست الدولة بهذا العمل أسلوبها المعتاد الذي يمهل ولا يهمل، فها هي تزج بأكثر من سبعة أشخاص من ذوي العلم والثقافة والجرأة في السجن. وجريمتهم الوحيدة هي المطالبة بإنشاء جمعية أهلية لحقوق الإنسان بعد أن أعلنت الدولة أنها قد أسست جمعية لهذا الغرض، فبغضّ النظر عن رأينا بمضمون خطاب كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣ الإصلاحي، ما علينا اليوم إلا أن نقدر جرأة هؤلاء المصلحين، كما فعلنا في السابق، ونحيّي مبادرتهم الأخيرة التي نظرت لها الدولة على أنها خطيئة لا تغتفر. فمن وجهة نظر الدولة، تشكل هذه الخطوة بالفعل تحدياً لمبادرتها هي. إذ إن جمعية مستقلة لحقوق الإنسان قد تسلط الضوء على أمور تفضل الدولة أن تبقى في الظلام، بينما جمعية الدولة تبقى مبادرتها تحت سلطتها، وقد تم اختيار أعضائها ورئيسها ممن تثق الدولة بولائهم، وتأتي هذه المبادرة كخطوة للتصدير الخارجي وإسكات الرأي العام العالمي والداخلي بإصلاحات سطحية.

ويرى المتابع للشأن السعودي بوضوح كيف أن الدولة تشن حرباً على الإصلاح رغم مقولتها التي ترددها دوماً حين تعلن نيتها الإصلاح ورغبتها في التغيير.

لهذه الحرب على الإصلاح خططها واستراتيجيتها الخاصة بها، بالإضافة إلى جنودها وعتادها الخاص. والاعتقال هذا، الذي وصفته الصحف الموالية بأنه «استدعاء للاستجواب» مرددة بذلك الخطاب السياسي المعلن، وأنه كان الأكثر تعسفاً وقسوة، هو من الاستراتيجيات الفاشلة التي لا يلجأ لها سوى من نفد صبره وفقد وعيه وطفح كيله وأصابته حالة من التخبط وعدم القدرة على التفكير، فهل يا ترى الحالة سيئة إلى هذه الدرجة؟ هل فقدت السلطة بالفعل قدرتها على التجاوب مع المطالب الشعبية والتي تزداد جرأة وحدَّة يوماً بعد يوم.

هل يا ترى فقدت الدولة اليوم ثقتها بمجنديها السابقين الذين تدربوا على فن التمجيد والتقديس والتبرؤ من كل ما ينسب إليها من تقصير وفساد واستبداد؟ هل الدولة لا تجد من سيدافع عنها في الحلبات المعروفة؟ أم أن المدافع السابق قد فضل اليوم الكتمان، وتقوقع خلف أسوار بيته خوفاً من غضب الشعب وألسنته السليطة، التي تستطرد في شبكات الحوار الإلكترونية، حيث يتقنع الرجل والمرأة بقناع الأسماء المستعارة، ليسلطا نقدهما على الأبواق التي هي في طريقها إلى الانسداد، وأقلامها التي بدأ حبرها يجف.

قد تكون الدولة لجأت إلى الاعتقال في حربها على الإصلاح لأنها لا تثق اليوم بامبراطوريتها الإعلامية من صحف مكتوبة وقنوات سمعية ومرئية، والتي كانت منذ تأسيسها قنوات تنشر البلبلة والتمويه، وتزيف الحقائق بطريقة سردية وسطحية تخلو من الحس التحليلي والنقد البناء رغم أنها تدعي أسلوب الحوار، وتصرف الملايين على برامج الوعظ السياسي الذي يكرس الهيمنة والاستبداد.

وقد تكون الدولة في حربها على الإصلاح قد استهلكت الخطاب الديني لدرجة أنه لم يعد من الممكن إعادة استعماله وتجديده وبث الروح فيه بعد أن جفت ينابيعه ويبست أعواده وماتت أعلامه، فسئمنا سماع المقولات التي تعتبر أن حقوق الإنسان ليست من الدين وأن الانتخابات يحرمها الشرع، وعمل المرأة مرفوض من باب سد الذرائع، وتقمع

حرية الرأي بحجة أنه تطاولٌ على مبادئ الإسلام. وتطول اللائحة: فحقُّ التجمع مرفوض ولا سيما في المساجد، والنصيحة للحاكم مخالفة للنص الديني خصوصاً إذا تسربت إلى الصحافة، والاعتصامات والمظاهرات فتنة للمسلمين والديموقراطية بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل داعية للإصلاح مرتد يقوّض المصلحة العامة، وكل من تكلم بالشأن العام يطمع لمنصب ما، أو تراوده غريزة الشهرة وحب النفس.

والمطالب بالإصلاح متّهمٌ بأنه من أهل البدع الليبرالية مستورد للأفكار الغربية، فهو علماني أو شيوعي سابق أو قومي يروج أفكار دول مجاورة لا تتلاءم مع «خصوصية» البلد ودينه. أما داعية الإصلاح من أهل الإسلام فهو مرتد ينادي بالإصلاح لغاية في نفسه، فهو يتطاول على أولي الأمر والعلماء ويخرج على إجماع الأمة ويحرض على الفتنة تحت شعار الإسلام المستورد ربما أيضاً من دول مجاورة. والحجة هي هي: إسلامنا يختلف في منابعه عن إسلامه المستورد، إسلامنا نقي في مصادره ولا تشوبه البدع والضلالات، إسلامنا ليس فيه سياسة بل فيه طاعة لأولي الأمر وبيعة لِخيار الناس.

وبالإضافة إلى الصحافة الموالية، والدين كسلاح فعال في الحرب على الإصلاح، نجد الدولة تجند طائفة أخرى من أصحاب العلم والمهارات، أي الخبراء الذين ربطوا مصيرهم بالأمراء، فلنأخذ منهم شريحة واحدة: في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٤، وصلت إلى لندن مجموعة من أعضاء مجلس الشورى في زيارة هدفها المعلن، حسب قول أحدهم، «الاستفادة من تجربة بريطانيا في الديموقراطية والحوار والحياة البرلمانية». فرُتبت للمجموعة هذه لقاءات صحافية وثقافية وسياسية لإتاحة الفرص لتبادل الآراء. وبالفعل كان أحد اللقاءات الصحافية مع صحافي من جريدة «الغارديان»، كتب بعدها بالخط العريض «ستعطى المرأة السعودية حق التصويت في الانتخابات القادمة»، وأشار إلى أن هذه الخطوة هي خطوة جريئة رغم أنها حسب قوله «مبهمة بعض الشيء»، لأن التصريح جاء في سياق معين؛ فالمرأة ستنتخب لأنه لا توجد أي عقبة في وجهها! وفي إطار حواري آخر أعلن أحد أعضاء الوفد أمام حشد من الصحافيين والسياسيين والأكاديميين أنه تم تشكيل لجنة لدرس الفساد ومكافحته، وبعد أن أثنينا على هذه

الخطوة الجيدة تقدمنا بالسؤال التالي: من أين ستبدأ الحملة على الفساد؟ من رأس الهرم أم من أخمص القدمين؟ تفضل علينا عضو مجلس الشورى بالرد وقال: إن اللجنة ستبدأ عملها بأقرب وقت وستنظر في كل الفساد بدءاً من الفساد البيروقراطي!

عندها تعرى هذا الخطاب من كل مصداقية. فنحن هنا بصدد ضرب البيروقراطي بالبيروقراطي والخبير بالخبير في خلط مريب للأمور، ولسنا بصدد محاربة الفساد الحقيقي الذي يتجاوز المخيلة والتصور. وقد وقع «عضو الشورى» نفسه بالفخ الذي نُصب له، إذ كان من الأفضل له أن يعترف اعترافاً قطعياً بصغر حيز عمله وتقلص صلاحياته بدلاً من الغوص في أمور عويصة تفقده احترام الحضور.

وقال خبير آخر إن تجربة الشورى كانت غير منقطعة خلال العقود السابقة! ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا إذن أسس مجلس الشورى هذا عام ١٩٩٢، وصرفت عليه الأموال الطائلة إذا كانت الشورى قائمة وضاربة أطنابها في البلد؟

وتحدث عضو آخر عن ظاهرة محمودة ألا وهي حرية الصحافة التي زعم أنها اليوم مستشرية في الصحافة المحلية، ونسي أن حرية الصحافة المزعومة هدفها ضرب إعلام الإصلاح على اختلاف توجهاتهم وألوانهم فتسلط أقلام الإسلامي على الليبرالي والعكس صحيح، وبعد ذلك يصرف الاهتمام لأمور البطالة والمجارير والفقر من دون معالجة الإطار السياسي الذي تترعرع فيه هذه المشاكل.

اليوم بعد أن تم تجنيد العلماء والصحافيين والخبراء في الحرب على الإصلاح، وتسلحت الدولة بقدسية النص وقلم الصحافي وهيبة العالم واختصاص الخبير نراها أعلنت إفلاسها عندما زجت بدعاة الإصلاح في السجن. إن المسألة ليست مسألة بيان أو ملكية دستورية أو لجنة حقوق إنسان. إنّ مشكلة الدولة مع المسجونين هؤلاء مشكلة أبعد من هذا بكثير. سبب الحرب على الإصلاح الوحيد والحقيقي هو ضرب تيار جديد يصعب على الدولة تفكيكه بالطرق المعروفة، المقصود بالتيار هو التحالف بين قوى وطنية مختلفة الاتجاهات. منها ما حرصت الدولة على تسميته بالليبرالي لتضفي عليه صفة غربية تنفر الشعب منه والقوى الإسلامية، يصعب على الدولة اليوم ضرب هذا التيار. في الماضي، كان من السهل ضرب الليبرالي بالإسلامي. ولكن اليوم الإصلاح

مطلب يجمع تحت رايته ليس فقط من يشترك في الرأي بل أولئك أصحاب الاتجاهات المتناقضة أو المتعرضة بعضها مع بعض. لقد حصل هذا التحالف بالفعل عندما قدمت وثيقة كانون الأول/ ديسمبر الإصلاحية التي وقعها رجال ونساء من مختلف التيارات الإصلاحية، وقد أيقنت الدولة أن ضرب هذا التيار ليس بالأمر السهل، لذلك لجأت إلى الاعتقال كحل أخير في حربها على الإصلاح.

ولكنها لن تنجح ما دامت تحارب على جبهتين في وقت واحد. فلن تستطيع الدولة بوضعها الحالي أن تنتصر في حربها على الإرهاب وحربها على الإصلاح.

الفصل السابع

ليس للقيادة السعودية تصور للإصلاح

قال الأمير طلال بن عبد العزيز في تصريح لجريدة «الرأي» الكويتية: «أنا أؤكد بصوت عال، وعلى مسؤوليتي الشخصية، أن القيادة السعودية ليست لديها الصورة الواضحة حول ذلك (المقصود الإصلاح)، إلا أن الإصلاح سيأتي».

هذا اعتراف صريح بعدم وجود رؤية إصلاحية عند القيادة السعودية، ولا شك في أن الفاعليات السعودية جميعها مقتنعة ضمنياً بهذه الحقيقة، برغم أن البعض حاول تجاهلها، واعتقد خطأً أن الركود السياسي الحالي على جبهة الإصلاح إنما هو لحظة حبلى بالتعتيم قد تتمخض وتلد مشروعاً متكاملاً، وتؤدي إلى نقلة نوعية لتطوير بنية الدولة الحالية وتوسيع المشاركة السياسية. وهناك من شطح بخياله وبات يترقب مفاجآت أميرية من باب «وسيعلن عنها في القريب العاجل إن شاء الله».

اتضح أن هذه التوقعات كلها هي غير واقعية، وغير مبنية على قراءة صريحة للعمل السياسي الذي تتبعه القيادة. وهي غير مبنية أيضاً على تحليل دقيق لمواقف بعض رموز الحكم، التي لم تعد سراً يخفى على الجميع. والمشكلة التي لم يعترف بها علناً أي رمز من رموز السلطة حتى هذه اللحظة هي ليست انعدام «الصورة» وإنما انعدام «النية». اليوم، لا يوجد أي مؤشر يدل على أن القيادة مستعدة لفتح هذا الملف المعقد، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة.

من الغريب أن الأمير طلال يعزو تأخير عجلة الإصلاح وانعدام الصورة إلى أمر غير مقنع، إذ إنه يعتبر موضوع تعددية الرؤى الإصلاحية للفاعليات السياسية سبباً لتأني الدولة في مسيرة الإصلاح المزعومة. ويذكر أن القيادة تنظر اليوم في مشاريع عدة وهي محتارة في أمرها. ويحدد أن هناك مدارس إصلاحية كثيرة، منها نظرة العائلة الحاكمة، والطرح الليبرالي، والمؤسسة الدينية، والإسماعيلية والصوفية والسلفية السنية. أما المدرسة الأولى، مدرسة القيادة، فقد اعترف منذ البداية بأنها لا تملك صورة متكاملة عن نهج الإصلاح ومسيرته. ومن المنطقي أن نختزل هذه المدرسة من المعادلة كلياً حتى لا تكون من باب زيادة العدد فقط. لذلك يجب تجاوزها عندما يكثر الحديث عن التغيير وتحديث الدولة بشكل يتلاءم مع العصر طموحات الشعب.

أما المدرسة الليبرالية للإصلاح فقد أثبتت أنها غير قادرة على طرح نظرة أحادية للإصلاح، ولذلك ضمت صوتها إلى ما يسمى بإسلاميي الوسطية عندما قدمت العريضة المعروفة التي طالبت بالملكية الدستورية. هذه العريضة تبناها ووقعها العدد الكبير من الشخصيات المحسوبة على التيارين الليبرالي والإسلامي.

أما مدرسة المؤسسة الرسمية الدينية فقد استقالت منذ زمن بعيد من هذه المسؤولية «الدنيوية»، وفضلت أن تكرس جهودها كلها لمسؤوليتها «الدينية». وتتقوقع اليوم هذه المؤسسة، مؤدية دور المُبارك لأي إصلاح مرتقب جذري أو سطحي قد يعلن عنه في المستقبل. ومن المستغرب أن الأمير يذكر ضمن تعددية المدارس الإصلاحية «الصوفية»، ومن المتعارف عليه أن الصوفية ليست حركة ذات أهداف سياسية أو مشاريع إصلاحية، وهي لم يسبق لها في التاريخ القديم والحديث أن ارتبطت بمشروع إصلاح سياسي، ولم تكن مصدراً لرؤية تجديدية على صعيد المجتمع والسياسة، بل إنها ارتبطت تاريخياً بعصر التشرذم والانحطاط، وتفشت في مجتمعات كثر فيها الاستبداد السياسي، فكانت مرتبطة بحقبات تاريخية معروفة، لم يقع بأيدينا حتى الآن أي مصدر ثقافي أو كتيب تحت عنوان «الأصول الصوفية للحكم»، أو «الفقه الصوفي للدولة». ومن يبحث في تراث الصوفية فسوف يجد أدباً وفلسفة يُعنيان بحلقات الذكر والترتيل والشطحات النفسية وفقدان الذات وتحرير اللاوعي وليس أصول الحكم

والقيادة في المجتمع الإسلامي. وهذا ينطبق أيضاً على ما أسماه الأمير بمدرسة الإسماعيلية. فمن المعروف أن في بلد كالسعودية لم يظهر حتى الآن ما يمكن تسميته بالنظرة الإسماعيلية للإصلاح، بل إن كل ما في الأمر أن هناك طائفة تعتبر أقلية تتبع الإسماعيلية في جنوب البلاد. ومن المعروف أن الطائفة الإسماعيلية في السعودية وغيرها من البلدان كباكستان والهند ومصر وسورية إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤسسة الآغا خان العالمية، وهي وإن انخرطت بمشروع إصلاحي محلي فهذا من باب المطالبة بالتعددية المذهبية وحرية ممارسة الشعائر والطقوس الخاصة بها واحترام فقهها وتفسيراتها، وهذا لا يشكل مدرسة إصلاحية سياسية، وإنما هو ضمن مشروع أكبر بكثير من ممارسة الطقوس. ونرى أن ذكر الصوفية والإسماعيلية إنما هو خلط بين مطالب التعددية الدينية والإصلاح السياسي الشامل، الذي إن وجد فقد يضمن الحريات الدينية ويحميها ويرسخ مفهوم التعددية المذهبية ليس بالإسماعيلية فقط، ولكن بأقلية أكبر منها، فقط، ولكن وهي الطائفة الشيعية التي لم يذكرها الأمير في مقابلته الصحافية.

أما المدرسة السنيّة، وهي آخر «المدارس الإصلاحية» التي ذكرت كنموذج لتعددية الطروحات، فهي بالفعل طرحت مشروعاً متكاملاً منذ أكثر من عقد من الزمن، ولكنه هُمّش وتناساه القادة حينها، ونُكّل بأعلامه، وسُجن كل من أدّى دوراً قيادياً في تبلور فكرة الإصلاح من منطلق إسلامي. وانقسم هذا التيار إلى مطالب بإصلاح الموجود من مبدأ ترميم البيت، بينما اختار البعض رفض التركيبة الحالية، وطالب بتغيير جذري لا وجود للقيادة الحالية فيه. ومن المؤكد أنه على الرغم من وجود أكثر من طرح واحد للإصلاح، إلا أن هناك إجماعاً على أمور جوهرية مبنية على قناعات ثابتة وواضحة لجميع الشرائح والفاعليات الداخلية، يمكن تلخيص هذه القناعات بما يلي:

أ ـ إن استمرارية الركود السياسي الحالي والمماطلة والتمييع من قبل المسؤولين إنما يؤجج الغليان الداخلي ويشعل ناراً قد بدأ لهيبها يحتد.

ب ـ الإيمان الراسخ بحتمية التغيير السياسي كحل للأزمة الحالية بوجوهها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقضائية كافة.

ج ـ ضرورة إطلاق بعض الحريات، وأهمها حرية الرأي والتجمع، وربط هذه الحريات بوجود قضاء عادل ومستقل وغير خاضع للسلطة السياسية كضمان لهذه الحريات.

د ـ ضرورة حل قضية المساجين، وخصوصاً السياسيين منهم وأصحاب الرأي، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ليس في السجون فقط، وإنما في مرافق الشأن العام السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.

إن من السذاجة الاعتقاد أن انعدام أو تأخر صورة الإصلاح من قبل الدولة سببه الأول والأخير تعددية الطروحات. إن السبب الحقيقي هو الرفض لأي تغيير جذري يقلص من صلاحيات الحكم الحالي واستفراده بالسلطة والقرار. فالدولة ترفض القناعات المذكورة، وتتجاهلها، وتكتفي بإعلانات عن إصلاحات قريبة مقننة «كمحاربة البطالة والفقر» وتنفيذ مشاريع «السعودة». وإنشاء لجان حقوق إنسان تحت الوصاية، والوعد بانتخابات محلية من دون توفير الشروط الضرورية لنزاهتها كحرية الرأي والتجمع ونزاهة القضاء. فأي انتخابات مستقبلية تجري من دون هذه الشروط الثلاثة هي انتخابات مزيفة سطحية، تكرس الاستبداد، وتضفي عليه شرعية جديدة قد لا تنطلي على شرائح كبيرة من الشعب.

إن مقولة تعددية مشاريع الإصلاح كسبب للمماطلة في العمل الجاد تحت شعار «درس الطروحات المتعددة» والرغبة في التوفيق بينها، إنما يعطي فكرة خاطئة عن مجرى العملية السياسية. فهذا التوفيق المزعوم ينطلق من منطلق مبني على أن الدولة هي الحكم النزيه الذي يقرب المشاريع، ويحاول صهرها في إطار مقبول من الجميع، ولكن الواقع يثبت أن الدولة هي الخصم وليس الحكم في مشروع الإصلاح.

تقف الدولة اليوم في وجه المشروع، وتعتقل أعلامه، وتكم أفواه من نطق به، وتقيّد حرية حتى الذين خرجوا مؤخراً من السجن بعد أن قبلوا بشروط أملتها عليهم، وبعد أن وقعوا تنازلات قدمتها إليهم كشرط لخروجهم من السجن. وما يؤكد أن ليس للدولة لا صورة ولا نية للإصلاح مهما اختلفت طروحاته، أن الدولة لم تخرج حتى هذه اللحظة بطرح ولو بسيط هدفه إظهار حسن النية وإعادة الثقة برغبتها في الحوار مع

الأطراف المعنية. وهي تستغل اليوم الفلتان الأمني والعنف المتزايد، وتتوسل بأساليبها الدعائية المملة للشعب طالبة منه أن يلتف حول القيادة وخصوصاً في مكافحة الإرهاب.

وهي بذلك تلجأ إلى أسلوب بدائي يعتمد على إثارة العاطفة والغريزة، وهو الأسلوب المتبع دوماً، والذي ينادي بالاتحاد واللحمة الداخلية لمواجهة العدو الخارجي، ولكن تتناسى الدولة هذه المرة أن عدوها ليس خارجياً وإنما هو داخلي. وتاريخها الحافل بتهميش الشعب سياسياً واقتصادياً، وتقليص حريته، وإخضاعه لحملات دعائية مدروسة قد خلق عداء مستشرياً للسلطة في نفوس الكثير، وليس من الأمور الحتمية أن تؤدي حملة الدولة الدعائية المطالبة بالالتفاف حول ولي الأمر والوقوف «خلفه» وليس إلى «جانبه» إلى نتيجة ملموسة. ولن تحل هذه الحملة مشكلة العنف السياسي، ولن تؤدي إلى انحسار التيار الإصلاحي بين ليلة وضحاها تحت ضغط الأزمة الأمنية، ولن تتبخر المطالبة بالإصلاح تحت تأثير ارتفاع حرارة القيادة التي من مظاهرها دائماً ازدياد انتهاك الحريات والتقييد على الشعب.

ومن البديهي أنه ليس للدولة اليوم من خيار سوى أن تتجاوب مع المشروع الوحيد المطروح على الساحة، والذي يؤدي إلى المشاركة السياسية الحقيقية، ويجب ألاّ تتذرع بتعددية المشاريع، وخصوصاً الصوفية منها، لأنها لن تجد مشاريع إصلاحية صوفية. وهي إن لم تفعل ذلك في القريب العاجل، فسيقتنع الجميع بأن الإصلاح مشروع مؤجل، وإن أتى فسيكون سطحياً ومقنناً.

الفصل الثامن

السعودية وأسطورة الحرب التي تنهي الحروب كلها

يجب ألاّ تصرفنا هذه المرحلة العصيبة والدامية في تاريخ السعودية الحديث عن التذكير بملف الإصلاح الذي غُيّب عن ساحة النقاش والحوار. كان ملف إصلاح الدولة قد طرح من خلال عرائض وبيانات متعددة قدمت إلى الدولة ورموزها من قبل مجموعة آمنت بقدرتها على ترميم البيت. هذا البيت الذي بدأت جذوره تهتز وضرب العجز أساساته وبنيته التحتية. يبدو أن ملف الإصلاح قد أغلق إلى أجل غير مسمى بسبب دخان المعركة، أو بالأحرى المعارك اليومية المحتدمة التي تدور رحاها بين الدولة وجهاز الأمن من جهة، وتيار الجهاد من جهة أخرى. فعلى الرغم من كل التجهيزات الأمنية المحشودة والمبادرات الحوارية التي يقودها بعض من يطرح نفسه كوسيط ومحاور مع تيار العنف عله يحصل على مكاسب في المستقبل إن كسب «معركة ترويض الوحش المفترس»، هذا بالإضافة إلى صكوك الغفران التي تُمنح مقابل التوبة، خصوصاً إن ظهرت هذه التوبة على شاشات التلفاز حيث يتعظ العصاة الخارجون على ولي الأمر.

تجعل هذه الجهود الظاهرة والباطنة الدولة تعتقد أنها كل يوم تخوض المعركة الأخيرة في حرب تنهي الحروب كلها. ومن المستبعد أن تنتهي مشاكل الدولة نهائياً بعد أن تنتصر في هذه الحرب القائمة حالياً. هذا إذا انتصرت.

ولكن إذا سلمنا جدلاً أنها هي المنتصرة فمن المتوقع أنها ستواجه عقبات ومطبات كبيرة عندما تحاول أن تنتصر في زمن السلام وتحل المشاكل العالقة أو التي تراجعت عن الأضواء بسبب الأزمة الحالية. يجب ألاّ يصرفنا العنف عن التذكير بملف الإصلاح الذي أدى إلى تبلور تيار، ربما يكون أكثر خطراً على الهيمنة السياسية المطلقة من تيار العنف الذي قد لا يتسبب في سقوط النظام مباشرة، ولكنه سوف يقلص من هيبته وشرعيته، ويحاصره في عقر داره. ومن المسلّم به أن أعمال العنف المتفرقة كالتي تشهدها الساحة السعودية وإن كانت تمثل ضربات قوية إلا أنها لا تشكل حتى هذا اليوم القشة التي ستقصم ظهر البعير. من المعروف أن الأنظمة القمعية طويلة العمر بل أنها قادرة على التعايش مع نسبة عالية من العنف والعصيان المدني وانعدام الشرعية. السبب هو أنها تملك آلية قوية للقمع وتحكم بالسيف، والأمثلة كثيرة لسنا في صدد التذكير بها.

الخطر الحقيقي للسلطة المطلقة في السعودية اليوم هو التيار الإصلاحي الذي طالب فعلاً بتقليص صلاحيات العائلة الحاكمة عن طريق إصلاح تدريجي يؤدي إلى المشاركة الفعلية في السياسة وخلق الأجواء لانتخابات حرة بعد أن تستتب حرية الرأي والتجمع وضمانة هذه الحريات عن طريق قضاء مستقل لتتمكن الشرائح والنخب من تأدية دور قيادي وتحقيق اتصال حقيقي مع المجتمع ليتاح لها خوض هذه الانتخابات، بدءاً بمجالس محلية ومن ثم مجلس للأمة يحل محل مجلس الشورى الحالي المعين أعضاؤه من قبل الملك الذي أثبت أنه هيكلية هشة وواجهة إعلامية بحتة.

لقي هذا الطرح القبول الفاتر في بدايته، ومن ثم تحول هذا الفتور فجأة إلى عداء مطلق معلن من قبل رموز السلطة، تمثل بإلقاء القبض على بعض أعلام هذا المشروع ومنظريه وزجّهم في السجن الصغير، ومنهم من خرج مؤخراً إلى السجن الكبير بعد الموافقة على قيود فرضتها السلطة، خلاصتها التعهد بالتوقف عن أي نشاط سياسي قد يعيد إحياء هذا المشروع، على الرغم من القناعة بأن إعادة إحيائه هي من الأمور المستحيلة اليوم، خصوصاً أن السلطة تتذرع بالوضع الأمني لإسكات كل صوت ينادي بالإصلاح الفعلي. وربما يشعر دعاة الإصلاح في الداخل أن الوقت غير مناسب لإعادة إحياء المشروع حتى لا يُتهَم هؤلاء بالانتهازية واستغلال الظروف الزرية لتحقيق

مكاسب، في وقت تشعر فيه السلطة بضعفها تجاه التهديدات التي تواجهها، وربما يفسر البعض تراجع تيار الإصلاح الداخلي عن التكرار أو التذكير بمطالبه أنها من علامات الهزيمة، خصوصاً أن الدولة تبدو وكأنها مستعدة لفتح باب الحوار مع من يحمل السلاح، وتغلق في الوقت نفسه أبواب السجون على من طالب بالإصلاح بطريقة سلمية. فالذي يرفع السلاح يُحاوَر ويُناقَش ويصبح بطل مسرحية التوبة إن تاب، أما داعية الإصلاح السلمي فيزج بالسجن، أو يُنفى، أو يهرب إلى خارج البلد؟

وعلى الرغم من هذه التناقضات نستطيع أن نقرأ وضع التيار الإصلاحي من منطلق آخر نشدد فيه على إنجازاته ونبيّنها منها:

أ ـ استطاع التيار الإصلاحي في الداخل والخارج تعرية النظام وتفكيك خطابه الدعائي المؤيد ظاهراً للإصلاح والمحارب له على كل جبهة. فبعد رفض طلبات الإصلاح وسجن الرموز المطالبة به لن يبقى عند المتفائل أي ذرة أمل في استجابة الدولة لهذه المطالب مهما كثرت الدعاية والتمويه.

ب ـ فضح هذا التيار الإصلاحي أسطورة الدور القيادي الذي تزعم الدولة أنها تؤديه، وأثبت أن ليس لهذه الدولة قيادة أو رؤية مشتركة يجمع عليها رموز الحكم. وأثبتت هذه الرموز عن طريق تعاملها الشخصي مع الإصلاحيين أنها ليست بالعامل الموحد الذي تلتف عليه أطياف كبيرة من أبناء المجتمع، بل هي عامل تقسيم وتشرذم، وبالفعل ظهر الدور التقسيمي للدولة عن طريق تصريحات الأمراء المتضاربة والمتناقضة في التعاطي مع المشروع الإصلاحي.

ج ـ أثبتت تجربة التيار الإصلاحي في الداخل والخارج أن أي تحالف إسلامي ليبرالي في هذه المرحلة ما هو بنظر السلطة إلاّ الخطر الأعظم، وهو تحالف نجحت الدولة خلال العقود السابقة في استبعاد تبلوره، ولكنه ظهر مؤخراً بشكل جدي. فعلى الرغم من أن الدولة كانت جادة في توسيع الفجوة بين هذين التيارين لتنصبّ نفسها حكماً بينهما مع أنها في الواقع هي الخصم لكليهما، نرى أن المصلحة العامة والرغبة في تجاوز المرحلة الحرجة هذه أوجبت التقارب بين الإصلاحيين، على الرغم من اختلاف منطلقاتهم وتفسيراتهم وطروحاتهم. وأثبتت التجربة الإصلاحية أن الفجوة ليست بالعمق والأزلية التي كانت تصورها الدولة من خلال إعلامها. وبرهن هذا التيار

أنه يملك الوعي والقدرة على تجاوز بعض الأمور العالقة، والوصول إلى حلول مقبولة من قبل شريحة اجتماعية كبيرة. وأظهرت التجربة قدرة الجميع على توحيد الصف والخطاب السياسي، وتفعيل مفاهيم جذرية لمعالجة الركود السياسي على رأس الهرم والغليان الاجتماعي في مقابله.

د ـ نجح التيار الإصلاحي في الداخل والخارج على ترويج لائحة طويلة من أبجديات السياسة التي هي من الأمور البسيطة خارج المملكة، ولكنها مغيبة تماماً في الداخل، على رأسها التعددية والمشاركة السياسية والانتخابات وحرية الرأي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وغيرها من الأبجديات التي آمنت بها الشعوب، وحُرمت منها الجزيرة العربية خلال العقود الماضية. ومن المستغرب أن ما يسمى بالتيار الليبرالي قد أيد وطالب بالانتخابات رغم علمه أنه في مرحلة أولية لن يكون هو الفائز الأول بها وإنما سيخسرها أمام تيارات أخرى أكثر ارتباطاً بشرائح شعبية كبيرة. ولكن برر أحد الليبراليين ذلك عندما أظهر وعياً لا تستطيع السلطة أن تفهمه، قال إن فتح الباب للانتخابات إذا سبقته حرية رأي حقيقية قد يؤدي إلى مساواة في فرص طرح وجهات النظر، وهذا هو الضمان الوحيد للتعددية والمشاركة السياسية. وربما في مرحلة لاحقة قد يحقق هذا التيار بعض المكاسب. والجميع يعرف أن الساحة السياسية شاسعة ولن يضرها أن تتعدد فيها الطروحات. هذه التعددية هي الضمان الوحيد لنبذ العنف وإقرار الحوار بدل الرماح وإعطاء الفرصة للجميع لطرح وجهات النظر. عندها فقط تصبح لغة العنف كوسيلة للتعبير عن الرفض غير واقعية، بل ستُرفض من قبل الجميع.

هـ ـ استطاع التيار الإصلاحي أن يبني رصيداً معنوياً كبيراً لرموزه، يتمثل في ازدياد شعبيتهم ومعرفة الناس لهم، وهذه نتيجة حتمية للجرأة والتضحية التي تبلورت عن طريق المساهمة بالعمل الجماعي في سبيل المصلحة العامة، إضافة إلى تجربة السجن التي لم تعد مقتصرة على تيار واحد بل تعددت لتشمل جميع من يشارك في مشروع الإصلاح. هذه التجربة القاسية جمعت الشعب حول الرموز الكثيرة التي كانت القضبان من نصيبها. تجربة السجن المشتركة هذه أثبتت جرأة الإصلاحيين ووطنيتهم وتضحيتهم في سبيل تحقيق مشروع طويل المدى يهدف إلى إعادة النظر بالبنية السياسية المهترئة هذه. الرصيد الشعبي الناتج عن الصراع مع السلطة إنما هو مكسب حقيقي

يؤدي إلى لعب دور قيادي في المستقبل قد يخلص البلد من دوامة الركود ومتاهات العنف. فالدولة تخلق من حيث لا تدري ونتيجة لعربدتها واستبدادها قيادات فعلية تنافسها في كسب الجمهور واستمالته وتجنيده للقضية المشتركة.

و ـ إن إنجازات هذا التيار التي قابلها الرفض من قبل السلطة قد يدفع الكثير من رموز التيار إلى التخلي عن مبدأ ترميم البيت وإعادة النظر بالطروحات السابقة. ومن المؤكد أن التيار الإصلاحي لن يصمت بعد انتهاء الأزمة الحالية، وليس من المستبعد أن يتخلى هذا التيار عن طروحاته التي تحاول أن تجد دوراً ولو شكلياً للعائلة الحاكمة ويبدأ بالمطالبة بأمور أعظم، خصوصاً أن تفاقم الوضع الأمني، وازدياد حدة المواجهة مع التيار الجهادي، قد يزيد من حدة حالة التذمر والاحتجاج.

إن الفئة الإصلاحية التي لا تزال تراهن على قدرة النظام على إصلاح ذاته وتجاوبه مع المطالب المطروحة على الساحة من قبل الإصلاحيين قد تتقلص لدرجة التلاشي كلياً. في الماضي كان المحرك الأول لهذه الفئة وطروحاتها هو الخوف من المجهول وانعدام الأمن واستبعاد الفوضى والتفرقة والصراع الداخلي التي كانت الدولة تخيف شعبها به وتزعم أنها تؤدي الدور الجدي كسد منيع في وجه التشرذم القبلي والمناطقي والمذهبي وغيره. ولكن الأحداث الدامية في هذه المرحلة أثبتت فشل الدولة في توفير الأمن، لدرجة أنها أعلنت أن للأجنبي حق امتلاك السلاح للدفاع عن نفسه. كيف يفسر هذا؟ إن هذا التطور إنما هو اعتراف واضح بإفلاس الدولة وعدم قدرتها على توفير الحماية اللازمة. أما حماية الشعب وأمنه فليسا من الأمور التي تشغل بالها في هذه اللحظة. فخطاب الدولة لن يصمد إن وُضع على محك الواقع، والآفات كلها التي تطبّل لها السلطة بدأت تطل بوجهها القبيح وتتبلور تحت غطاء هذه الدولة. من المؤكد أن للدولة دوراً قيادياً كبيراً في تكريس هذه الآفات وإفرازها بدلاً من القضاء عليها، بل إن الدولة غذت التفرقة بسياستها المعروفة القائمة على الولاء والعقاب الجماعي.

هذا العرض لإنجازات التيار الإصلاحي على الرغم من الظروف القاسية والتقييد والسجن، يثبت لنا أن الدولة تحلم عندما تعتقد أنها تخوض اليوم حرباً تنهي الحروب كلها. وربما أن المعركة الحقيقية لم تبدأ بعد، وربما أن من يكسب الحرب ليس بالضرورة هو من يكسب السلم.

الفصل التاسع

السعودية ومحاكمة الإصلاحيين العلنية: مَن يحاكم مَن؟

يحكم النظام السعودي عن طريق آليتين:

أولاً: ذراع الظاهرة الإعلامية التي تميّع الحقيقة وتضلل الرأي العام الداخلي والخارجي؛ ثانياً: ذراع الآلة القمعية التي تسلط السيوف على رقاب العباد من دون محاسب أو رقيب أو قانون. وما محاكمة الإصلاحيين الثلاثة عبد اللّه الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني، التي قرر النظام أن تكون علنية، وهي المرة الأولى لمثل هذا التصرف، إلا من باب تكريس الدولة كظاهرة إعلامية تصبو لأن تظهر بمظهر الدولة النزيهة التي تفتح أبواب القضاء للجمهور والصحافة بعد أن نجحت الآلة القمعية في انتشال المصلحين من الحرم الجامعي وغيره من الأماكن التي يتواجدون فيها. ولن نقول إننا بانتظار أن تفتح أبواب السجون لمنظمات حقوق الإنسان العالمية والصحافة الحرة تنقل إلى العالم مآسي فاقت التصور والتوقع. بل نريد أن نسلط الأضواء على بعض الأمور التي تصدرت الساحة السياسية خصوصاً بعد الجلستين اللتين ظهر الإصلاحيون فيهما وكأنهم يحاكمون النظام نفسه وليس العكس.

تبين بعد هذه الجلسات المعلنة أننا هنا بصدد مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام والنخب الإصلاحية. تعتقد الدولة أنها توجه الاتهام إلى هؤلاء الإصلاحيين من خلال قضاة قد يسقط حكمهم، ويسقطون هم أنفسهم في هذه المحاكمة، ولكننا في

الواقع بصدد محاكمة نظام متهم ومدان. أثبت الإصلاحيون المتهمون اليوم أن لهم وجوداً فكرياً من خلال كتابات وطروحات كانت قد سبقتهم إلى السجن، إذ إن هذه الثقافات تعري الواقع المرير الذي يعيشه المجتمع في الجزيرة العربية والمتمثل بغياب العدالة الحقيقية والمشاركة السياسية والقضاء المستقل والاستهتار بحقوق الإنسان وانعدام حرية الرأي والتجمع. أثبتت الأحداث أن التنظير لهذه الأمور شيء، والمطالبة به شيء آخر لأن المطالبة تعني دوماً أن المطلوب غير موجود.

يجب أن نقرأ قرار الدولة بأن تكون سلسلة المحاكمات هذه علنية من باب كون النظام اليوم ظاهرة إعلامية بحتة تحاول ذر الرماد في العيون. تكرست هذه الظاهرة من خلال حلقات الحوار الوطني وحلقات التحليل النفسي المتلفزة، بالإضافة إلى برامج التوبة المعلنة من بطولة هذا الشيخ أو ذاك، ومن خلال الحملات الدعائية في لندن كالليالي السعودية التي استعرضتها السفارة من باب إحياء التراث، ناهيك عن الحملة الدعائية المنطلقة من واشنطن حالياً والهادفة إلى تلميع صورة النظام في الولايات المتحدة وتبييض وجهه عند الإدارة الأميركية، بل الشعب الأميركي كله، وتبرئته ممّا علق به من سمعة سيئة، إذ إنه يبقى ـ أي النظام ـ متهماً بتمويل الإرهاب وترويج الفكر المتطرف وغيره مما التصق به خلال السنوات الثلاث الماضية. تحول هذا النظام إلى ظاهرة إعلامية خاصة بعد أن تلاشت قاعدته التي على أساسها يُثبِّت قدميه في السلطة وكرسي الحكم. عادة تكون هذه القاعدة أو الركيزة ما يغني عن شركات العلاقات العامة ونصائح المؤسسات الدعائية التي تصرف عليها الأموال الطائلة والتي يكون هدفها الأول والأخير إظهار رموز الحكم بمظهر مقبول في الخارج، وكأن هذا النظام يصبو للنجاح في الانتخابات الأميركية التي جرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وليته يعلم أنه يخوض انتخابات محلية كل يوم، وليس المقصود هنا الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها قريباً في الجزيرة العربية، وهو أيضاً يعلم أن لا المجتمع ولا الإسلام يحتاجان إلى حملة دعائية ونصائح شركات العلاقات العامة، بل إن الإسلام والمجتمع بغنى عن كسب ود أهل فلوريدا ودلاس وكاليفورنيا: فمجتمع الجزيرة حمل راية الإسلام وانتصر في هذه المهمة من دون نصائح الشركات الإعلامية.

أما الإسلام نفسه فانتشر برسالته وقيمه وتعاليمه وليس بجهود إعلامية تستغل من قبل أشخاص لهم مصالحهم الخاصة. ولم يرتبط الإسلام يوماً بفئة واحدة وجهودها الخاصة، بل أثبت أنه حضارة عالمية تستوعب الأبيض والأسود، الغني والفقير، القريب والبعيد.

أثبتت حملات النظام الإعلامية أن الذي بحاجة إلى مثل هذه الحملات إنما هو النظام ذاته، هذا النظام الذي يقف اليوم وحيداً منسلخاً عن بيئته، بعيداً عن هموم شعبه ومعاناته، فاقداً قاعدته الشعبية، هائماً بين متاهات الإعلام وسراديب السجون، لا يدري من يخلصه من ورطته وينتشله في مرحلة سقوطه: هل هو الصوت، الصورة أم الكلمة؟ بل ربما أنه السوط وهو خيار من لا كلمة له ولا فكر. يلجأ النظام تارة إلى الكنيسة الدينية علّها تعيد نشر الخنوع فتوعد بالجنة، وترهب بالنار كل من أبدى رأياً مختلفاً وتخيل مستقبلاً أفضل وعمل من أجل دينه ودنياه. ويلجأ تارةً أخرى إلى طاقم «المعرفة» المزيفة الذي ربط مصيره بمصير الزمرة الحاكمة، يروج سياستها، ويمهد لمشاريعها التي طالما اختزلت المجتمع في معادلات بسيطة مثل «الراعي والرعية»، «الحاكم والمحكوم»، ناهيك بمعادلاتَي «الظالم والمظلوم»، و«العبد والسيد» اللتين لا تجدان طريقهما إلى مقولات الصحافة المقيدة ومنابر الحوار القائمة على أعمدة واهية. ويلجأ تارة ثالثة إلى «شيوخ القبائل» الذين يحجون إلى العاصمة في مواسم متعددة، يأتون معلنين ولاءهم، ويطوفون حول ولي الأمر، وينتهي المطاف إلى الاصطفاف أمامه وعلى بعد أمتار منه حاملين قصاصات ورق سطّرت عليها قصائد المديح والتمجيد وكلها كلمات أفرغت من معناها، وشتان بين صور هؤلاء وصور الإصلاحيين في قفص الاتهام. الصور الأولى انعدمت فيها الحياة وخنقت فيها الإرادة؛ أما الصور الثانية بين جدران المحكمة ففاضت بالأمل ونطقت بالحق ووقفت الأجساد شامخة عالية الرأس على الرغم مما أصابها من ضعف خلف القضبان. كانت كلمات الإصلاحيين في الجلسة القضائية المفتوحة كالسيل تجرف مؤسسات واهية كالقضاء نفسه الذي بني على إرادات الأشخاص وتعجرفهم، بل حتى جهلهم بما هم يحكمون.

يخطئ من يعتقد أن محاكمة الإصلاحيين هي محاكمة للأشخاص الثلاثة الذين هم

وراء القضبان، بل هي محاكمة لمن كان حراً طليقاً، ولكنه مسجون محاصر ومقيد على الرغم من وجوده في الهواء الطلق. أولاً هذه المحاكمة هي محاكمة للنظام نفسه الذي يبدو أنه يحفر حفرته بيديه. هذا النظام الذي تعود على السرية والكتمان وقع في فخ الشركات الدعائية التي تحاول أن تقنعه بجدوى الانفتاح والشفافية ولو المظهرية. وكل هذا سيف ذو حدين: فمن جهة يريد النظام عن طريق المحاكمة العلنية أن يظهر بمظهر النظام المتطور المتحضر الشفاف، ولكن هذه العلنية نفسها جردته، بسرعة غريبة، من ستار كان يخفي وراءه العفن الذي يرتبط دوماً بما اختفى وطال اختفاؤه وغاب وطال غيابه. يرتبط هذا العفن بكل ما بقي بعيداً عن الضوء وهو عماد الحياة وشريانها وضمان استمراريتها. المحاكم العلنية ما هي إلا شاهد على خروج العفن من العتمة إلى النور. ولا بد هنا من كلمة تقدير للمساجين الثلاثة الذين بصبرهم وجرأتهم وموقفهم كشفوا هذا العفن وأزاحوا الستار عن هذا النتن.

عندما تكلم الإصلاحيون في المحكمة ونفوا التهم الموجهة ضدهم، بأسلوب هادئ بعيد عن الغوغائية والشعارات الخلابة، يعكس تمرسهم في النقاش والحوار والدفاع عن المبادئ والحقوق، أثبتوا أنهم ليسوا بحاجة إلى مبادرات تشجيع الحوار أو النقاش. إنهم في واد والنظام في واد. وقفة الإصلاحيين هؤلاء هي أيضاً محاكمة لمن يسمي نفسه بالمحامي، ومنهم من اختلطت عليه الأمور، لا يدري هل هو يدافع عن موكله أم عن الدولة، كما فعل أحد المنتسبين إلى هذه المهنة عندما خرج يدافع عن الدولة وقرارها بسجن موكليه بدلاً من أن يدافع عن حقوقهم الشرعية من خلال منبر إحدى الفضائيات العربية.

محاكمة الإصلاحيين هي محاكمة لمحام آخر منشغل بوضع اللمسات الأخيرة على عقود تجارية مع شركات خارجية من باب بيع الثروات والتعجيل في الانضمام إلى المنظمات التجارية العالمية، فنراه يهرول بين العواصم العالمية حاملاً ملفات وعقوداً تبرم من باب الانفتاح الاقتصادي والشفافية والرغبة في إثراء جيوب محلية قد فاضت بمحتوياتها، علّ هذه المحاكمات العلنية تحاكم بطريقة غير مباشرة من نسي أو تناسى تعريف مهنة المحاماة.

تحاكم المحاكمات العلنية هذه الأكثرية الصامتة المسلّمة أمرها لله، المتخاذلة،

المعطلة لقدرتها وتفكيرها، وتبلورت فئة القدرية هذه ونمت فاقدة الإرادة في ظل نظام عوّدها الكسل والخمول الفكري.

وعلى الرغم من أن محاكمة الإصلاحيين العلنية هي في الواقع محاكمة لفئات وأشخاص خارج السجن، إلا أنها بالدرجة الأولى محاكمة للنظام وغطرسته من خلال التركيز على الأمور التالية:

أ ـ اليوم يحاكم النظام لأنه أثبت عدم قدرته على أن يفرق بين إرهابي وإصلاحي، كبير وصغير، رجل وامرأة في تعامله مع قضايا مصيرية خصوصاً أنه يقف على مفترق طرق من دون إشارات مرور توجهه في هذا الاتجاه أو ذاك، لذلك هو يتردد ويتخبط، وقد يؤدي به هذا إلى الارتطام والبلبلة. فسجونه تمتلئ بالكثير من السجناء السياسيين وأصحاب الأفكار والمطالب الإصلاحية. وأن يصل النظام إلى هذه المرحلة إنما هو دليل قاطع على شعوره بعدم الاستقرار.

ب ـ يحاكم النظام اليوم محاكمة علنية على مرأى العالم بأجمعه ومسمعه بسبب تحويله الجزيرة العربية إلى «دار ابتلاء» يمتحن فيها الرجال والنساء كل يوم في دينهم وعقيدتهم وفكرهم وحتى نواياهم وخفايا قلوبهم. يظل الإنسان متهماً حتى تثبت براءته، ويعلن على الملأ ولاءه أو تعهده بالكتمان من خلال توقيعات يجمعها النظام كشهادة على إفلاسه وليس إفلاس الموقّع الذي يقهر ويجبر على أمره تحت الضغط المباشر وغير المباشر.

ج ـ يحاكم النظام اليوم على ترسيخه للازدواجية والانفصام الشخصي حيث درّب المجتمع على أن يظهر ما لا يؤمن به، ويفصح عما لا يعتقده، ويتصرف عكس ما يمليه عليه ضميره. ولد هذا النظام حالة مرضية يختلف فيها الباطن عن الظاهر ويتناقض معه. وما الآفات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع اليوم إلا نتاج التناقضات وحالة المحنة والامتحان التي يكرّسها النظام وترسّخها آلته الإعلامية.

د ـ يحاكم النظام اليوم لأنه نظام لا يحترم الفكر الحر والثقافة المبدعة، بل هو يحيي الفكر المقلد الذي يروّض المجتمع ويقص أجنحته حتى لا يحلق أبداً ولا يتصور مستقبلاً أفضل. يحاكم النظام لأنه المسؤول عن تنمية شخصيات فارغة مفرغة من

المضمون والمحتوى وتجميل وجوه مقنعة تخفي إرادات محطمة وعزيمة واهية تمشي هائمة وكأنها آلة ميكانيكية تمت برمجتها من قبل طاقم كبير مما سمي أهل المعرفة والبرمجة.

إن محاكمة الإصلاحيين الثلاثة هي بداية جريئة تفتت أساطير النظام وتعريه من ثوب مهترئ لن ينفعه الترقيع. إن المهمة الأساسية أمام النظام السعودي، هي أن يستمع بجدية إلى دعوات الإصلاح، وأن يجد المخرج المناسب الذي يحفظ له وللإصلاحيين ماء الوجه بعد حلقات متتالية من محاكمات الإصلاحيين العلنية التي بعثرت الحد الفاصل بين المُتهِم والمتهَم، بل قلبت المحاكمة من محاكمة أشخاص إلى محاكمة فكرة الإصلاح نفسها.

القسم الثالث

السياسة والدين

الفصل العاشر

السعودية: الحوزة الناطقة الصامتة

تمر السعودية في ظروف عصيبة حيث تدخل الدولة والمجتمع مرحلة حرجة يكثر فيها التصارع الفكري والسياسي والاجتماعي تحت ظروف اقتصادية صعبة، وفي حقبة تاريخية فريدة من نوعها أهم ملامحها الهيمنة الأميركية المباشرة على المنطقة المتمثلة باحتلال العراق. وتترافق هذه الفترة مع انغماس السعودية في متاهات «الإصلاح» الذي لم تتضح معالمه بعدُ، برغم مرور أكثر من عام من البيانات المطالبة بالتغيير. والدولة السعودية اليوم حريصة على أن تبين أن أي إصلاح تتبناه هو وليد إرادة ملكية تتجاوب مع الشعب ومتطلباته، وليس نتيجة ضغوط خارجية أميركية. ولكن من الصعب التصديق أن رغبة الإصلاح هذه هي نتيجة بعد نظر السلطة. فهي اليوم غير قادرة على فصل الإصلاحات المزعومة في مجال السياسة والاقتصاد والتعليم والتربية والمجتمع عن الإرادة الأميركية التي تضغط عليها ليس حباً بالإصلاح وإنما تشفياً منها، ورغبة في قهرها وكسر إرادتها.

في هذه المرحلة الحرجة يجب أن نقف وقفة تأمل عند أهم المؤسسات في المجتمع السعودي ألا وهي المؤسسة الدينية علنا نجد حراكاً يتجاوب مع الوضع الحالي الحرج. تطورت هذه المؤسسة المحسوبة على مذهب أهل السنة والجماعة خلال القرن العشرين بطريقة خاصة جعلتها أشبه بالحوزة الشيعية التي تجري العادة على تقييمها إلى

حوزة صامتة أو حوزة ناطقة. تنشغل الأولى بأمور الدين ولا تخوض غمار السياسة، أما الناطقة فهي الحوزة التي لا تنفصل عن واقعها الزمني بل تنغمس به، وتتعاطى مع همومه، وتحاول التجاوب مع مشاكله.

إن المؤسسة الدينية السعودية هي حوزة ما بين بين، هي ناطقة صامتة، علماؤها يتفقون على الأصول على الرغم أنهم قد يختلفون في تفسيرهم لبعض الأمور، من أهم ميزاتهم أنهم يمارسون ازدواجية معينة تجمع بين النطق والصمت.

وربما يستغرب البعض تسمية المؤسسة الدينية في السعودية «بالحوزة» العلمية على الرغم من ارتباط هذا المصطلح بالمدرسة الشيعية. ولكن منذ نشوء الدولة السعودية الحديثة في القرن العشرين ظهرت على الساحة طبقة من العلماء ذوي العلم التقليدي، وتحديداً خلال الخمسينيات من القرن الفائت، حيث كان هؤلاء العلماء يدرسون في مدارس صغيرة ويتدربون في العلم الديني والتفسير والفقه والشريعة وغيره من علوم الدين على يد من سبقهم من العلماء المشهورين. فأدى هؤلاء العلماء منذ البداية دوراً مهماً في تبلور الدولة السعودية وتوطيدها، حيث إنهم أضفوا شرعية دينية على حكم سياسي قائم على التفرد بالسلطة، وتهميش القوى المحلية الأخرى، وبعد أن استتب الأمر للدولة وترسخت جذورها، وحصلت على الثروات النفطية، أصبحت المؤسسة الدينية المؤلفة من مجموعة من العلماء مهمشة ومبعدة عن ميدان السياسة. فانغلقت على نفسها كالحوزات المعروفة في سراديب النجف، ولم يعد للحوزة السعودية سوى المجال الضيق، فهي اليوم تنطق وتصمت في آن واحد. هذه الازدواجية أملتها ظروف القرن العشرين التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قدر لهذه الحوزة أن تؤدي دور المؤيد لمخططات السلطة السياسية مهما كانت، فمنذ الثلاثينيات تنطق هذه الحوزة السعودية بما تطلبه منها المؤسسة السياسية، وكأنها تبنت مبدأ البراغماتية، إذ إنها سخّرت قدرتها على التحليل والاجتهاد لخدمة مصالح الفئة الحاكمة، وكلما ظهرت مشكلة تحتاج إلى رأي ديني مبني على فهم الحاضر والاتصال مع نصوص الماضي، نجد هذه الحوزة تسخر مجهودها الفكري فتسن الأحكام التي تلائم مصالح الحكم. وقد نطقت مراراً خلال العقود الماضية أن التلغراف والتلفاز والمذياع ومدارس البنات حلال

لا يخالف الدين. وبظهور النفط تعقدت الأمور خصوصاً عندما دخلت السعودية عصر الاستهلاك في زمن الطفرة النفطية، عندها خرجت الحوزة بما يصح تسميته «فقه النفط»، أي سلسلة التفسيرات والآراء التي عكست هموم هذه الحوزة في مجتمع بدأ ينغمس بالاستهلاكية المطلقة، فظلت هذه الحوزة حريصة على «أسلمة المجتمع»، وطورت فقه الحلال والحرام ورفعته إلى أعلى درجات العلم والمعرفة كي تتصدى لانغماس المجتمع بما تعتقد أنه من المحرمات. فالإسراف بالاستهلاكية والبذخ يوديان بأخلاقية المجتمع ويعطلان دين الفرد ويصرفانه عن العبادة. فظلت هذه الحوزة السعودية تنطق بأمور متعلقة بأخلاقية المجتمع وتصرفاته بعد أن أيقنت تماماً أن قدرتها على التأثير في مسيرة السياسة قد تعطلت كلياً، وفقدت قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث، فكانت تجاري التيار من دون أن تكون قادرة في الوقوف في وجهه.

وجاءت ساعتها الحاسمة عندما غزا صدام حسين الكويت واضطرت السعودية إلى أن تستدعي القوات الأميركية لحمايتها من خطر الزحف العراقي المزعوم على أراضيها، عندها طُلب من حوزة السعودية أن تنطق. فنطقت بما تشتهيه السلطة السياسية ألا وهو إباحة الاستعانة بالأميركان في الحرب ضد صدام، عندها تدفق آلاف الجنود الأميركان إلى السعودية بهدف تحرير الكويت تحت مظلة شرعية صادرة من الحوزة الناطقة الصامتة هذه.

فالمراقب لهذه الحوزة السعودية ربما قد يستنتج أنها تنطق بما تراه يصب في المصلحة العامة وما يتجاوب مع متطلبات الفترة التاريخية المعنية، ولكننا نرى هنا أنها دائماً تحرص على إضفاء الشرعية الدينية على قرارات سياسية بحتة تكون قد اتخذت مسبقاً ومن دون استشارتها.

وأظهر تطور الأحداث بعد حرب الكويت في التسعينيات أن هذا الموقف البراغماتيكي قد كلف حوزتنا هذه الكثير، وأدى بالفعل إلى خروج بعض علمائها على مسيرتها، فارتفعت الأصوات من وجهات معينة تعترض على قراراتها وفتاواها، فبدأ الانشقاق يدب في صفوفها. فاعتبر المنشقون أنفسهم «ضمير الأمة» الحي وقلبها النابض

عندما بدأوا يتطرقون لموضوعات صمتت عنها رؤوس الحوزة نفسها. فتحدثوا في خطبهم عن الفساد والرشوة وتبذير الأموال العامة والقوانين المخالفة للشرع وبنوك الربا والاستعانة بغير المسلم لمحاربة المسلم وعدم استقلالية القضاء وجهل القضاة وتعطيل الأحكام الشرعية... وغيرها من الأمور التي اعتبرها المنشقون عن الحوزة الرسمية من الأمور المصيرية والجوهرية التي يجب على المؤسسة الدينية أن تعيرها الاهتمام كله. وقدر لهذه المؤسسة الدينية أن تؤدي دوراً تاريخياً في حياة الأمة، فعلى الرغم من احترام المنشقين لمعلميهم القدامى قرروا النطق بما لم ينطق به من قبل، فكسروا منذ التسعينيات حاجز الصمت الذي فضل الأوائل من العلماء ألاّ يتخطوه، بل كانوا يحترمونه وكأنهم يؤمنون إيماناً مطلقاً بمبدأ فصل الدين عن الدولة، فانتقد المنشقون فقه النفط الذي هو وليد عصر الاستبداد السياسي الذي قلص دور أقدم مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في التاريخ الإسلامي، ألا وهي المؤسسة الدينية المنوط بها أن تكون ضمير الأمة وهمزة وصل بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى دورها المعروف في تفسير الأحكام، لكن مع الأسف فضلت حوزة السعودية التقليدية أن تكون بوقاً للحاكم، يستخدمها كوسيلة إعلامية تمهد الطريق للقبول بخططه وسياسته كلها.

ولكن، على الرغم من تقلّص مصداقيتها ظلت الحوزة الرسمية تقاوم المنشق من بين صفوفها، فراحت تنبش في مراجعها ومصادرها علّها تستطيع إدانة الانشقاق، ولكنها بالرغم من علمها الضارب في القدم لم تستطع صد التيار الجديد الذي يخاطب الشعب ويتجاوب مع همومه المستقبلية ومحنته الحاضرة بلغة بسيطة يفهمها الجميع، قررت الحوزة الرسمية أن تظهر أنها الأكثر حرصاً على «أسلمة» المجتمع، فترجمت موقفها هذا بالتطرف والتزمت وعدم الليونة في التعاطي مع متطلبات العصر. وظلت تصدر الفتاوى التي تحرّم السلام على من يعتبر من «الكفار»، وحرمت تبادل بطاقات الأعياد معهم وخصوصاً في احتفالات عام ألفين حيث صدرت الفتاوى إلى أوروبا ليتعظ بها المسلمون. ومؤخراً أصدرت الحوزة هذه تحريمها للاحتفال بعيد الحب وهو من أعياد المجتمع الاستهلاكي الذي جرد هذا العيد من معناه الديني، وأسبغ عليه صبغة الاستهلاك البحت. وبينما كانت المعركة تحتدم في صفوف الحوزة السعودية ذاتها التي

تعتبر نفسها وريثة دعوة الإصلاح المنسوبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كان بعض علمائها يريد «إصلاح الإصلاح» حيث تتعاطى الدولة والمؤسسة الدينية مع أمور العصر وتطرق أبواب السياسة بعد أن صمتت عنها لفترة طويلة.

تواجه الحوزة السعودية الناطقة الصامتة اليوم أحرج حقبة في تاريخها، حيث إنها تنتقد ليس من خارجها فقط بل من أبنائها ذاتهم. هذه الانتقادات التراكمية، أدت إلى انحسار مصداقيتها وتقلص دورها إلى أقصى الحدود. فهي اليوم مهمشة بسبب استقطابها من السلطة السياسية لفترة طويلة. ونجحت هذه السلطة في تعطيل استقلالية الحيز الديني وكسرت إرادته، وزجته في التقليد، وعطلت قدرته على الإبداع والتجديد. فالحوزة السعودية تنطق اليوم بما يطلب منها، وتصمت في مواجهة الأمور المصيرية. وهي لا تتعظ بنصائح سلفها القديم الذي حذر العلماء من مغبة الارتماء في أحضان السلطة لأن السلطة مفسدة والتقرب منها مفسدة أعظم.

ففي هذه المرحلة التي يكثر فيها الحديث عن الإصلاح والتغيير نرى حوزتنا تلتزم الصمت وكأن الأمر لا يعنيها. ويذكرنا موقفها هذا بموقف أحد علماء الشيعة في العراق في مؤتمر الناصرية، أحد المؤتمرات التي عقدت تحت راية بوش بعد سقوط بغداد بأيام قليلة. في هذا المؤتمر أعلن هذا العالم أن مستقبل العراق متوقف على فصل الدين عن الدولة، فهل يا ترى حوزتنا السعودية قد تبنت هذا الموقف نفسه من دون أن تجرؤ على الإعلان عنه؟ كيف إذاً نفسر صمتها في وجه التغيرات المطروحة على الساحة والأفكار التي تتداول في حلقات مغلقة؟ فهل قبلت حوزتنا هذه ولو على مضض بدورها المتقلص وقررت أن تشغل نفسها بفقه الحلال والحرام الذي هو وليد عصر الاستبداد السياسي الذي دفع العالم والفقيه إلى الانشغال الكلي بهذه الأمور وإن كانت مهمة جداً في مجتمع إسلامي، ولكنها ليست الشغل الوحيد لمن يدّعي العلم والدين. فالعلماء اليوم لا يربطون بين ما يسمونه انحلال المجتمع وعصر الاستبداد والهيمنة على فكر الأمة واقتصادها وكرامتها. الانغماس في فقه الحلال والحرام إنما هو مرآة لعصر التقهقر والاستبداد وتقلص صلاحيات المؤسسة الدينية نفسها.

أليس من مصلحة المجتمع أن يصرف بعض أعضاء الحوزة اهتمامه لطرح الأمور المصيرية التي تواجه البلد؟

فهل تنطق الحوزة عن حسن نية في أمور سطحية وتصمت عن أمور جوهرية تمس مستقبل البلد وتطلعات أبنائه؟ فحوزتنا هذه تترك أمور الدنيا لمن لم يحسن إدارتها على الرغم من توافر الطاقات والإمكانات وتستقيل من مسؤولياتها التاريخية. تستريح حوزتنا اليوم استراحة المحارب الذي ساهم في إنشاء دولة، ولكنه لم يحرص على حراستها، بل ترك هذه المهمة لمن لم يُحسن التصرف.

الفصل الحادي عشر

قبل تغيير «ثقافة الإرهاب» يجب تغيير الواقع

بعد سلسلة من الأحداث الدامية والمواجهة بين الجهاديين وجهاز الأمن، تحاول الدولة السعودية أن تنتزع النصر من براثن الهزيمة. بعد كل مواجهة مسلحة، أو تفجير، أو عملية انتحارية، نرى الدولة مشغولة بتجنيد أجهزتها الإعلامية وطاقاتها الدعائية التي تصرف عليها الأموال الطائلة لتكرّس في ذهن المواطن والعالم الخارجي معادلة باطلة تقوم على تمويه الحقائق وتمييع الموقف. تقوم المعادلة على إظهار الدولة بتركيبتها الحالية وإطارها المعروف للجميع وكأنها الخيار الوحيد والحتمية التاريخية غير القابلة للجدل والمناقشة والتفسير والتأويل، فتُظهر أن المعادلة المضادة تتألف من خلايا قتالية شرسة «تقوّض الاقتصاد»، وتطعن «الوحدة الوطنية»، و«تفتك بالأبرياء» من المسلمين وغيرهم، وتتألف من لصوص وقطّاع طرق مجرمين لا يعرفون الرحمة بل هم «فئة ضالة» من بقايا الخوارج والغلاة.

تحاول الدولة في هذا الخطاب الدعائي أن تكسب بعض النقاط الإيجابية وتبسط الخيار للمواطن الذي يُطلب منه بعد كل مجابهة مسلحة أن يعلن ولاءه ويجدد بيعته في المسجد والشارع ومكاتب العمل وعلى صفحات الجرائد وشاشات التلفاز. فبعد عملية غسل الأدمغة يسأل المواطن: لك أن تختار بين نعيم الدولة القائمة وجحيم المستقبل الذي يترتب على سقوط الأنظمة الديكتاتورية. وتستشهد هذه الدولة بدول الجوار وترهب شعبها بتجربة العراق تحت الاحتلال حيث يغيب الأمن وتكثر الجريمة، وتنسى

الدولة أن العراق يقاوم احتلالاً مباشراً ويمر بمرحلة عصيبة لها خصوصيتها التي لا تنطبق على معادلتنا السعودية هذه.

وباختصار، تحاول الدولة بعد كل مواجهة عنيفة أن تبني شرعية جديدة على أشلاء القتلى وركام المباني. وهذا رد سريع قد يقنع العامة ولكن يعجز عن ترسيخ الولاء، لأن كُثراً يعرفون اليوم أن المعادلة ليست محصورة بالدولة القائمة من جهة والجهاديين من جهة أخرى. هناك حل ثالث أو خيار مطروح على الساحة تتجاهله الدولة، بل تحاول كل جهدها لطمسه وتغييبه غياباً كلياً. طرح هذا الحل في مناسبات عدة، ونوقش من قبل مجموعات كبيرة من الشعب وما لقي حتى يومنا هذا إلاّ التعتيم والتجاهل. ويعرف الجميع أن الخيار الثالث موجود ولكنه مرفوض.

تعاني الدولة اليوم من حرب تدور رحاها ببطء، ربما تصح تسميتها بـ Low Intensity Warfare كان آخرها ما حصل في الخبر. وتستنزف هذه الحرب الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، عدا تأثيرها في نفسية المجتمع وسيكولوجيته، بالإضافة إلى الخطاب الدعائي المذكور، تحاول الدولة معالجة النزيف هذا بطريقتين.

أولاً: الحل الأمني الذي ينطلق من مبدأ اجتثاث الخلايا المسلحة ومطاردتها عسكرياً واستخباراتياً مع ما يتضمنه هذا من اختراق لحقوق العامة. وقد أصبح من المسلّم به أن الحرب على الإرهاب قد أدت إلى تقليص الحريات وانتهاك الحقوق المسلّم بها في البلدان التي كانت تؤمن وتطبق مثل هذه المبادئ. فكيف هي الحال إذاً في دول لا تقيدها مثل هذه التفاصيل، بل هي ترفضها لأنها تتعارض مع «الثقافة المحلية» و«التراث القديم»؟

ثانياً: تتعامل السعودية مع النزيف الحالي بتفعيل الخطاب الوعظي الذي يركز على مبدأ القضاء على «ثقافة الإرهاب» التي حددت الولايات المتحدة مصدرها وشخصت أسلوب علاجها. وبذلك خففت على الدولة السعودية مهمة البحث والاستكشاف حين زعمت أن المناهج التعليمية بشكل عام والثقافة الدينية بشكل خاص تشكل المصادر الرئيسية للإرهاب في العالم. فبالإضافة إلى محاولات جادة لتغيير المناهج التعليمية من أجل القضاء على «ثقافة الإرهاب»، وزرع «ثقافة الحوار والقبول بالآخر»، وخصوصاً

الولايات المتحدة، نرى أن الخطاب السياسي الرسمي يتبنى أسلوب الوعظ عندما يضطر إلى مواجهة الخارج والداخل من خلال وسائل الإعلام التي تبحث دوماً عن الصوت المحلي الذي يفسر لها ما يجري على الساحة من أعمال عنف بدأت تزداد حدتها وشراستها يوماً بعد يوم. ويكرر الموقف الرسمي دوماً أن الحل لمواجهة هذه الدوامة هو في الرد بيد من حديد، بينما تجري عملية اقتلاع ثقافة الإرهاب والفكر الذي يغذيه ويضفي عليه شرعية دينية خلف الكواليس وعلى مقاعد الدراسة.

يجب أن تقتنع الدولة السعودية والمجتمع أن الحل الحقيقي للأزمة لا يكمن في العلاج الأمني فقط، ويجب أن تتعلم الحكومة السعودية من تجربة الولايات المتحدة في مناطق عدة، أن العدو اليوم يتغلغل في المجتمع الذي يوفر له غطاء حامياً وليس للجبهة المكان أو الزمان المحددين، لذلك لن يجدي حشد الجيوش والعساكر، ويبدو أنه كلما انطفأت خلية اشتعلت أخرى. وكلما صمت عالِمٌ تكلم آخر، وكلما استشهد رجل ولد آخر.

أما الحل المبني على تغيير ثقافة الإرهاب فمن المؤكد أن سياسة الوعظ وغسل الأدمغة هي أيضاً لن تنجح لسبب علمي بحت ألا وهو الحقيقة المبنية على أهم البديهيات القائلة إنه قبل تغيير الفكر يجب تغيير الواقع. الفكر نفسه والثقافة بأطيافها كافة هي وليدة واقع وليس العكس. الواقع هذا يولد الثقافة ويجعل الإنسان مهيأً ومخولاً لإنتاج فكري معين. إن اليد الحديدية والتغيير الثقافي الفوقي لن يؤديا إلى تغيير الحالة الأمنية وإيقاف النزيف واقتلاع جذور العنف السياسي من باب البديهيات والمسلمات.

إن الثقافات بأطيافها كافة تنمو وتترعرع بطريقة تعكس بيئة معينة ذات صفات اجتماعية وسياسية خاصة بها، وكذلك تنبت الثقافات في محيط وجغرافيا لها ميزاتها. إن الواقع هو الذي يخلق الثقافة وليس العكس كما تزعم الدولة السعودية، ومتى تطورت ثقافة ما، واستتب أمرها، تصبح هي المحرك المهم والأداة الفاعلة في صياغة الشخصية الفردية والاجتماعية والوطنية. إن محاولة الدولة اقتلاع «ثقافة الإرهاب» مهما كانت جديتها لن تجدي نفعاً ولن يؤدي ذلك إلى نتيجة ملموسة طالما أن الواقع ما زال كما هو عليه. وإن جرّدت الدولة أكبر طاقم وعظي، وشطبت فصولاً، وحذفت مراجع، بل

حتى لو حرّمت تفسيرات معينة، فإنها لن تستطيع أن تقلب القناعات، لأن هذا يتطلب تغييراً جذرياً للواقع الذي يغلف المجتمع السعودي، ويكوّن شخصيته وميوله وأفكاره. ويترتّب من باب تغيير الواقع إلغاء بعض التصرفات والممارسات التي أصبحت ملتصقة بهوية الدولة وكيانها، كما يحصل مع القضاء، وذلك عن طريق الممارسة وليس الوعظ، على التناقض والازدواجية السياسية التي تصل إلى مرحلة الحالة المَرَضية مثل انفصام الشخصية أو السكيتزوفرنيا، فمن جهة تدعي الدولة مناصرة قضايا الإسلام والمسلمين وتفتخر بصرفها وكرمها على مثل هذه القضايا، ومن ثم نراها على صعيد الواقع تتبنى سياسة إن لم تكن تآمرية فهي موافقة على مشاريع الخارج. ومن جهة تنتقد الدولة السياسة الأميركية في المنطقة، ولكنها من جهة أخرى تسخّر كل طاقاتها وثقلها السياسي والديني لخدمة مصالح الولايات المتحدة. ومؤخراً وضعت الدولة ثقلها الاقتصادي خلف مصالح الاقتصاد الأميركي. في كل هذه المواقف نجد الدولة تتبنى سياسة الازدواجية (إذا استعملنا المصطلح العلمي لهذه الحالة، أما المصطلح الديني فربما يكون النفاق).

ومؤخراً اتسعت الفجوة بين السياسة المعلنة والسياسة الخفية، وفي زمان ماض كان من الصعب ربما اكتشاف هذه الازدواجية وفضح التناقض. ولكننا اليوم نعيش في عصر يصعب فيه التعتيم والمراوغة والنفاق بسبب تعدد مصادر المعلومات، فالدول اليوم غير قادرة على التعتيم هذا. أصبحت الازدواجية السعودية واقعاً حقيقياً أفقد الدولة هيبتها وقدرتها على إقناع الشعب بصدقها وحسن نيتها. ومهما حاولت الدولة اقتلاع الثقافة التي تدين الولايات المتحدة فهي لن تنجح ما دامت الولايات المتحدة تتبع سياسة واضحة في معاداتها للقضايا العربية والإسلامية من العراق إلى فلسطين، مروراً بمناطق أخرى وسجون ممتدة من غوانتانامو إلى أبو غريب. وطالما أن الدولة يُنظر إليها بمنظار الدولة التآمرية المروجة لمصالح الغرب بالمنطقة لن يجدي الوعظ بحب الغربي ضعيفاً كان أم عسكرياً أم رجل أعمال. وطالما أن الدولة تستنزف مواردها الاقتصادية في سبيل مصالح الغير وتستعمل أموالها لشراء أسلحة تنعش اقتصاد الغير وتفشل في الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي هي ذاتها فلن تجدي عملية اقتلاع ثقافة الإرهاب هذه.

هذا هو الواقع الذي يعيشه الشعب اليوم، وما لم يتغير هذا الواقع، وتتقلص الفجوة بين الظاهر والباطن، ويُقضَ على التناقض والازدواجية، لن نرى أي نجاح في سياسة مكافحة الإرهاب. إن ثقافة كره الأجنبي وممارستها لا تنتج عن ثقافة بل هي نتاج واقع الازدواجية والتناقض.

ومن تغيير الواقع يجب القضاء على الازدواجية والتناقض في الحيز الديني. وهذا يعني أن تكف الدولة عن محاولاتها الفاشلة في إقناع الجميع أنها تتبنى سياسات متلائمة تماماً مع الدين وتعاليمه. وهذا يتضمن الكف عن تعداد الإنجازات وصرف الأموال على المشاريع الدينية والتوقف عن نشر إحصاءات عن عدد من المساجد والمدارس الدينية فلا تردد بعد اليوم أن «بين المسجد والمسجد يوجد مسجد»، لأن الجميع يعرف أن عدداً كبيراً من هذه المساجد قد بني بأموال الشعب والأوقاف وليس كلها من كرم الدولة ورموزها فيجب على الدولة تجاوز معضلة الكمية والوقوف عند النوعية. اليوم لا أحد ينبهر بالمظاهر. وتتكرر الازدواجية الدينية على أكثر من منبر. فبينما تظهر الدولة نفسها كرمز للعفة والطهارة نراها في الواقع تسمح بممارسات اجتماعية واقتصادية وسياسية أقل ما يقال عنها أنها لا تتعلق مع جوهر الدين وهذا حسب رأي طيف كبير من علماء الداخل الذين ربما هم اليوم في السجون، يجب على الدولة أن تحسم موضوع الازدواجية وتوقف حملتها الوعظية الدعائية باسم الدين. إن واقع الازدواجية والتناقض هو المصدر الرئيسي الذي يولد العنف الحاصل على الساحة السعودية ويغذيه ويبث الروح فيه. الواقع المتميز بالتناقض ما بين المقولة والممارسة، والهوة بين الخطاب الدعائي والحقيقة المرئية على الأرض تشكل واقع العنف السياسي وتدفع إلى التمرد على السلطة والخروج عليها وحتى رفع السلاح في وجهها.

باب آخر من أبواب الازدواجية والتناقض هو الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية الغربية في السعودية، والهوة بين ما يسمح به لهذه اليد العاملة وما يسمح به للشعب، وما يتمتع به هؤلاء وما يتمتع أو لا يتمتع به الشعب. تحصر اليد العاملة الغربية ذات المهارة العالية في مجمعات سكنية مسوّرة تشبه الغيتو ذا الخمس نجوم. فالغربي يعيش خلف أسوار هذا الغيتو المرفّه وكأنه في بلاده له صلاحيات خاصة

وعادات تحترمها الدولة، فهي تغض النظر عن ممارساته الاجتماعية، بينما هي تتدخل في كل شاردة وواردة على مستوى الحياة الاجتماعية، لعامة الشعب. وخلقت هذه الازدواجية القائمة على أرض واحدة نوعاً من Apartheid المطبق في جنوب أفريقيا خلال هيمنة البيض. لنتصور أن العمالة العربية ذات المهارات في بريطانيا تأخذ أجوراً أكثر من اليد العاملة المحلية وتوفر لها شركات العمل أو الحكومة البريطانية مساكن خاصة مسوّرة ولها حرسها الخاص، وتعفى هذه العمالة من الضريبة، ويسمح لها بذبح خرافها يوم العيد على الطريقة الإسلامية وفي حدائق المنازل، ويسيل دمها على الطرقات وعتبات البيوت، وكلما انتقل عامل إلى بيت كرر الذبح وسالت الدماء طلباً للبركة والخير. ثم نادت هذه العمالة للصلاة بمكبرات الصوت خمس مرات في اليوم، وأسمعت خطبة الجمعة لكل قريب وبعيد، ومن كان من الشيعة خرج يلطم في مسيرات عاشوراء في شوارع لندن معبراً عن حزنه وألمه في موسم العزاء، ومن ثم تكبّرت واستعلَت هذه العمالة على أهل البلد، ونظرت إليهم نظرة ازدراء، واعتبرتهم مثالاً للكسل والخمول، واحتقرتهم لأنهم يملكون المال وليس الفكر. وإن ارتكبت هذه اليد العاملة جريمة ما علق الحكم، وكل ما تستطيع الدولة المضيفة عمله هو إعادة العمال إلى أوطانهم، وإن تجرأت الدولة هذه على عقابهم هبت دولتهم الأم لنجدتهم وتبنت صحافتهم الأم قضيتهم ودافعت عنهم، وبينما هم يتمتعون بنعيم الغربة يقوم الوطن الأم بقصف بلدان مجاورة لبريطانيا ويساعد الغير على احتلال أرضهم ويمده بالسلاح والعتاد. أتساءل كيف ستكون ردة فعل المجتمع البريطاني على وجود هذه العمالة الأجنبية المرفهة؟ هل ممكن لهذا الواقع أن يولد ثقافة الأخاء والحوار والقبول بالآخر؟ أم أنه سيولد وضعاً متفجراً ينتظر شرارة تشعله؟ الازدواجية والتناقض هما الواقع الذي يجب أن يلغى في السعودية قبل أن نحلم بتغيير «ثقافة الإرهاب».

الفصل الثاني عشر

لماذا تقيّد أميركا والسعودية الجمعيات الخيرية الإسلامية؟

يتكرر الحديث مؤخراً عن العلاقة المزعومة بين الإرهاب والجمعيات الخيرية الإسلامية. فمنذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر تؤكد الإدارة الأميركية في خطابها الموجه إلى السعودية، أن هذه العلاقة يجب أن يُسار بها عن طريق تقييد الجمعيات الخيرية وتشديد الرقابة عليها وتجميد أموالها حتى إشعار آخر. وبعد سلسلة من المحادثات والضغوط وراء الكواليس قررت السعودية تشكيل «هيئة» لمراقبة العمل الخيري والجمعيات الإسلامية كافة. وهذا الأسلوب ليس بالغريب، إذ إن تشكيل الهيئات هو الأسلوب المتبع دوماً في التعاطي مع الأمور السياسية وغير السياسية كلها. وستكون وظيفة الهيئة الجديدة معروفة، تبدأ بالمهمات الاستخباراتية، وتنتهي بتقليص العمل الخيري وخصوصاً الذي لا ينعم بغطاء حكومي، أي الجمعيات الخاصة التي ترتبط ببعض العائلات المعروفة. ولا شك في أن الدعم الحكومي لبعض الجمعيات التي تخدم مصالح الدولة ستبقى من دون أن تتعرض لأي تحديد أو تقليص.

تشكل هذه التطورات في مجال العمل الخيري نقطة تحول جذرية يجب أن نتوقف عندها علّنا نقدم إليها تفسيراً مقنعاً.

أولاً، يجب أن نسأل لماذا تحارب أميركا العمل الخيري الإسلامي؟ الجواب المتكرر اليوم هو أن هذه الجمعيات أو بعضها على الأقل أصبحت وسيلة لتمويل

الإرهاب العالمي الموجه ضدها. هذا التفسير لن يحسم إلا بتقديم الأدلة القاطعة في محاكم مفتوحة تفضح تهريب الأموال المزعوم. فتعرض الأدلة على القائمين بالمحاكمة، ويتم إصدار الأحكام تجاه من تثبت التهمة عليه. ولكن حتى الآن لم يحصل أي شيء من هذا القبيل. وكل ما هو معلن هو لوائح الـ «ف.ب.آي» الصادرة بحق الجمعيات الخيرية، فلا محاكم، ولا أدلة قد قدمت لحسم الموضوع.

تحارب أميركا العمل الخيري الإسلامي لأنه عمل يقوم على خلق اتصال مع الشرائح الشعبية المسلمة من ديترويت إلى واشنطن، مروراً بلندن وباريس ولاغوس وجاكرتا وهونغ كونغ وكوالالمبور، وتعرج على الضفة الغربية وغزة، وتمر بمخيمات اللاجئين، وتسعف المقهورين من النساء والأطفال والشيوخ بعد فشل المؤسسات الحكومية في الوصول إلى هذه الشرائح الاجتماعية. خلق العمل الخيري وعياً ولحمة بين المسلمين على الرغم من اختلاف أعراقهم وأجناسهم ومكان إقامتهم. ولد العمل الخيري العالمي ثقافة التضامن والتعاضد وقرّب المسافات. حصل هذا التطور بعد أن كانت الأعمال الخيرية الكبرى تدبر من قبل الدول الغنية، وخصوصاً أوروبا والولايات المتحدة، أو عن طريق الأمم المتحدة، أو عن طريق الجمعيات الخيرية المرتبطة بالعمل الكنسي التبشيري. تقف الولايات المتحدة اليوم عاجزة عن صد العمل الخيري الإسلامي الذي ينافسها على الساحة العالمية، فبعد أن كانت لها الهيمنة الكاملة في هذا المجال هي غير قادرة منذ التسعينات على الوقوف في وجه التيار الخيري الإسلامي الذي وإن كان لنا عليه ملاحظات وعلامات استفهام كبيرة إلا أنه عموماً نجح في خلق تعبئة شعبية وهوية إسلامية ورابطة قوية بين من انتفع به. فعلى الرغم من أن هذا العون قد خلق بعض المشاكل، وانتفع منه من لا يحتاج إليه، وبنيت على أساسه قصور ومدارس فكرية قد لا تتلاءم مع بيئة المجتمعات المنتفعة إلا أنه بلا شك خلق نوعاً من الوعي الذي تخافه الولايات المتحدة. كسب العمل الخيري قلوب الناس، خصوصاً أولئك الموجودين في عواصم أوروبا، فمن أحزمة الفقر التي تلف العاصمة الفرنسية، إلى بؤر البؤس في بعض المدن البريطانية، مروراً بالجاليات المسلمة التي تعاني البطالة والضائقة الاقتصادية، إلى الأقليات المسلمة في جنوب أفريقيا وآسيا، نجد أن العمل الخيري الإسلامي كان بصيص أمل وفرّج كربة وحل مأساة ليست مادية فقط، وإنما

معنوية أيضاً. وقد أعطى العمل الخيري هذا المجال لبروز شريحة قيادية في هذه المجتمعات تتحمل مسؤولية العمل الخيري وتوزيعه. فبالرغم من كثير من السلبيات التي يتضمنها مثل هذا العمل نجد أن الحسنات كانت كثيرة من ضمنها الوعي وروح القيادة وحب المساعدة، وتجلى هذا خصوصاً عند الأقليات المسلمة المتواجدة في الغرب.

وجدت الولايات المتحدة في هذا العمل تحدياً ليس فقط للفكر التبشيري المرتبط بالعمل الخيري المسيحي، حيث تؤدي هي الدور القيادي فيه بسبب مواردها الاقتصادية وإنما هو أيضاً تحد واضح وصريح لهيبتها السياسية في العالم. ومنذ دراسات العالم الهندي أمارتياسن في «نظام الهبة الدولي»، والمقصود به العمل الخيري العالمي، أصبح من المعروف أن نظام العون الأميركي يرتبط ارتباطاً مباشراً بسياستها ومصالحها الخاصة. فخلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة «تجوّع» البلدان ذات الأنظمة المعادية كالشيوعية مثلاً، فكثير من البلدان مثل بنغلادیش ودول القرن الأفريقي، منعت عنها المساعدات كوسيلة للضغط عليها وعلى حكوماتها، حصل هذا قبل أن تستعمل أميركا الأمم المتحدة ونظام العقوبات الذي اتبع بحق بعض الدول العربية مثل العراق وقبله ليبيا، فلم يكن العون الأميركي عملاً خيرياً بالمعنى الصحيح بل كان ذراعاً للسياسة الأميركية الخارجية، يستغل فيه الجوع والفقر والمرض للضغط على شعوب وأنظمة تقف في وجه المخططات الأميركية، فتارة تستعمل القوة الصريحة والمفضوحة للإطاحة بالأنظمة وتارة تستعمل إدارة الإغاثة والخبز. فالترهيب والترغيب كانا حجر الزاوية في هذه السياسة.

بدأ نظام العمل الخيري الأميركي الذي ظاهره خير وباطنه الهيمنة يتعرض للمنافسة من قبل بعض الحكومات في البلدان المسلمة، وخصوصاً السعودية التي بدأت هي أيضاً تحاول أن تحتل مساحة معينة في نظام المعونات والعمل الخيري. وكما هو الحال في الولايات المتحدة نجد أن السعودية سخرت العمل الإغاثي والخيري لترويج سياستها ومصالحها الخاصة، فكما ربطت المعونة والخدمات بالولاء في الداخل ـ صدرت السعودية هذه المعادلة إلى الخارج. أصبح عندها العمل الخيري وسيلة لكسب الولاء وترويج صورة إيجابية للدولة أملاً أن يؤدي هذا إلى توسيع دائرة الرضا والقبول

بسياسات المملكة وخاصة تحالفها الواضح والمبين مع القوى الغربية وأهمها العلاقة مع الولايات المتحدة.

فبالإضافة إلى إنشاء المدارس والمساجد ومراكز الأبحاث الإسلامية وإرسال الأدبيات الدينية إلى الخارج كانت السعودية تطمح أن تحصد على الأقل قبولاً بدورها في العالم الإسلامي كدور رائد وقيادي. أصبحت هذه الرغبة ملحّة، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ التي أدت إلى دخول إيران حلبة المنافسة على قيادة العالم الإسلامي من بابه الأوسع. فبينما كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية تحتدم في الخليج، كانت هناك حرب ثانية مبطنة تدور رحاها في العالم الإسلامي وخارجه بين السعودية وإيران هدفها ترسيخ الشعبية. فالمسلم المتلقي للتبرعات والمنتفع من الجمعيات الخيرية، وإن كان مهمشاً أو عاطلاً عن العمل ويعاني من العنصرية والخذلان، أصبح يدرك الهوة بين الخطاب السياسي الدعائي السعودي وحقيقة الواقع على الأرض. وعلى الرغم من استفادته من المعونات إلا أن واقعه الحياتي والمعيشي وتجربة التعاطي مع المؤسسات السعودية الخيرية، أو غيرها، أملت عليه التشكيك في سياسة هذه الدولة ومقاصدها. لذلك لم تنجح الجمعيات الإسلامية السعودية في كسب الولاء المتوقع. بل على العكس أدى هذا العمل الخيري إلى نتائج سلبية حيث نشأ خطاب ديني مضاد لذلك الذي روجته الجمعيات السعودية. ويدين هذا الخطاب المضاد السعودية، ويعارض سياستها الخارجية خصوصاً تحالفها مع الدول الغربية.

وإن أخذنا الدعم السعودي الخيري في بريطانيا كمثل لهذا التناقض نجد أن أشد الانتقادات للسياسة السعودية تأتي من برادفورد ومانشستر وبرمنغهام حيث تتواجد جاليات آسيوية مسلمة كبيرة. وكانت مسألة سلمان رشدي وصمت السعودية في بداية الأمر عن إدانته هي بداية الأزمة التي أدت إلى انقلاب الجاليات المسلمة على السعودية على الرغم من أنها المنتفعة الأولى من خيرات هذه الدولة المصدرة إلى الخارج. وبعد قضية رشدي جاءت حرب الخليج الثانية وأزمة الجنود الأميركان في الجزيرة العربية لتقوي الشعور المعادي عند بعض مسلمي بريطانيا، وتزيد قناعتهم بخطأ سياسة الدولة، عندها قرر كثير من أبناء هذه الجاليات أن يقفوا موقفاً مؤيداً لصدام حسين ضد السعودية. فخلال التسعينات تردت سمعة السعودية عند بعض أبناء هذه الجاليات

المسلمة إلى أقصى الدرجات على الرغم من أن السعودية ظلت تدفع فاتورة كبيرة للجمعيات الخيرية العاملة في بريطانيا.

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير، تزايدت انتقادات بعض المسلمين في بريطانيا حيث اتهموا «الإسلام السعودي» المصدّر والمروّج له في بعض المراكز بترويج فكرة الإرهاب، وحمّلوا السعودية وعلماءها وكتبهم مسؤولية تصدير الإسلام المتزمت وغير الملائم لحال الأقليات المسلمة البعيدة عن العالم الإسلامي، وعلى الرغم من أن هذه الاتهامات يجب أن تفسر على أنها قاصرة على تثبيت حقيقة الصلة بين الإرهاب المزعوم والإسلام الموجود في السعودية، إلا أن كُثراً من أبناء الجاليات المسلمة أصبح مقتنعاً بالمعادلة هذه. فكثر الحديث عن دور هذه الجمعيات الخيرية وبعض المساجد في غسل أدمغة الشباب إلى درجة أننا أصبحنا نسمع أن هناك «إسلاماً عربياً متطرفاً»، و«إسلاماً سعودياً» أكثر تطرفاً، و«إسلاماً ليبرالياً» غربياً ذا المنابع الأوروبية. بدأ هذا الأخير يروج على أنه أمل الجاليات والأقليات المسلمة في تحسين صورتها والخروج فيها من دائرة الاضطهاد الديني والعنصري.

وهذا العرض لخلفية التقييد على الجمعيات الخيرية التي تطالب به الولايات المتحدة، وتستجيب له السعودية، يجعلنا نخرج بنتيجتين:

أولاً: تطالب الولايات المتحدة بتقييد العمل الخيري الإسلامي لأنه ينافسها على كسب القلوب ويحد من قدرتها على الاتصال المباشر مع الشرائح الشعبية من خلال «الهبة» التي تزعم أنها من عمل الخير ولكنها بالحقيقة ترتبط بالسياسة ومتطلباتها. ومن ناحية ثانية ينافس العمل الخيري الإسلامي المؤسسات الخيرية التبشيرية المسيحية التي قدر لها منذ عقود طويلة أن تحتكر ساحة العطاء والمعونة على الصعيد العالمي وهي الأخرى ارتبطت ارتباطاً مباشراً بنشر الديانة المسيحية. وقد حصل هذا بالفعل في أفريقيا وآسيا وغيرها من المناطق في أميركا اللاتينية والجنوبية. وبعد فشل أميركا في الوقوف بوجه العمل الخيري الإسلامي نراها تلجأ إلى الخطاب الذي يربطه ربطاً مباشراً بالإرهاب، وبانعدام الأدلة المنشورة ومحاكمة المتهمين لا بد لنا أن نعتبر هذا الزعم غير مقنع إلى أن تتضح الصورة.

ثانياً: إن تجاوب السعودية مع الضغوط الأميركية للحد من تشعّب العمل الخيري

إنما هو ناتج من قناعة أن هذا التشعّب يفقد الدولة سيطرتها على مجال هو مهم مجال العمل الخيري، فلا نستبعد أن تشهد المرحلة الحالية انحسار الأنشطة الشعبية كلها، وترويج العمل الخيري الحكومي فقط. فعلى الرغم من الحديث عن الرغبة في تقوية المجتمع المدني في السعودية نرى أن الحد من عمل الجمعيات الخيرية اللاحكومية إنما هو عقبة في مسيرة تطوير المجتمع المدني، ذلك الحيز الذي يوجد عادة بين الدولة والمجتمع.

وربما تكون السعودية قد اقتنعت اليوم أن العمل الخيري المسيس يبتعد عن هدفه الخيري المعلن، وقد يؤدي بالفعل إلى نتائج معكوسة تكون عاقبتها شراً على من روجها وقام بدعمها. حصدت السعودية اليوم ما لم ترده من المنتفعين ويجب ألاّ تفسر هذه الردة على أنها نكران جميل بل هي نتيجة حتمية لربط العمل الخيري بالسياسة والزعامة في العالم الإسلامي واستخدام «الهبة» كوسيلة لكسب الولاء والشعبية.

القسم الرابع

متاهات العنف

الفصل الثالث عشر

«ثورة ثقافية» وراء القضبان: قضيــة علـماء التوبــة في السعودية

ترافقت مع انفجارات ١١ أيلول/ سبتمبر وموجة العنف والتفجيرات في السعودية، حملة إعلامية أميركية يؤيدها بعض فئات المجتمع السعودي، تدعو إلى إصلاح المناهج الدراسية وخاصة التربية الدينية. وبدأت تظهر المقالات والأبحاث عن مناهج التعليم في المملكة، ومعظمها يستنتج أموراً متفقاً عليها مسبقاً. وتقرّ هذه الأبحاث أن البرامج التعليمية، والدينية بالأخص، تولد «نوعاً من عدم القبول بالتعددية وتُفرز الكره للغير وخاصة لليهود والنصارى». ويضرب هنا المثل بدراسات وآراء إسلامية حول موضوع «الولاء والبراء» الذي يعد من أهم المواضيع التي ركزت عليها أبحاث بعض أساتذة الجامعات في أميركا وغيرها، واستنتجت هذه الدراسات أن مثل هذه الموضوعات يولد البغض ويفرز الإرهاب.

وأثمرت ضغوط أميركية ومطالبات محلية عن استجابة السعودية لطلبات «إصلاح المناهج»، ومنذ فترة تجتمع اللجان ويبحث التربويون موضوع تحديث التعليم ومضمونه، وكلهم اليوم يناشد اتباع مبدأ «الوسطية». وأصبح هذا المصطلح كلمة سحرية تمثل رمزاً لعهد جديد تتبناه الدولة ويطبل له حشد كبير مِن من لف حولها، فكثيرون اليوم هم الذين يتشدقون «بالوسطية»، منهم أصحاب معرفة وعلم، ومنهم من يتطفل على موضوعات ليست من اختصاصه ويدّعي لنفسه أنه من خبراء «الوسطية».

ولا بد لنا هنا من أن نتبنى موقفاً تحليلياً لهذه الظاهرة، ونتساءل: هل أخرجت

منظومة «الوسطية» من معناها الحقيقي الديني وأصبحت تصف خطاباً سياسياً وموقفاً معناه الحقيقي موالاة أميركا والقبول بسياستها في المنطقة تحت شعار «الديموقراطية للجميع»؟ وهل أصبحت منظومة «الوسطية» تُفهم على أنها تتضمن اتخاذ موقف موال للسلطة يقبل بمشاريعها وتطلعاتها المستقبلية من دون طرح الأسئلة، أو التعامل معها من منطلق القبول المطلق؟ وهل أصبح مفهوم «الوسطية» يتضمن الالتفاف حول «ولي الأمر» الذي هو «أب ونحن أسرته» حسب قول بعض الشخصيات التي كان يمكن أن تلعب دوراً مهماً في المرحلة الحالية، ولكنها استنكفت عن أداء هذه المهمة، واختبأت تحت ستار «الوسطية» هرباً من اتخاذ موقف تاريخي ربما يكون لصالح البلد.

وبينما يجري فحص المناهج التعليمية وشطب الصفحات وحتى بعض الآيات من مناهج التعليم، نرى أن ظاهرة لا تقل أهمية بدأت تتبلور في السعودية، وهي ظاهرة «توبة العلماء»، ومن هؤلاء الشيخ ناصر الفهد، والشيخ علي الخضير، والشيخ أحمد الخالدي، الذين عُرفوا بمواقف تؤيد الجهاد المطلق وتنادي بتكفير من يتخلف عنه، وهم شيوخ يُحسبون على التيار المسمى في الخطاب الرسمي «التكفيري» من المعارضين للسياسة السعودية، وسُجن بعضهم بسبب آرائهم ومواقفهم، ها هم يظهرون على شاشات التلفزيون المحلي والفضائي يعلنون توبتهم وتراجعهم عن أفكار كانوا قد روجوا لها. وبدأوا في إطار مقابلات مع أبرز شيوخ الدين، يعلنون عن خطئهم ويتراجعون عن أفكارهم ويقومون بدورهم في تبني «الوسطية» حسب مفهوم الدولة له: أي بمعنى آخر: ألاّ يتدخلوا في أمور ليست من شأنهم، وأن يتركوا الاجتهاد والإفتاء لرجال الدين الأكبر سناً، وأن يسلموا الأمور لولي الأمر كما جرت العادة.

ولم تتبلور ظاهرة توبة العلماء نتيجة إخضاعهم لدروس في «الوسطية» والاعتدال على مقاعد الدراسة وصفوف الجامعات، بل خرجت من وراء القضبان حيث يمضي هؤلاء الشيوخ فترات زمنية طويلة يتلقون خلالها سلسلة من الحلقات تحت عنوان «المناصحة والمدارسة» تضم محاضرات دينية ونقاشاً وحواراً. وقد أسفرت هذه الحلقات حسب بعض المصادر السعودية عن إقناع ليس الشيوخ الثلاثة فقط بل أكثر من ذلك بكثير.

نحن هنا بصدد العودة إلى أساليب قديمة جديدة في وقت واحد. وربما تكون

هذه الأساليب أسرع من مناهج التعليم التي يأمل الكثير أن تخرّج دفعات كبيرة من أهل الوسطية بمفهومها الجديد. فها هي السجون اليوم أصبحت مراكز تعليمية يمكن أن يدخلها الفرد ويخرَج منها بـ «بكالوريوس» في الاعتدال أو حتى «دكتوراه» في الوسطية. فهل تتبنى الدولة مفهوماً جديداً للسجون وتحاول أن تقلبها إلى مراكز لإعادة التدريب والتأهيل؟ أي Rehabilitation Centres كما هو متبع في بلدان العالم. وكانت نتيجة هذه «المحاضرات» توبة العلماء التي نتجت من تلقين الفرد أصول الوسطية ومنهجيتها وفق أسلوب رسمي مدروس. والظاهر أن السجون قد استعانت في جهودها هذه بمن مر بها في حقبة التسعينيات من رموز الصحوة الإسلامية، الذين يشكلون اليوم نوعاً من Alumni Club.

والتحقت السعودية في هذا المجال بدول أخرى استعملت الأساليب والمناهج نفسها في سجونها. ولهذه الظاهرة سوابق تاريخية في بلاد العالم. خذ مثلاً الصين الشيوعية في عهد ماو تسي تونغ حيث كانت «ثورتها الثقافية» تقلب البرجوازي إلى شيوعي والرأسمالي إلى عُمالي. لقد أخرجت ثورة الصين «الثقافية» هذه ما تريده أجهزة الحكم الشيوعي من إرادات محطمة وشخصيات مشرذمة وذوات منفصمة منطوية على ذاتها، وحالات خذلان وفقدان للأمل. وهناك مثال آخر وهو معتقلات ستالين المشهورة وحركاته «التصحيحية» التي ذهب ضحيتها آلاف الأشخاص ولم يخرج منها إلا القليل الذي تقبل خطابه السياسي ونظرته الشمولية. ونحن اليوم بصدد ظاهرة جديدة هي ظاهرة غوانتنامو، وهي تتكرر في دول أخرى حيث يعتقل المرء من دون محاكمة لفترة غير محددة. وبما أن الهدف من هذا المعتقل هو التحقيق وجمع المعلومات وليس إعادة التأهيل وغسل الأدمغة، فلم يخرج منه سوى جثث من انتحر أو توفي في ظروف الاعتقال الصعبة. والغريب أن أميركا بحداثتها وتطورها وتقدمها التكنولوجي لم تستطع حتى الآن أن تعلن أنها قد «ربحت قلوب بعض الشباب» في غوانتنامو، ولم تخرّج حتى الآن وسطياً واحداً.

والسؤال المطروح هو: هل قطعت السعودية أشواطاً في تعليم «الوسطية» في السجون وليس في المدارس؟ وها هي المقابلات التلفزيونية لشيوخ التوبة تصب في

خانات الدعاية التي تظهر قدرتها على غسل الأدمغة وتغيير القناعات.

تقوم اليوم الدولة السعودية بإصلاح حركة الإصلاح التي تعرف بـ«دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، التي قام على أساسها العرش السعودي. ولكن عندما استوى آل سعود على العرش قرروا تدجين هذه الدعوة و«تهذيب» معالمها وفق مصالح معينة. فمنذ عام ١٩٢٧ تقوم الدولة بجهد كبير في سبيل تحديد الخطاب الديني ورسم حدوده والاحتواء، قدر المستطاع، لأبرز أعلامه.

وتسعى الدولة إلى أن تحدَّ من نفوذ المؤسسة الدينية، وأن تحصر دورها، فلا يتعدى تدخّلها الشؤون الفقهية. وتحاول أن توظّف رجال الدين ضمن ملاكها، وأن تحدّد نشاطهم وخطبهم ضمن الأمور الدعوية، فلا يتدخلون، من قريب أو بعيد، في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يتعدّى حضورهم حدود جدران المساجد والمعاهد الدينية.

صحيح أن إعادة النظر بالأفكار والآراء إنما هي من صلب التطور الحضاري لأي شعب، حيث إنه من دون تصارع الأفكار لا يوجد تطور ولا مسيرة حضارية، أما أن يتم تغيير المواقف والآراء نتيجة الإكراه وراء قضبان السجون، فهذا ما لا يمكن أبداً أن يؤدي إلى التطور الحضاري وتنمية الفكر. وقد أثبتت التجارب التاريخية لشعوب كثيرة أن التطرف يرافق الحقبات الزمنية في لحظات معينة، ولكن مصلحة الإنسان وبقاءه وحياته تعتمد على توازن مستمر بين معتقداته ومعطيات الزمن الخاصة، فإبداع الشعوب متوقف على تبني معادلة تتوازن فيها العقيدة مع معطيات الحياة. وهذا التوازن لن تولده السجون بل التجارب المستمرة والتعاطي مع الحياة بأسلوب جديد.

الفصل الرابع عشر

رسالة ينبع: بطاقة دعوة للتدخل الأميركي

المواجهة المسلحة في مدينة ينبع الصناعية التي أسفرت عن مقتل عدد من العمال الأميركيين والبريطانيين والأستراليين وبعض رجال الحرس الوطني السعودي، إنما تحمل رسالة خطيرة قد تكون واضحة للبعض، ولكنها تخفى عن القيادة السعودية وبعض المحللين الذين يدورون في فلكها.

حدث ينبع هو نقطة ساخنة في دوامة العنف السياسي الذي تشهده السعودية منذ فترة، وقد ابتدأ هذا العنف بضربات قاسية لأهداف أجنبية واضحة كمهاجمة المجمعات السكنية التي يقطنها الأجانب، ووصل أخيراً إلى مهاجمة مركز للأمن في الرياض، بالإضافة إلى مصادمات يومية عنيفة في الشوارع والمباني، وصولاً إلى حادث ينبع الذي استهدف عمال أهم قطاعات الاقتصاد في السعودية. ربما يكون لهذا الحادث الأخير دلالة مهمة تتجاوز الأهداف المعلنة للتيار الجهادي كقتل «الصليبيين» وإخراج «الكفار» من بلاد الحرمين وتقليص دورهم وإنهاء وجودهم في البلد. ويمكن بعد كل موجة عنف تحصل في السعودية تحديد طريقة تحليل هذه الظاهرة وتوسُّل وسيلة التعامل مع ظاهرة العنف المتنامية. أول خط تحليلي يصدر دوماً من قبل رجال الدولة، وقد سمعنا كيف فسر ولي العهد الأمير عبد اللّه أحداث ينبع على أنها من عمل الصهيونية والمتعاطفين معها. أما سفير المملكة في لندن فقد شرح تصوره للأحداث مخاطباً العالم الخارجي

من خلال إذاعة الـ «بي. بي. سي.». وصف السفير هذا العنف على أنه مُروَّج من قبل جماعات منغمسة في ثقافة العصور البدائية هدفها ضرب المجتمع السعودي وتقويض تطوره وازدهاره، وطموحها إقامة دولة طالبانية في السعودية.

وقد أوردنا هذين التفسيرين كمثل حيّ للتفسيرات التي تتبناها الدولة برغم أنها عاجزة عن تقييم الوضع الحالي ودراسة أسبابه حتى تتضح وسائل علاجه. ويوجد أيضاً نوع آخر من التفسيرات ينطلق عادة من المؤسسة الدينية الرسمية التي تحاول هي أيضاً الربط بين هذا العنف المسلح الحديث بأمثلة من عصور قديمة. فتكرر هذه المؤسسة وصف من يمارس هذا العنف المسلح بـ«الخوارج» و«الغلاة»، وكلها مفاهيم غير واقعية لحالة جديدة وليدة هذا العصر وليس العصور البائدة. وهنا تفشل المؤسسة الدينية في التعاطي مع الأزمة الحاضرة، أي مع الحدث والظاهرة، بينما العنف الذي تشهده الساحة السعودية اليوم هو نتاج مستجدّ وردة فعل سياسية بحتة تستتر تحت غطاء ديني وشرعية دينية.

أما الخط الثالث في تفسير الأحداث فتروجه الآلة الإعلامية الرسمية في الداخل والخارج، وكان آخر ما يؤخذ مثلاً عليه ما صرّح به مسؤول إعلامي معروف على شاشة «الجزيرة» الفضائية عندما وصف حادث الرياض الأخير بأنه من عمل مجموعة من «مصاصي الدماء». وربما يظن هذا المسؤول أنه بصدد فيلم هوليوودي من بطولة دراكولا وليس ظاهرة سياسية معقدة تنمو وتزداد حدة في بيئة اجتماعية لها خصائصها وتركيبتها التي دفعتها إلى اختيار العنف المسلح كوسيلة للوصول إلى أهدافها.

وتعكس كل خطوط التحليل هذه عدم القدرة على التعامل مع انفجار العنف إلا عن طريق الخيار الأمني والمطاردات المسلحة بين الخلايا الإسلامية وقوات الأمن. ربما هذا هو الخيار الوحيد المتاح للدولة، ولكنه حوّل السعودية إلى ساحة حرب. وبعد أن كان هذا البلد مضرب المثل للأمان والاستقرار في منطقة ومحيط متفجرين، أصبحت السعودية اليوم بؤرة صراع بين الدولة ومعارضيها. إلا أن كل هذه التفسيرات تتجاهل حقيقة مهمة، هي الدولة ودورها في هذه الأزمة. فقد برهنت أعمال العنف هذه أن المقصود هو الدولة وليس الشعب.

وإذا أردنا أن نستقرئ الوضع بعيداً عن نظريات المؤامرة والصهيونية والخوارج، فلا بد من الإشارة إلى نوعين من الأسباب التي أدت إلى انفجار العنف بشكل عام، وحادثة ينبع بشكل خاص.

قد يكون السبب الرئيسي وراء هذه الأحداث، رغبة **التيار الإسلامي** في تذكير الجميع بأن هدفه ما زال الوجود الأجنبي في السعودية، خاصة بعد أن شكك حادث تفجير مركز الأمن في الرياض بهذا الهدف. وقد استغلت الدولة وجهازها الإعلامي تفجير مركز الأمن لتروج لمقولة أن **الجهاديين** هم ضد أبناء الوطن والمجتمع من دون أن تتوقف عند العلاقة بين الدولة وجهاز الأمن، الذي هو رمز الدولة وسلطتها.

سبب ثان قد يكون له ارتباط غير مباشر بحادث ينبع، هو صور تعذيب الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب التي قد تكون ألهبت مشاعر الإسلاميين المتشددين فحاولوا التعبير عن ذلك من خلال سحل أحد العمال الأجانب في شوارع ينبع، بعد أن ربطوه بسيارة، هاتفين بشعارات تذكّر بالفلوجة وتدعو إلى «الجهاد»، حسب روايات بعض أجهزة الإعلام الأجنبية، التي نقلت عن شهود عيان في المنطقة ونفتها مصادر الإعلام الرسمي. إن ثبتت هذه الحادثة، وهي حادثة مروعة، فستكون المرآة الأولى، لما سيحصل في المستقبل.

أما الأسباب البعيدة وراء تزايد العنف السياسي خلال العام الماضي وحتى هذه اللحظة، فهي في الإطار العام الذي حدد مفهوم المواجهة بين الإسلاميين والدولة بغض النظر عن ارتباطهم بالقاعدة أو غيرها من التيارات الإسلامية. أول هذه الأسباب يدور حول وجود تيار عنفي يرفض الدولة السعودية جملة وتفصيلاً. وأظهرت أحداث العنف هذه أن العمليات الانتحارية تتأرجح بين ضرب الوجود الأجنبي تارة وضرب أجهزة الدولة مباشرة تارة أخرى.

لكن حادث ينبع يمثل تحولاً خطيراً ومهماً في مسار هذه المعركة المحتدمة بين المتشددين والدولة. فضرب المصالح الاقتصادية الحيوية للمملكة بهذا الشكل المباشر هو الأول من نوعه، وربما تكون أحداث ينبع حاملة رسالة خاصة من الإسلاميين إلى الولايات المتحدة. فهل هي بطاقة دعوة صريحة للولايات المتحدة، هدفها جرها إلى

فخ نصبه لها الإسلاميون؟ ليس من المستبعد أن تكون هذه الرسالة استراتيجية مدروسة من قبل العناصر المسلحة هدفها الأول والأخير استدراج أميركا إلى مناطق النفط ثم تلقينها درساً على طريقة الفلوجة. إن ما يحدث في العراق، وبالأخص في الفلوجة، حيث قامت المقاومة العراقية بأعمال لم تكن الولايات المتحدة تحسب لها حساباً، له صدى قوي في مخيلة الإسلاميين المتشددين. لقد تحقق احتلال العراق خلال أسابيع معدودة فقط، ولكن دخول الفلوجة أثبت أنه ليس من الأمور السهلة. لقد أصبحت الفلوجة اليوم برغم تدميرها وقتل أبنائها وتشريد نسائها، مثلاً حياً لإرادة شعب يرفض الاحتلال ويصمد بدون مساعدة خارجية. وكانت أفغانستان قبل الفلوجة تتصدر أدبيات هذا التيار الذي صور التجربة الأفغانية وكأنها تجربة فريدة، ولكن بعد أن اتضحت معالم الحرب الأفغانية وتبين للجميع مدى انخراط بعض الدول، مثل باكستان والولايات المتحدة والسعودية، وأجهزة المخابرات في واشنطن ولندن والرياض وباكستان في الجهاد الأفغاني، بدأ بريق التجربة الأفغانية ينحسر شيئاً فشيئاً إلى أن أتت الفلوجة التي تمثل اليوم نوعاً فريداً من «الجهاد بدون وصاية»، إذ لم تستطع الولايات المتحدة حتى الآن أن تثبت ارتباط المقاومة العراقية بوصيّ خارجي برغم الشائعات والمقولات الدعائية. ويعرف الجميع أن المقاومة في الفلوجة تبلورت من دون وصاية دولة أو جهاز مخابرات خارجي برغم كل الاتهامات التي ترددها واشنطن بحق دول الجوار. وقد يكون هدف بعض الحركات الإسلامية داخل السعودية استنزاف خصمهم القريب، أي الدولة، وجر عدوهم البعيد، أي الولايات المتحدة، إلى حقول النفط حتى تبدأ مواجهتهم الحقيقية، التي يصْبون إليها منذ زمن. وربما يعكس حادث ينبع شوقهم إلى مثل هذه المواجهة الدامية والشاملة.

إذا كان هذا هو مضمون الرسالة وبطاقة الدعوة من خلال أحداث ينبع، فنحن هنا بصدد مشكلة تتجاوز صمود الدولة السعودية لتشمل المنطقة برمتها.

ربما أن حمَلة السلاح اليوم قد بدأوا يرسمون خطوط المواجهة ويحددون مكانها. يعرف الجميع أن الولايات المتحدة لن تتردد في التدخل السريع إذا شعرت بأن مصادر النفط مهددة ومصالحها في المنطقة تحت ضغط العنف المسلح. والكل يعرف أن

مشروع الولايات المتحدة في العراق لم يكتب له النجاح ولن يكتب له ما دامت هناك قوة احتلال تتجاوز المئة ألف جندي ومجلس حكم معين من قبل هذه القوة. وإذا اضطرت أميركا إلى التدخل في السعودية لحماية النفط في هذه المرحلة الحرجة وهي تنزف في العراق، فهي بلا شك ستشتت قواها وربما لن تستطيع أن تقاوم على ثلاث جبهات: جبهة الفلوجة السنية وجبهة الصدر الشيعية وجبهة السعودية المفترضة. وربما هذا المصير أسوأ ما ينتظر الولايات المتحدة. إن حصل هذا فستتعقد الأمور ويرتبط بعضها ببعض لدرجة يصعب فصل خيوطها المتشعبة. وستكون العاقبة كبيرة ليس على السعودية فقط بل على المنطقة بكاملها.

ربما من أهم ما ستُنتجه هذه المواجهة، إن حصلت، هو إعادة رسم خرائط المنطقة وإعادة النظر بقياداتها. ستكثر التفسيرات لأحداث ينبع في الداخل والخارج، ليس فقط من قبل الدولة السعودية ولكن من قبل العواصم الأوروبية والآسيوية وكل من يعتمد على نفط السعودية. ومن المؤكد أن واشنطن قد انتهت منذ زمن طويل من إعداد ملف التدخل السريع الذي طُرح بشكل جدي خلال الثورة الإيرانية، وما على واشنطن الآن إلا نفض الغبار عن هذا الملف وتغيير بعض أسماء المحاور المهمة فيه.

وعلى الرغم من أهمية حادث ينبع، إلا أنه لا يمثل بعد الشرارة الأولى والتي ستدفع بالولايات المتحدة إلى تنفيذ خطتها للتدخل السريع والمباشر. ربما أنها ستراقب عن كثب كيفية تعامل السعودية مع هذا الخطر، من دون استبعاد وصول قوات من دول مجاورة كباكستان، لمساعدة أجهزة الأمن السعودية في ملاحقة الإسلاميين المتشددين والقضاء على خلاياهم. ولكن إن تفاقم الوضع وفشلت هذه الأساليب فربما تقع الولايات المتحدة في الفخ الذي نصبه لها الإسلاميون. وسيتأكد آنذاك، أن حادث ينبع ما هو إلا بطاقة دعوة إلى الفوضى في خندق دام حفرته أيد محلية سعودية ألهمتها تجربة الفلوجة.

وإذا تطورت الأحداث بهذا الشكل يمكن الجزم أن المنطقة ستدخل حقبة تاريخية لا تقل خطورتها عن تلك الحقبة التي رافقت انهيار الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى مع فارق واحد، هو أن الحرب العالمية خاضتها دول متعددة ضد بعضها

البعض من أجل تقسيم إرث الدولة العثمانية، ولكن المواجهة اليوم ستكون بين القوة الأميركية والشعب هذه المرة. وإن حصلت المواجهة على أرض الجزيرة فستكون هذه المرة الأولى التي ينخرط فيها أبناء الجزيرة بحرب تحريرية لم يخوضوا مثلها في بداية القرن العشرين كغيرهم من أبناء الدول المجاورة. فهل يعكس تزايد العنف المسلح في السعودية اليوم، رغبة عند بعض الحركات الإسلامية في المواجهة التي لم تحصل؟ من المؤكد أن وقوع الولايات المتحدة في فخ التيار الإسلامي سيمهّد لحرب عشوائية لن تخرج منها المنطقة بسهولة ولن يعلم عاقبتها إلا الله.

القسم الخامس

مأزقا الداخل والخارج

الفصل الخامس عشر

متاهة الإصلاح

تتجه أنظار أوروبا والولايات المتحدة اليوم إلى السعودية، فتكثر الاجتماعات في أروقة الحكم وفي بعض مراكز الدراسات ودوائر وزارات الخارجية، من أجل النظر في «المسألة السعودية» ووضع خطط للإصلاح السياسي والاقتصادي فيها. وتجري المؤتمرات في نطاق تشخيص الإصلاحات المرجوّة والمطلوبة، في مجتمع ودولة لهما خصوصية المجتمع السعودي ونظامه. وتعقد بعض هذه الاجتماعات في واشنطن ونيويورك ولندن وباريس وحتى بعض العواصم العربية مؤخراً، وتجرى هذه الاجتماعات تحت عنوان Brain Storming Session أي حلقات يتصادم فيها الفكر ويخرج منها الحل! وبدأت تتكرر هذه الحلقات «العلمية» لدرجة أنها أصبحت جزءاً من العمل الروتيني للذين يقومون بإدارتها والتحضير لها. وقد كانت مثل هذه الاتجاهات عندما تعقد في عصور سابقة تقتصر على الأكاديميين وطلاب المعرفة يتناقشون فيها بأمور علمية بحتة تبنى على أبحاث مستقلة هدفها العلم وتطوير عملية الفهم لمجتمعات غير أوروبية. أما اليوم فقد تغيرت هذه الحلقات وغلب عليها طابع غريب يبتعد كل البعد عن الأطر العلمية للدراسة والتحليل. وترتبط هذه الاجتماعات ارتباطاً جذرياً بالسياسة الغربية تجاه السعودية. فلم يعد الهدف الإصلاحات فقط، بل أصبحت الدعوات إلى الإصلاح وسيلة بأيدي السلطات الغربية، وتحديداً الأميركية، تبرر بها سياساتها وتنفّذ مصالحها الاقتصادية في السعودية وغيرها من دول العالم الثالث.

وتتم الاستعانة ببعض التكنوقراط السعوديين الذين استوعبوا الفكر الغربي واضطلعوا بعلومه وأصول حضارته، وبعضهم تخرج من جامعات أميركا وأوروبا، على أمل أن يساعد هذا الطاقم في إيجاد آلية للإصلاح الاقتصادي والسياسي المنشود. وقد تكون لهذا الطاقم من التكنوقراط مفاهيمه الخاصة وآراؤه غير القابلة للمناقشة أو التمويه. كما تتم الاستعانة بطاقم آخر من ممثلي الحكومات الغربية (عادة خارجية أو دفاع) وصفوة عقول الجامعات من أصحاب الاختصاص في السياسة والمجتمع والاقتصاد والتاريخ. ومؤخراً انضم إلى هذه النخبة «علماء الإرهاب» الذين يختصون في دراسة العنف ودوافعه. وربما يحضر أيضاً رؤساء الشركات النفطية وأصحاب البنوك والمؤسسات المالية ذوو المصلحة في تطبيق الإصلاحات. فما هي الآلية المتبعة في عملية الإصلاح، التي تشدّد عليها الحكومات الغربية، وتسير فيها عن غير قناعة السلطات السعودية؟ يبدأ خبير الاقتصاد بموضوع تفشي البطالة في السعودية وعدم الشفافية المالية، ومشكلة التحديث الجزئي وأخطبوط القطاع العام وانحسار القطاع الخاص، ويمر بموضوع الرأسمالية القبلية، ويتوقف وقفة تأمل عند الانفجار السكاني وخطره على المرافق العامة، ثم ينتقد نظام الكفالة المطبق على الأيدي العاملة الأجنبية ويعرج على مشاريع «السعودة» الفاشلة. ثم يشير بعد ذلك إلى مشكلة جذب رؤوس الأموال الخارجية ومعضلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أما المحلل السياسي الذي كان في العقدين السابقين يشيد بديموقراطية البدوي الأصيلة ويثني على «عدالة الصحراء» و«مجالس الحوار الديموقراطي»، فها هو اليوم يعلن أن الثوب السياسي الحالي قد ضاق على صاحبه فلا بد من توسيعه حتى يستوعب الفائض السكاني أو على الأقل النخب فيه. وهذا المحلل هو نفسه الذي يُنظّر للدولة الريعية التي تزرع بذور الثروة النفطية في كل مكان وتحصد في المقابل الولاء. ويتفق علماء السياسة على ضرورة الإصلاح السياسي في السعودية، على الرغم من أنهم قد يختلفون على آلية الإصلاح وحجمه ونوعيته.

ويقوم المحلل الاجتماعي والنفسي بتسليط الضوء على تركيبة هذا المجتمع التحتية. وتتوقع الأوساط الغربية أن يحدثها عن قبائل وطوائف ومناطق وعائلات منبوذة

وشباب متهور طُمست طموحاته، ويكثر الكلام والنقاش إلى أن نكتشف أن معظم هذه التحليلات بنيت على محادثات عابرة بين المحلل وسائق تاكسي نقله من وزارة الإعلام إلى وزارة أخرى ومركز للأبحاث في الرياض أو جدة، أو دردشات مع «المرافق» الذي تعينه الجهة المحلية المسؤولة لمراقبة محللنا هذا. وتصبح مشكلة الباحث الأجنبي هنا جزءاً لا يتجزأ من معضلة النظام الذي عزل نفسه ولم يفتح أبوابه لطلاب العلم الذين يراهم يرددون مقولته بطريقة ببغائية تروج له الدعاية وتجند له الرأي العام العالمي.

ولا يقبل هذا المريض إلا بالبحث الذي يجري تحت رعايته، فهو يمنع الكتب والأبحاث التي تسلط الضوء على مقولته وتستعرض أخطاءه ناسياً أنه ربما كان بها خير له. وقد خرجت اليوم قضيته من إطارها المحلي ومرضه معولم ودواؤه معولم وسينتظر ما يفرض عليه من وصفات طبية لن يستطيع أن يعاندها.

ثم يأتي دور محلل «الإرهاب» في هذه المؤتمرات، فيتحدث عن العنف المعولم ذي الجذور السعودية، وندخل هنا بصدد علة العلل التي أصبحت مرتبطة في مخيلة العالم بالإسلام ديناً وثقافة وممارسة، فيكثر الحديث عن الوهابية والسلفية القديمة والسلفية الجديدة. ويستشهد محللو «الإرهاب» بآيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة، ثم يمرون على موضوع الإنترنت وأثرها السيئ في نشر الوباء بعد أن اجتمع الرأي على أنها المحرك لاقتصاد العالم وأداة الحوار والانفتاح وكسر قيود الرقابة، ولكن ليس في السعودية!

ويعلق محللنا على شريط الفيديو «الإرهابي»، وندخل في تفاصيل البطولة: شعر الانتحاري ولحيته ولباسه وابتسامته، وزفته وأناشيده، (ناهيك بسلاحه وعدته) توضع تحت المجهر التحليلي، ثم يقف المحلل عند خاتمه فيضطر إلى تفكيك معناه ورمزه. ثم يمر على غزوة «بدر» عله يفهم «غزوة نيويورك» فيصطدم بتاريخ طويل. عندها يلجأ إلى المستشرق علّه يساعده على حل رموز الغزوات بدءاً من أُحد مروراً ببدر والقادسية واليرموك.

ندخل بعد هذا التحليل المستفيض لمعضلة الإصلاح، إلى دهاليز الحوار في هذه المؤتمرات المختص بالدواء، فتكثر هنا الاقتراحات والمشورات بعد أن يعلَن عن

ضرورة إجراء أبحاث مستقبلية لتتبلور فاعلية التشخيص أكثر. ومن ثم يسدل الستار ويتفرق طاقم المعرفة على أمل لقاء آخر في المستقبل القريب.

إلا أن هذه المؤتمرات تفتقر إلى القبول قطعاً وبدون جدل، بأنَّ من يقوم عليها ويمولها ويروّج لها هو جزء لا يتجزأ من علة النظام، وينطبق عليهم قول شاعر الخمريات «داوني بالتي كانت هي الداء». فليت طبيبنا هذا يقر بأنه سبب فعال في المرض، ويمكن أن يدّعي أن تشخيص الداء قد اكتمل عندما يقوم، هو ذاته، بإدانة واضحة ونقد بنّاء لسياسته خلال العصور الماضية. فأصحاب المؤتمرات اليوم يبحثون هائمين عمّن يحلل الوضع ويضفي على سياستهم شرعية علمية وأكاديمية علها تسهل تنفيذ خططهم المستقبلية.

لكن الوضع قد تغير اليوم خصوصاً بعد أن سقطت الأقنعة واندحرت الشعارات الزائفة المنادية بالديموقراطية والعدالة والمساواة. فلم يعُدْ الشعب السعودي ولا العربي يصدق التدجيل والتزييف، خاصة بعد أن اقتنع هذا الشعب بأن القوى الخارجية وخاصة أميركا لن تتردد في استعمال العمليات الجراحية ضد كل من تعتبره مصاباً بداء ما، فإدارة بوش اليوم مستعدة لأن تستعمل القوة ضد كل من يقف في وجه سياساتها أو مصلحتها، ولا يستطيع أي تحليل علمي أو نصيحة أكاديمية أو حتى الرأي العالمي يستطيع أن يثنيها عن مخططاتها. فإن كانت قد رأت «رؤوساً قد أينعت وقد حان قطافها» فلن تتردد أو تتأخر عن موسم الحصاد. وستصدر لوائح طويلة على شكل «ورق اللعب» تنهار الواحدة بعد الأخرى.

الفصل السادس عشر

أميركا تفشل في لعبة القبائل في الخليج والجزيرة العربية

تتعالى منذ فترة دعوات واشنطن للمجتمع الأكاديمي إلى حل لغز العلاقة العويص بين القبائل والإسلاميين، وبالأخص التيار الجهادي المتشدِّد. ولدعوات واشنطن هذه أربعة أسباب:

أولاً: من الملاحظ أن اهتمام أميركا بعلاقة قبائل السعودية بالتيار الإسلامي بدأ بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، عندما أعلنت واشنطن أن عدداً غير قليل من خاطفي الطائرات ينتمون إلى قبائل الجنوب السعودي، وبالتحديد منطقة عسير القريبة من الحدود مع اليمن. وكانت هذه المنطقة القبلية وما تزال مهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولكن الصحافة العالمية والمحلية السعودية سلطت الأضواء عليها بعد أحداث أيلول/ سبتمبر رغبة منها في اكتشاف هذا اللغز المحيّر لعلاقة قبائل هذه المنطقة بالتيار الإسلامي.

ثانياً: كان مصدر السبب الآخر لاهتمام أميركا المفاجئ بموضوع القبائل السعودية، غوصها في مستنقع أفغانستان، حيث اكتشفت ربما لأول مرة مصطلح الباشتون، وأصبحت تبحث عمن يضيء لها الطريق في جبال وعرة وتركيبات اجتماعية معقدة لها مصطلحات غريبة على الإدارة الأميركية، منها منظورة الشرف والولاء والأحلاف. ولم تجد الولايات المتحدة سوى مصادر أكاديمية عفا عليها الزمن، إذ

راحت تنبش رفوف المكتبات وتنفض الغبار عن دراسات لرحالة أوروبيين قدامى أو علماء مختصين بهذه المنطقة كتبوا عنها خلال حقبة السبعينيات. ولكن هذه الدراسات القديمة لم تكن لتعكس التحولات والتغيرات التي حصلت في هذه المنطقة. وتخبطت أميركا في حربها على أفغانستان وما تزال، على الرغم من كل الحملات الدعائية التي تظهر احتلالها أفغانستان على أنه تجربة ناجحة.

ثالثاً: من أهم العوامل وراء صرخة الذعر هذه الصادرة عن واشنطن، تجربة احتلال العراق. فبعد أن غرقت الولايات المتحدة في ما تسميه «المثلث السني» وأعمال المقاومة الجريئة في منطقة القبائل السنية، اكتشفت أنها لا تملك المعلومات الكافية عن هذه المنطقة كي تستطيع مواجهة التمرد الحاصل فيها. ولم تكن واشنطن تحسب لهذا التمرد حساباً، إذ إنها كانت قد حضّرت لغزو العراق معتمدة على «بنك معلوماتي» محدود المصداقية، يطفح بمعلومات مبتورة عن طوائف ومذاهب وأقليات أعدّها لها طاقم كبير ممن يعتبر نفسه من أهل العلم والمعرفة ومن تطفل عليهما وليس له أي علاقة بهما لا من قريب ولا من بعيد. وكثرت التقارير عن الشيعة والأكراد مروراً بالتركمان والأشوريين والكلدان، متجاهلة بذلك القبائل السنية التي عُدت من «طائفة صدام» خطأً وزوراً. اعتمد «بنك» أميركا المعلوماتي هذا على كتب كتبها بعض الأكاديميين، بالإضافة إلى طيف من العلماء الذين لم تطأ أقدامهم أرض الرافدين، واعتمدت أيضاً على بعض الكتّاب العرب والعراقيين الذين كانوا في زمن سابق ينظّرون عن «الغزو الرأسمالي» و«الهيمنة الامبريالية» ويتوقعون «ثورات بروليتارية» في كل مكان، ولكنهم انقلبوا بين ليلة وضحاها وانضموا إلى طابور «المحافظين الجدد» العرب على شاكلة المحافظين الجدد في واشنطن. وعرجت أميركا على خبرة أصدقائها الذين كانت وما تزال الديموقراطية الأميركية مضرب خيلهم، مثل بندر بن سلطان، سفير المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة، وأحمد الجلبي الذي سقط أخيراً من موقعه المميز في السياسة الأميركية ومعادلاتها المغلوطة. ولكن بعد أن احترقت أصابع واشنطن في العراق، اكتشفت أن هذا «البنك المعلوماتي» وما صرفت عليه من أموال طائلة، كان مبنياً على حقائق واستنتاجات مضللة لا تعكس الواقع العراقي. وما فشل مشروع

احتلالها للعراق إلا تأكيد على غطرسة السياسة الأميركية المبنية على ثقافة ضحلة لا تعرف إلا تكنولوجيا التعذيب والبطش والوسائل الوحشية. فليس لواشنطن أي خلفية ثقافية أو معرفة بالعراق وقبائله وكذلك بروز التيار الإسلامي السني المرتبط بهذه المجموعات. وقد كانت العلاقة المتنامية بين القبيلة والتيار مما غفلت أميركا عنه وكأن هناك غشاوة على عينيها. فبعد أقل من أشهر على احتلال العراق صرخت أميركا: «من يأتينا بالخبر اليقين عن المثلث السني اللعين». خرجت هذه الصرخات من موظفي الاحتلال في المنطقة الخضراء طلباً للعون الذي قد يمكّنهم من التعامل مع «المثلث السني» والقضاء على مقاومته وحل رموز قبائله، عندها بدأ الاحتلال يطرح الأسئلة حول مصداقية النصيحة التي قدمها طابور واشنطن المتعدد الثقافات والمصالح. اليوم أميركا تقف مذعورة وهي تبحث عن نصيحة جديدة تخلصها من ورطة العراق.

رابعاً: تقف أميركا مذهولة وهي تقرأ تصاريح شركة «فينيل» التي تسلح عناصر الحرس الوطني السعودي وتدربهم، وقد اتهمت فيها مجموعاتٍ في هذه القوة القبلية التابعة لولي العهد السعودي بمعرفة تفاصيل تفجير أحد المجمعات السكنية في الرياض في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد أفاد مصدر في هذه الشركة الأميركية أن التفجير حصل على مسمع بعض أفراد الحرس الوطني ومرآهم وبتعاطف منهم. ويرسل هذا النوع من التصريحات صفارات إنذار ليس فقط في واشنطن، بل في الرياض، وخاصة عند ولي العهد القائد الأعلى للحرس الوطني، الذي يعتمد على هذا الحرس في لعبة التوازن بينه وبين إخوته السديريين.

ويثير ربط تفجيرات الرياض بهذه القوة العسكرية القبلية الذعر في أروقة الإدارة الأميركية، إذ إنه إن دل على شيء فعلى اختراق القاعدة والتيار الإسلامي لمؤسسة عسكرية مهمة في السعودية، خاصة أن هذه المؤسسة مبنية على استيعاب القبائل وضمان ولائها للسلطة. وتخشى الولايات المتحدة والقيادة السعودية ممّا يترتب على مفهوم القبيلة من لحمة وعصبية وسرية إذا جندت للتيار السلفي، فهي تضمن له أرضاً خصبة تنبت فيها خلايا وتجمعات تقوم على الولاء ولحمة الدم. إلاّ أن حادثة ينبع جاءت

لتؤكد أن لحمة العائلة وسرية العمل كانتا وراء من قام بالعنف وقتل العمال الأجانب من قبل أفراد ينتمون إلى عائلة واحدة.

نفت القيادة السعودية اتهامات شركة «فينيل» للحرس الوطني، إلا أن هذه الأحداث أثبتت خطأ مقولة واشنطن وعلمائها التي رددت أن السلفيين الإسلاميين ينتمون إلى طبقات وضيعة ومشتتة في مدن كبيرة، ويفتقدون أيّ انتماء اجتماعي ويجدون صعوبة في التأقلم مع معطيات الحياة العصرية. وحتى الآن لم يربط علماء واشنطن بين القبيلة والإسلام، ويبدو أنهم لم يقرأوا ابن خلدون ومقدمته الشهيرة. وتصرخ أميركا اليوم للمرة الثانية: «من يأتينا بالخبر اليقين عن قبائل الجزيرة وعلاقتهم بالإسلاميين»، وكل هذا خوفاً من أن تكون آذان القبائل قد طربت لسماع رسالة الإسلاميين، وخاصة الجهاديين. وإن كان هذا قد حصل بالفعل فأميركا تتوقع أن تكون العاقبة وخيمة، ليس عليها فقط بل على من لف لفها من القيادة المحلية الموالية لها. وللمرة الثانية بعد العراق تطرح أميركا السؤال نفسه: هل تم اختراق القبائل السعودية، وهل لدى هذه القبائل الاستعداد لمثل هذا الاختراق؟ ونلاحظ أن منفذي العمليات الانتحارية يركزون في وصاياهم وكاسيتات الفيديو المنسوبة إليهم على استعمال ألقاب قبلية تكرس انتماءهم القبلي، وهم يبثّون بذلك الذعر في قلب أميركا وحلفائها بلعبة بسيطة جداً: عندما تتخيل أميركا قبائل ملتحمة تزحف مسلحة بالنسب والقرابة والولاء الذي تولده رابطة الدم والعصبية القبلية، تكون واشنطن قد وقعت في الفخ.

تستنجد الإدارة الأميركية اليوم، ولاسيما وزارتي الدفاع والخارجية ووكالة استخباراتها، بمراكز الدراسات في الولايات المتحدة، وتطلب منها أن تزوّدها بمعلومات وافية عن القبيلة والإسلاميين ومدى استعداد القبائل للتجاوب مع التيار الجهادي. وإن دلَّ هذا على شيء، فإنما يدل على أن من الثوابت في السياسة الأميركية اليوم في الخليج، رغبتها في اختراق القبيلة كما حاولت بريطانيا في الماضي، إلا أن هذه السياسة التي اتُبعت في السابق، قد أثبتت عدم نجاحها بالكامل وهي اليوم لن تستطيع تجنيد القبائل لأن بيئة القبيلة ومعطياتها ومؤهلات أبنائها قد تغيرت عمّا كانت عليه أيام الاحتلال البريطاني.

إن أميركا حديثة العهد بالاستعمار المباشر وليس لها ذاكرة تاريخية، لذلك هي تحاول تقليد التجربة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية حين سحبت قواتها العسكرية من قلب الجزيرة إلى شواطئها كما كانت بريطانيا تفعل في السابق. كما تحاول أن تلعب لعبة القبائل كما لعبتها في السابق بريطانيا في العراق والجزيرة. إلا أن تجربة احتلالها العراق، أثبتت لها أن أياً من القبائل العربية ترفض أن تكون «مطية» لسياستها، ولا تقبل أن تساعد على إيجاد مبرر لاحتلالها.

الفصل السابع عشر

هل تسمع الرياض أنين أطفال العراق؟

كثف الليبراليون والإسلاميون السعوديون نشاطاتهم مع توقف الحرب الأميركية على العراق، وطالبوا بإصلاحات أكبر وأوسع.

وتردّد الليبراليون السعوديون في تأييد حرب العراق لكنهم خففوا من حدّة اعتراضهم بعد وقوع صدام حسين في الأسر.

كشفت المقاومة التي دارت رحاها في مدينة الفلوجة ضد قوات الاحتلال الأميركية عدداً من الأكاذيب. الأكذوبة الأولى هي الادّعاء الأميركي بأن المقاومة يديرها «قتلة وقطاع طرق» جاؤوا من الخارج. والأكذوبة الثانية أن القوات الأجنبية الوحيدة في العراق ـ وهي القوات الأميركية والبريطانية ـ يشار إليها بتسمية «قوات التحالف». أما الأكذوبة الثالثة ـ وهذا هو موضوع هذا الفصل ـ فتتعلق بالنظام السعودي الذي كشفت مقاومة أهل الفلوجة ليس فقط صمته تجاه ما يحدث، وإنما كشفت أيضاً تردُّده لما يزيد على عام بشأن الأزمة العراقية. وإذا ما قارنّا احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي باحتلال العراق من قبل الأميركيين، فإننا نجد أن المملكة العربية السعودية، منذ الوهلة الأولى كانت على استعداد لاستنفار شعبها لتحرير أفغانستان خلال الحرب الباردة. ولكن، تلتزم المملكة العربية السعودية بالمقابل الصمت تجاه الاحتلال الأجنبي لبلد عربي.

لربما كان الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ هو التحدي الأصعب الذي تواجهه الحكومة السعودية منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠ـ١٩٩١. لقد شكل الانهيار السريع للنظام البعثي في العراق نتيجة للتدخل العسكري المباشر من الخارج، من دون موافقة الأمم المتحدة، سابقة ستؤدي بلا أدنى شك إلى عواقب جسيمة ليس فقط في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، ولكن أيضاً على مستوى الشرق الأوسط بأسره.

خلفية تاريخية

في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ـ١٩٩١، كان هناك إجماع تام داخل الحكومة السعودية على ضرورة تحرير الكويت، على الرغم من أن الرأي العام السعودي كان منقسماً حول وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتعاونت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية على تحرير الكويت، ومولت العمليات العسكرية، الأمر الذي تمخض عن نتائج غير مؤاتية وعواقب غير مرغوب فيها، بما في ذلك العبء الاقتصادي الهائل الذي تنكبته المملكة وتراكم الديون عليها لصالح الولايات المتحدة الأميركية. أما على المستوى السياسي المحلي، فقد أطلق التعاون السعودي مع الولايات المتحدة الأميركية معارضة إسلامية محلية. وكان السبب الظاهر في تزايد حدّة مواقفها هذه المعارضة، لجوء المملكة العربية السعودية إلى الاعتماد الكامل على القوات الأجنبية، التي تشكلت بالدرجة الأولى من القوات الأميركية، في تحرير الكويت وفي الدفاع عن المملكة إزاء ما اعتبر في حينها هجوماً عراقياً وشيكاً. ويعتبر الإسلاميون السعوديون قبول حكومة بلادهم بالوجود الأميركي أمراً مرفوضاً دينياً وسياسياً أخذاً بعين الاعتبار الموقع «المقدس» للمملكة العربية السعودية بوصفها أرض الحرمين الشريفين. ويرى معظم الإسلاميين أن وجود القوات الأميركية في السعودية ما هو إلا مؤشر على اعتماد المملكة العسكري على هذه القوة العظمى (الولايات المتحدة)، ويعتبرون أن هذا الأمر ينال من استقلال المملكة ومن سيادتها.

واجه المملكة العربية السعودية تحدّ رئيسي آخر إبان الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية ضد أفغانستان عام ٢٠٠١. فقد كانت الرياض تشعر بنوع من الارتياح لانتهاء نظام الطالبان واحتمال انهيار مقر تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن، على

الرغم من أن الحكومة السعودية لم تعلن علانية عن دعمها للحرب على أفغانستان. وكانت، طوال هذه الحرب، تنتظر بفارغ الصبر أن يتم إلقاء القبض على أسامة بن لادن الذي شكل خطراً على استقرار النظام السعودي بشكل لم يسبقه إليه أي معارض آخر في تاريخ الدولة السعودية. وأصبح جلياً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أن بن لادن نجح نوعاً ما في هزّ «العلاقة الخاصة» بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، إذ استطاع أن يجند خمسة عشر سعودياً استخدمهم في تنفيذ الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن. وبدأت الولايات المتحدة بعد الهجوم مباشرة في الاستعداد لتقليص وجودها العسكري في المملكة العربية السعودية ونشر جنودها في الدول الخليجية المجاورة.

وواجهت الرياض تحدياً ثانياً تمثّل في احتلال العراق. فقد كان الغزو الأميركي للعراق في ربيع ٢٠٠٣، غير مبرر، وغير مدعوم لا عربياً ولا دولياً. لقد شنت الولايات المتحدة الأميركية الحرب بذريعة الحاجة إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل التي ادعت حيازة صدام حسين لها، وكذلك بذريعة ضرورة قطع الصلات بين نظام صدام وتنظيم القاعدة، إلا أن أياً من الذريعتين لا تزال غير مثبتة. صحيح أن الرسميين في المملكة العربية السعودية كانوا يتخوفون من صدام ونظام حزب البعث، إلا أنهم كانوا يخشون أيضاً عاقبة احتلال العراق، وهذا ما جعل السياسة السعودية تنزع إلى موقف غير حاسم، فتعلن معارضتها للحرب في اللقاءات والمنتديات العربية الإقليمية، من دون أن تفعل شيئاً لمنع هذه الحرب. إذ لم يعبر جندي أميركي واحد العراق مروراً بالأراضي السعودية، فإن شائعات وتقارير صحافية أفادت بأن العمليات الإلكترونية والكومبيوترية في حرب العراق كانت تتخذ من الأراضي السعودية مقراً لها. ولعل من المفيد والمهم ـ حتى يتسنى فهم الموقف السعودي تجاه الحرب على العراق ـ استعراض تاريخ العلاقات السعودية ـ العراقية ولو بشكل مختصر.

المملكة العربية السعودية والعراق: الجوار العسر

منذ ولادة الدولتين الحديثتين، العراق عام ١٩٢١ والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ ـ وكلتاهما خرجت من تحت الاحتلال البريطاني في مطلع القرن العشرين ـ لم

تنعم الدولتان بفترة طويلة من الاستقرار في العلاقة ولا في التعاون الحقيقي بينهما. وعلى الرغم من أن المواجهة العسكرية ظلت مستبعدة وتجنبها الطرفان حتى قيام العراق بغزو الكويت في عام ١٩٩٠، إلا أن تاريخ البلدين شهد تعاوناً «حميماً» أملته المصالح المشتركة فقط في أوقات الأزمات، مثل التعاون الذي تم أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨. وقد ساد علاقات التعايش القلِق بين البلدين التنافس والتنابذ وحتى العداوة المبطنة. وما من شك في أن عدداً من العوامل ساهم في تشكل هذا الوضع الصعب، لعل أهمها كان التنافس في ما بين آل سعود من جهة والهاشميين من جهة أخرى في النصف الأول من القرن العشرين حول زعامة العالم العربي، الأمر الذي عرقل التقارب بين البلدين. أما العامل الثاني فيكمن في السياسة الموالية للغرب «بهدوء» التي انتهجتها المملكة العربية السعودية في النصف الثاني من القرن العشرين. فتلك السياسة التي روج لها الملك فيصل في السبعينيات، تصادمت مع الخطاب الثوري المختلف للزعامات العراقية المتنوعة (الضباط الأحرار، الشيوعيين، والبعثيين). وثمة عامل ثالث منشؤه أن العراق يقطنه منذ القرن الثامن عشر عدد كبير من الناس، تتحدَّر أصولهم من الجزيرة العربية، ولكن انتهى بهم المطاف أن تحيط بهم حدود الدولة العراقية الحديثة. وكان يمكن مثل هذا العامل القرابي، في الظروف الطبيعية أن يشكل قاعدة صلبة لبناء علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة يروج لها ويعززها المواطنون على جانبي الحدود السعودية ـ العراقية الذين تربط بينهم شبكات هامة من علاقات التكافل والقرابة، إلا أن التنافس السياسي بين سلطتي البلدين وما يرافقه من تناقضات أيديولوجية بين المملكة العربية السعودية والعراق، سمحت بتحويل هذه الشبكات إلى مواطن إفراز للتهديد وانعدام الاستقرار وحتى المواجهة، وخاصة خلال العقود الأولى من القرن العشرين، أي قبل تثبيت الحدود بين البلدين.

وأصبح من الشائع أن تلجأ إحدى الدولتين من حين لآخر إلى تعبئة وتجييش أبناء القبائل ممن تربطهم وشائج قربى بالمواطنين على الجانب الآخر من الحدود لتهديد استقرار الدولة الأخرى. يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي استضافت فيه المملكة العربية السعودية المنفيين العراقيين، اجتذب العراق إليه البعثيين السعوديين. كما أنه، كان من شأن الاختلافات الطائفية بين المملكة العربية السعودية ذات الأغلبية السنية

والعراق ذي الأغلبية الشيعية، أن تُوجد هوة وترسخ درجةً من العداوة على المستويات الاجتماعية والثقافية والدينية ما فتئت تتعمق منذ نشأة حركة الإصلاح الوهابية في الجزيرة العربية في منتصف القرن الثامن عشر. صحيح أن نظام البعث السني تجاوز العنصر «الطائفي» في علاقته بالمملكة العربية السعودية، إلا أن مناخاً من عدم الثقة ظل سائداً على المستويين الشعبي والثقافي في الجانب العراقي تغذيه ذكرى اقتحام مدينة كربلاء الشيعية في العراق من قبل القوات الوهابية عام ١٨٠١، يوازيه في الجانب السعودي مناخ غير مريح يغذيه الموقف الديني المستمر في رفض القبول التام بالشيعة الذين يشكلون غالبية سكان العراق.

ولا يُستغرب إثر أخذ هذه الخلفية التاريخية بعين الاعتبار، أن توصف العلاقات بين البلدين في أحسن أحوالها بأنها مثقلة بالأعباء. وحينما شن صدام حسين الحرب على إيران عام ١٩٨٠ بعد قيام الجمهورية الإسلامية فيها، انحازت المملكة العربية السعودية إلى جانب العراق في سبيل إجهاض الخطاب الثوري الشيعي للجمهورية الإسلامية الذي ألهب حماسة شيعة السعودية في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط وحفزهم على تنظيم عدة مسيرات رفعوا فيها شعارات تندد بالقيادة السعودية. وعلى الرغم من أن صدام حسين كان متعارضاً من الناحية الأيديولوجية مع المملكة العربية السعودية، إلا أن السلطة السعودية وجدت من الضرورة بمكان إبرام تحالف معه ولو بشكل موقت. وفعلاً، فقد أبرمت المملكة العربية السعودية تحالفاً سياسياً مع صدام حسين ضد رغبة المؤسسة الدينية الرسمية فيها حيث إذ ظل هذه المؤسسة الدينية يروجون لفكرة أن أيديولوجية صدام حسين القائمة على القومية العربية هي أيديولوجية جاهلية ملحدة، هدفها تقويض وحدة الأمة الإسلامية. ولجأت المملكة لإرضاء علماء مؤسستها الدينية الرسمية، إلى التبرع بأموال كثيرة لتشجيع دراسة الإسلام السني في بغداد وفي جامعة صدام للعلوم الدينية التي أنشئت في عام ١٩٨٩. وقد كانت بغداد مهيأة لاستقبال هذا الدعم في وقت تبنى فيه صدام حسين خطاباً جديداً وشعارات جديدة خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، معتمداً على القومية العربية وعلى الإسلام، الأمر الذي توافق تماماً مع الخطاب الرسمي السعودي الموجه إلى المجتمع السعودي.

وقاتل صدام حسين خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية نيابة عن عدد غير قليل من اللاعبين الإقليميين والدوليين، ولكنه من وجهة النظر السعودية كان حليفاً موقتاً لوقوفه في مواجهة التهديدات الشيعية الثورية ولمجابهته التفوق العسكري الإيراني في الخليج. وكانت المملكة العربية السعودية تأمل أن تؤدي الحرب الإيرانية ـ العراقية إلى تدمير الطرفين المتحاربين والمتنافسين على موقع «القوة الخليجية الإقليمية العظمى»، الذي غدا شاغراً إثر الإطاحة بشاه إيران في عام ١٩٧٩.

وما لبث صدام حسين أن أعمته الخيلاء بانتصاره المزعوم في هذه الحرب فانقلب على حلفائه واستدار لينقضّ على أنصاره، فغزا الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، ثم ما لبثت صواريخ «سكود» التي سقطت على الرياض بعد احتلال الكويت أن أثبتت للسعوديين الأخطار التي تمخضت عن دعمهم لحرب صدام في العقد السابق.

ولعل هذا ما حدا بالمملكة العربية السعودية طوال التسعينيات على دعم العقوبات الدولية على العراق، والسماح باستخدام أراضيها من قبل القوات العسكرية البريطانية والأميركية لرصد ومراقبة مناطق حظر الطيران في الأجواء العراقية، وبالتالي، صدر أكثر من تقرير صحافي يشير إلى شن هذه القوات هجمات عسكرية على أهداف مختارة داخل العراق. التزمت المملكة العربية السعودية نفي استخدام أراضيها لشن الهجمات على العراق، إلا أنها اعترفت بأن القواعد العسكرية الأميركية في المملكة كانت تمارس من داخلها نشاطات تتعلق برصد مناطق حظر الطيران فوق العراق. وتفاقم الأمر لدرجة أن وزير الدفاع، الأمير سلطان بن عبد العزيز، أعلن أن «الطائرات التي تنطلق من المملكة العربية السعودية تقوم بالرصد والمراقبة الجوية وببعض المهام الأمنية فقط لا غير، ولا يسمح لها بتنفيذ أي عمليات عسكرية». واستضافت السعودية في مطلع التسعينيات، أعداداً من شيعة جنوب العراق الذين فروا من العراق بعد فشل انتفاضتهم ضد صدام حسين، وانتهى بهم المطاف في مخيم رفحا للاجئين، وكانت تلك خطوة غير مسبوقة من قبل المملكة التي لم يكن لها أدنى خبرة أو دراية في التعامل مع لاجئين عبروا حدودها طلباً لملاذ آمن.

وعلى الرغم من قبول المملكة بإيواء هؤلاء اللاجئين، إلا أنها ظلت قلقة بسبب

وجود عدد من الشيعة منهم على أراضيها، برغم أنهم ظلوا محصورين داخل المخيم باستثناء بضع مئات انتقلوا في ما بعد إلى بلدان أخرى لاجئين إليها. وحاولت المملكة، طوال التسعينيات، أن تنأى بنفسها عن المعارضة العراقية، وإن كانت أبدت تعاطفاً ضمنياً مع المعارضين العراقيين السنة الذين لجأوا إليها.

ومع أن المملكة العربية السعودية احتفظت طوال التسعينيات بدورها الأساسي في رصد صدام حسين، إلا أنها بدأت منذ عام ٢٠٠٠ بانتهاج سياسة «إعادة تأهيل» الزعيم العراقي الذي بات مرهقاً ومشلولاً بعد ما يقرب من عقد من العقوبات الدولية. وفي أغسطس/آب من عام ٢٠٠١ أعلن وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبد العزيز «أننا على استعداد لنسيان الماضي والمصاعب الحالية ونرحب بعودة العراق إلى الصف العربي، فليس لدينا ضد العراق شيء». وبدا حينها واضحاً بروز شكل من أشكال الصداقة والتعاون في المنتديات العربية الإقليمية، وتلقى العراق وعوداً بالتبادل التجاري وتقديم العون، ربما لأهداف دعائية في وقت شعر فيه النظام السعودي بقلق ناجم عن المعارضة المحلية وعما تعرضت له البلاد من هجمات إرهابية.

وأعلنت المملكة العربية السعودية في شهر أيار/مايو من عام ٢٠٠٢ أن بإمكان رجال الأعمال السعوديين استئناف نشاطاتهم التجارية مع العراق وتصدير المواد إليه. وما لبث أن تبع ذلك التوقيعُ على اتفاقية مع الحكومة العراقية لإعادة فتح مركز عرعر الحدودي دعماً وتحسيناً للعلاقات الاقتصادية وتشجيعاً وتحفيزاً على الاستثمار. ولعل أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تسريع التقارب بين العراق والمملكة العربية السعودية في تلك الفترة، كان الحرب الأميركية على الإرهاب (ابتداءً من عام ٢٠٠١) والشكوك والعداوة الأميركية المتنامية ضد المملكة العربية السعودية التي كانت تعتبر قبل ذلك حليفة أساسية للولايات المتحدة الأميركية في وسط منطقة معادية.

الموقف السعودي الرسمي تجاه الحرب

ما إن تبيّن أن غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق بات أمراً محتماً ووشيكاً، حتى اكتنف أوساط الحكومة السعودية شعور بالحيرة والقلق، فهل كان من مصلحة

المملكة العربية السعودية أن يستبدل نظام البعث ويؤتى بحكومة عراقية موالية للغرب تضخ النفط بكميات تماثل تلك التي تضخها المملكة نفسها؟ كذلك انتاب المملكة العربية السعودية قلق شديد إزاء احتمال قيام حكومة عراقية شيعية موالية لإيران على حدودها بعد سقوط النظام العراقي البعثي. ولهذا كان من الضرورة بمكان أن تحسن الحكومة السعودية إدارة الأزمة وترشيد ردود أفعالها حرصاً على الحلف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من أن يفقد قيمته، ومن دون أن يخل ذلك بالحرص على أن تكون المملكة متضامنة مع الرفض العربي للعدوان الأميركي انسجاماً مع مشاعر الشعب السعودي.

أصبحت في صيف عام ٢٠٠٢ قضية التعاون السعودي مع الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد العراق ملحّة، مما حدا بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على أن يؤكد قائلاً: «من الحكمة أن يعطى الحل الدبلوماسي فرصة قبل اللجوء إلى الحرب، وهذا ما نطلب من الولايات المتحدة الأميركية أن تفعله». وحينما سُئل عما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستسمح بنشر مزيد من القوات الأميركية في الأراضي السعودية أجاب وزير الداخلية: «في الظروف الحالية ومن دون دليل على أن العراق يشكّل مصدر خطر وشيك، لا أظن أن المملكة العربية السعودية سوف تنضم إلى التحالف الذي تقوده أميركا ضد العراق».

وأعلنت الرياض في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٢، أن استخدام المرافق العسكرية السعودية للهجوم على العراق يمكن أن يُسمح به شريطة أن توافق الأمم المتحدة على الحملة العسكرية ضده. وفي الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أخبر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل محطة «سي أن أن» بأنه حتى في حالة حصلت الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق على موافقة الأمم المتحدة، فإن المملكة لن تسمح باستخدام قواعدها الجوية في هذه الحملة. في الشهر نفسه، وفي خطاب بثه التلفزيون السعودي، أصر ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أن «قواتنا لن تخطو خطوة واحدة داخل الحدود العراقية تحت أي ظرف من الظروف»، وأضاف «إننا لا نقبل بأن تهدد هذه الحرب

وحدة العراق وسيادته، كما لا نقبل بأن تخضع موارده وأمنه الداخلي للاحتلال العسكري». وطالب الأمير عبد الله بـ«عراق موحد وحر ومستقل، وهو مبدأ نرفض التفاوض حوله أو مناقشته». وغدا واضحاً مع قدوم آذار/مارس ٢٠٠٣ أن المملكة العربية السعودية «لن تلعب دوراً محورياً إذا هاجمت الولايات المتحدة الأميركية العراق، بل ستلعب دوراً ثانوياً. وما فتئت المملكة العربية السعودية تضغط على الولايات المتحدة حتى لا تكشف للعالم الخارجي عن استخدامها للمملكة العربية السعودية كمنصة انطلاق لهجماتها».

وعكس التناقض والغموض في الموقف السعودي، حقيقة أن المملكة العربية السعودية كانت شديدة الحرص على ألا تبدو الأرض التي يمكن أن تدير منها الولايات المتحدة الأميركية حملتها لإسقاط نظام عربي مجاور. كما تعكس هذه التصريحات المتباينة انعدام الإجماع في أوساط كبار أفراد العائلة المالكة، وبشكل رئيسي بين ولي العهد الأمير عبد الله ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. واستمرت المملكة العربية السعودية نتيجة لذلك، خلال الشهور الصعبة التي سبقت اندلاع الحرب، في الدعوة إلى حل دبلوماسي وسلمي للأزمة، وذلك من خلال منح المفتشين الدوليين مزيداً من الوقت، وحث صدام حسين على التعاون مع فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة وعلى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١. لقد كان ذلك منسجماً مع الموقف العربي الرسمي الجماعي والذي تمخض عن قمة جامعة الدول العربية التي انعقدت عام ٢٠٠٢ في بيروت، والتي أُعلن فيها أن الاعتداء على العراق «سيُعَد اعتداءً على السيادة الوطنية لجميع الدول العربية». وكان الخطاب السعودي استجابة مباشرة للمخاوف من استثارة وإغضاب الرأي العام السعودي الذي كان بمجمله معارضاً للحرب ومناهضاً للولايات المتحدة الأميركية، وخاصة إثر الجدل المحموم في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأميركية بشأن المملكة العربية السعودية والاتهامات التي كالتها هذه الوسائل للمملكة بأنها «تدعم الإرهاب» سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وكانت المملكة العربية السعودية ـ إثر ما لحق بسمعتها من تسويد في الولايات المتحدة الأميركية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ قد لجأت إلى شركة علاقات عامة لتحسين وضعها في الولايات المتحدة الأميركية بينما أعطت ضوءاً أخضر

في الوقت نفسه للمفكرين وعلماء الدين والقانونيين الدوليين والكتاب والصحافيين فيها للرد على الهجمات التي كانت تشنها وسائل الإعلام الأميركية ضدها. وقد استغل مئات السعوديين بحماسة شديدة هذه الفرصة من أجل تحليل وتقييم السياسات الأميركية تجاه بلدهم وتجاه الوجود الأميركي في السعودية وما كانوا يعتبرونه انحيازاً أميركياً لصالح إسرائيل في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

كان الموقف السعودي الرسمي معارضاً للحرب، إلا أن السلطات السعودية واجهت حرجاً شديداً بسبب حقيقة موقفها بعد أن رفعت مجنّدة أميركية قضية قانونية ضد وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) لأنها فرضت عليها ارتداء الحجاب خارج قاعدة الأمير سلطان الجوية بالقرب من الرياض بينما كانت تعمل ضمن فريق مكلف رصد العمليات العسكرية أثناء الحرب على العراق. وكان الموقف الرسمي قد أعلن يوم الثامن عشر من آذار/مارس ٢٠٠٣، وأوضحه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بقوله: «أولاً: لن تشارك المملكة في أي ظرف من الظروف في الحرب ضد البلد الشقيق العراق؛ ثانياً: نتوقع أن تنتهي الحرب بسبب الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ الخاص بإزالة أسلحة الدمار الشامل؛ ثالثاً: نحن نتجنب الدخول في مغامرة غير مسؤولة من شأنها أن تهدد بلدنا وشعبنا». وكان الأمير سعود الفيصل قد اقترح أثناء الحرب وقفاً لإطلاق النار «من شأنه أن يتيح الفرصة أمام الدبلوماسية». كما أفاد بأن المملكة العربية السعودية «كانت قد اقترحت على صدام حسين أن يخلع نفسه من السلطة، وذلك أنه (صدام) طلب من شعبه أن يضحي في سبيل البلاد، فمن الأحرى أن يكون أول المضحين في سبيل بلده». بمعنى آخر، طلبت المملكة العربية السعودية من صدام أن ينقذ بلده من خلال التنحي عن الحكم.

موقف المجتمع السعودي تجاه الحرب

كان الغزو الأميركي للعراق واحدة من تلك اللحظات التاريخية غير العادية حينما تتباين مواقف الحكومات ومواقف الشعوب بشأن الغرض من الحرب ومدى شرعيتها وتطورها حتى في أرسخ الديموقراطيات الغربية. ولعل الولايات المتحدة الأميركية تمثل حالة فريدة حيث دعم الشعب الحكومة وأيدها في المضي قدماً في شن الحرب، من

دون إجماع دولي من خلال هيئة الأمم المتحدة. أما في فرنسا وألمانيا فحصل انسجام بين مواقف الحكومتين والشعبين، إذ اتفق الجميع على أن الغزو الأميركي للعراق غير شرعي بدون تفويض من الأمم المتحدة. ومضت الحكومة في بريطانيا ـ التي شهدت تسيير أضخم مظاهرات مناهضة للحرب ـ وفي إسبانيا في تأييد الحرب والمشاركة فيها رغم المعارضة الشعبية الشديدة لذلك.

أما في العالم العربي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، فقد كان الرأي العام بأغلبيته العظمى معارضاً للحرب ومناهضاً للولايات المتحدة الأميركية. بل إن كثيراً من مواطني المملكة ربطوا بين أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة وأسلحة الدمار الشامل التي تملكها إسرائيل، ولم يروا منطقاً في تدمير أسلحة العراق بينما تلتزم الإدارة الأميركية الصمت بشأن الأسلحة الإسرائيلية. وتذكر جميع السعوديين، في الوقت نفسه، الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وصواريخ الـ «سكود» التي سقطت على الرياض حينما بدأت عملية تحرير الكويت انطلاقاً من الأراضي السعودية. ولكن يصعب التوصل إلى تقدير دقيق لآراء المواطنين السعوديين بشأن الحرب بسبب غياب استطلاعات الرأي وبسبب غياب المظاهرات والمسيرات في المملكة العربية السعودية، التي بإمكانها في الظروف الاعتيادية أن تشكل مؤشراً على مستوى الرفض أو عدم المبالاة أو القبول. يمكن في المقابل، تمييز عدة آراء من خلال قراءة بعض المصادر، ومن أمثلة ذلك أدبيات المعارضة وتعليقات الصحف الرسمية وأعمدة الكتّاب في الصحافة والمقابلات غير الرسمية مع بعض السعوديين. وما من شك في أن الأغلبية العظمى من السعوديين رفضت التدخل العسكري الأميركي من حيث المبدأ، ولكنها وافقت على الحاجة إلى تغيير النظام الحاكم في العراق شريطة أن يقوم الشعب العراقي نفسه بهذا التغيير. واختلف السعوديون في ما بينهم حول تفسير الأحداث وحول الوسائل التي كان من المفروض اللجوء إليها لتغيير النظام في العراق.

كان السعوديون الذين رفضوا رفضاً مطلقاً أي تدخل عسكري في العراق يتوزعون على فئات عديدة شملت المفكرين والمهنيين والكتاب. كان بعضهم ينتسب إلى التوجه القومي، وبعضهم من البعثيين، وبعضهم من الناصريين، والبعض الآخر من اليساريين

والليبراليين، وبعضهم من المستقلين أيضاً. ويتضح من خلال عريضةٍ مناهضة للحرب نشرتها مجموعة من السعوديين، أن قائمة الموقعين شملت أسماء شخصيات ذات علاقة بالدعوة إلى إصلاح النظام السياسي السعودي. كما شملت القائمة أسماء نشطاء وعلماء دين من الشيعة، كان منهم على سبيل المثال الشيخ حسن الصفار. وعليه فإن الموقعين لا يشكلون مجموعة متناسقة أو مترابطة ولا ينتمون إلى أحزاب سياسية، حيث إن الأحزاب السياسية ما تزال محظورة في المملكة العربية السعودية. وفي الثالث عشر من آذار/مارس ٢٠٠٣ وقع أكثر من خمسين سعودياً عريضة نشروها على شكل رسالة موجهة إلى الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، أعربوا فيها عن معارضتهم ما أسموه «الحرب الجائرة»، ولكنهم رحبوا بالتغيير الديموقراطي في العراق. وأكدت رسالة الموقعين هؤلاء أن التغيير الديموقراطي مرغوب فيه في كافة أرجاء العالم العربي، إلا أن هذه الديموقراطية لا يمكن أن تُجلب إلى المنطقة من خلال التدخل العسكري. وصرح الموقعون في الخطاب بما يلي:

إننا نعتبر تهديداتكم باستخدام القوة في بلدان مثل العراق وإيران ولبنان وكوريا الشمالية وإندونيسيا وفلسطين، ممارسة لقانون الغاب، ونرى أن مثل هذه التهديدات من شأنها أن تقوض الحضارة الإنسانية. إننا نرفض سياستكم الخارجية التي تقوم على أساس من العسكرة وتعتمد على الحرب وعلى النيل من استقرار الحكومات، والإطاحة بها. كما أننا نعارض أحاديتكم وعدم قدرتكم على المشاركة في المجتمع الدولي على قدم المساواة . . . إنكم انتقائيون في تطبيقكم للعدل، فإسرائيل، تلك الدولة التي تتحدى بشكل دائم القانون الدولي وتقتل الفلسطينيين وتمتلك أسلحة الدمار الشامل، تنطبق عليها مواصفاتكم للدول الإرهابية. إن اعتداءكم على العراق سيجلب عليكم غضب الجماهير ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل في كل العالم.

ولعل أقوى المواقف معارضة للحرب كان موقف الإسلاميين السعوديين، فهذه القضية جمعت ما بين طيف واسع من التيارات بمن في ذلك الجهاديون المتطرفون والإصلاحيون الإسلاميون الوسطيونَ وعلماء الدين والمعارضون الإسلاميون في المنفى،

إذ أجمعوا في ما بينهم على الرفض التام للحرب معتبرين تلك الحرب «مؤامرة مسيحية ـ صهيونية إمبريالية» و«حملة صليبية جديدة». وصاحب ذلك رفض شديد لصدام حسين من قبلهم، حيث كانوا يرون فيه «الوجه الآخر للإمبريالية الأميركية». وكتب أحد علماء الدين السعوديين، ناصر العمر، مقالاً مطولاً بعنوان: «ويل للعرب من شر قد اقترب»، أثار فيه سبع نقاط تتعلق بالأزمة العراقية:

أ ـ لم تكن الحرب بين بوش وصدام أو بين الحكومة الأميركية ونظام البعث، بل هي حلقة أخرى في مسلسل الحملات الصليبية التي أعلنها بوش، إذ حصلت الحلقة الأولى في هذا المسلسل حينما استخدمت أميركا صدام لضرب إيران، وتبعت ذلك حرب الخليج عام ١٩٩٠ ثم الغزو الأميركي لأفغانستان؛

ب ـ إن عداوتنا لصدام ونظامه الملحد ليست مبرراً لهذه الحرب؛

ج ـ الحرب على العراق جريمة ظالمة وسوف يتكبد السنيون العراقيون أفدح الخسائر؛

د ـ يحتم علينا الواجب الإسلامي أن نساند إخواننا في العراق لا أن نساند النظام؛

هـ ـ ثمة كارثة رهيبة مصدرها العلاقة بين الأمة الإسلامية وحكوماتها غير الشرعية التي ما فتئت تخدم المصالح الأميركية طوال الزمن المعاصر؛

و ـ تقع مسؤولية مقاومة هذا الغزو على المسلمين الذين ينبغي عليهم التخلي عن انشغالهم بسفاسف الأمور والتركيز على القضايا الحقيقية، أي مقاومة الغزو؛

ز ـ إن المخططات الأميركية للعالم الإسلامي مخططات بعيدة المدى، ولسوف تستخدم أميركا كافة الوسائل المتاحة لديها لتسيطر على العالم الإسلامي، وعليه فإن على المسلمين أن يقاوموا باستخدام كل الوسائل المتاحة لديهم بما في ذلك التعليم والمواجهة العسكرية، والضغط الاقتصادي والقوة الاجتماعية والنفسية.

وأصدر الإسلاميون السعوديون بياناً على شاكلة البيان الصادر عن الليبراليين السعوديين، ضم بين الموقعين عليه علماء ومهنيين مسلمين من الباكستان والسودان واليمن والمغرب وفلسطين، وقد لخص البيان موقفهم على النحو التالي:

تستهدف الولايات المتحدة من هذه الحرب تدمير الهوية الإسلامية للمنطقة وإحلال الثقافة الأميركية محلها، وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على الثروة الاقتصادية للبلاد حتى تغطي فشلها في أفغانستان، كما تستهدف احتلال المنطقة من خلال مزيد من الحرب والاضطراب لحماية أمن إسرائيل والقضاء على الانتفاضة الفلسطينية.

لقد حجب الإجماع الإسلامي التام ما بين هذه الفئات المختلفة من تباينات. ويتعلق السؤال الذي طرحه بعض الإسلاميين بما إذا كانت الحكومة السعودية وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية على استعداد لإصدار فتوى تؤيد «الجهاد» في العراق بما يعيد إلى الأذهان موقفهم خلال حرب تحرير أفغانستان من الاتحاد السوفياتي. وكثيراً ما يلجأ الإسلاميون المتشددون، الذين عادة ما يعملون في الخفاء أو من المنفى، إلى كشف التناقضات ما بين الموقف السعودي الرسمي وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية الذين لم يقدم أي منهم على الدعوة علانية إلى «الجهاد» في العراق. ويرى أحد السعوديين من منتسبي حزب التحرير أن «الغزو الأميركي للعراق سوف يجر الولايات المتحدة إلى قلب العالم العربي مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى مقاومة شرسة من قبل الإسلاميين ومن ثم إلى طرد الأميركيين من المنطقة». وأشار إلى أن استمرار المقاومة المسلحة في العراق بعد أسر صدام حسين، يشير إلى أن الإسلاميين هم الذين يقودون المسيرة في هذه الحرب.

وتردَّد في تأييد الحرب علانية بعض الليبراليين السعوديين الذين انتقدوا الولايات المتحدة، خصوصاً إثر الهجمات التي شنتها وسائل الإعلام فيها على المملكة العربية السعودية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولكنهم أثنوا عليها بعد وقوع صدام حسين في الأسر. وكتب أحد الكتاب السعوديين باللغة الإنكليزية واصفاً الولايات المتحدة الأميركية بـ «روما الجديدة»، ولكن بعد القبض على صدام وظهوره أسيراً على شاشات التلفزيون كتب الكاتب نفسه قائلاً: «لمرة واحدة أظهرت أميركا إرادتها في فعل شيء ما، ويملي عليها الواجب الأخلاقي ألا تتوقف عند المحطة الأولى على الطريق. فالغالبية العظمى منا سئموا حتى السقم سفك الدماء. ولئن كان الرئيس بوش مخطئاً في

كل شيء آخر إلا أنه أصاب في هذه. فهل لديه الشجاعة لأن ينهي المهمة؟ أتساءل». وكذلك عبّر ليبراليون سعوديون آخرون عن تقديرهم للدور الأميركي في العراق، برغم أنهم حاولوا في كتاباتهم التعبير عن موقف محايد، ومثال ذلك عبد الرحمن الراشد، محرر صحيفة «الشرق الأوسط» اليومية (التي استقال منها عام ٢٠٠٣) الذي كتب ٥٦ مقالاً حول الحرب على مدى فترة ستة أشهر انتقد فيها بشدة نظام البعث وصدام حسين (من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣).

وتشير دراسة تحليلية للصحافة السعودية الرسمية ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣، إلى أن ٩٠ بالمئة من المقالات التي نشرت خلال فترة ثلاثة أشهر قبل أن تبدأ الحرب كانت تؤيد الشعب العراقي ضد العدوان الخارجي من قبل الولايات المتحدة الأميركية، بينما كانت ٧٣ بالمئة من المقالات موجهة ضد صدام حسين ونظام البعث. كما أن ٩١ بالمئة من المقالات التي نُشرت في صحيفة يومية واحدة هي «الشرق الأوسط» كانت في غاية السلبية في تقييمها لصدام حسين وحزب البعث. وبشكل عام كانت ٩٠ بالمئة من المقالات مناهضة للولايات المتحدة الأميركية وكانت نسبتها مئة بالمئة في المجلات الأسبوعية («المجلة»، «اليمامة»، «اقرأ»). وحينما بدأت الحرب كانت ٩٨ بالمئة من المقالات في صحيفة واحدة («اليوم») تتبنى نَفَساً إيجابياً تجاه العراق. كما بلغت الآراء السلبية تجاه الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا مستوى عالياً جداً وصل إلى ٩٥ بالمئة في بعض المطبوعات.

حرب محيّرة لا تشبهها أي حرب

حتى يتسنى للمرء فهم الارتباك، أو التناقض، في المواقف السعودية الرسمية تجاه الحرب في العراق، ثمة حاجة إلى تقييم اللحظة التاريخية المحلية للمملكة العربية السعودية، دولةً ومجتمعاً على السواء. فلطالما اعتُبرت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر الدول استقراراً في المنطقة وواحدة من أكثر الأنظمة الملكية ثباتاً وتماسكاً في وجه العواصف العاتية التي تهب على المنطقة، ولكن ها هي تلج القرن الحادي والعشرين بمشاكل محلية لا تخفى على أحد، يفاقم من حدتها الموقف الأميركي المعادي لها علانية، والذي لم يقتصر على انتقاد أفراد في العائلة الحاكمة، بل امتد

ليشمل البناء السياسي وانعدام الشفافية في التعامل الاقتصادي، والبرامج التعليمية، والمنهاج الديني، والتقاليد الاجتماعية والثقافية، وانعدام الحرية الدينية، والطريقة التي تعامَل بها الأقليات والنساء. ورافقت ذلك النقد اتهامات علنية بخصوص دعم الإرهاب وعلاقات بعض الأمراء بمنظمات خيرية وُضعت على قائمة المنظمات ذات الصلة بـ«القاعدة»، كما رافقه رفع قضية قانونية ضد عدد من كبار الأمراء من قبل عائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وكذلك طرد عدد من السعوديين الذين كانوا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية من واشنطن، وسجن ما يزيد على مئة سعودي في معتقل غوانتنامو. يضاف إلى هذه الظروف والأحوال أن هذه الحرب ليست كغيرها من المواجهات العسكرية في المنطقة، أي مثل حرب الخليج ١٩٩٠ـ١٩٩١، الأمر الذي يعني أن المملكة العربية السعودية تواجه تحدياً حقيقياً. فلو أن الحكومة دعمت بشكل كلي الحرب الأميركية على العراق مثلما فعلت دولة الكويت على سبيل المثال، فإنها تخاطر باتخاذ موقف يتناقض مع توجهات الشعب الذي بدأ ينفد صبره تجاه السياسات الأميركية. ولو أن الحكومة رفضت الحرب بشكل علني، فإنها تجازف بذلك بزيادة غضب إدارة أميركية منتقدة، بل مخاصمة للنظام السعودي الذي أصبح محطّ انتقاد من كبار الشخصيات والباحثين والإعلاميين في الولايات المتحدة الأميركية. وما من شك في أن تلك الحيرة هي أفضل تفسير للتصريحات المتناقضة الصادرة عن الحكومة السعودية ما قبل الحرب وما بعدها.

منذ توقف العمليات العسكرية الأميركية في العراق بشكل رسمي في أيار/ مايو ٢٠٠٣، وهي الخطوة التي ثبت أنها مهدت لانطلاق المقاومة العراقية ضد قوات التحالف، عكس الموقف السعودي رغبة في «التعايش» مع الاحتلال في العراق على أمل أن يكون ذلك الاحتلال قصيراً، وعسى أن تتمكن بذلك المملكة من تحقيق أكبر كم من المكاسب بسبب حياديتها تجاه الوضع في العراق. لقد خشيت المؤسسة الرسمية في المملكة العربية السعودية عدداً من العواقب، منها حدوث موجة من عدم الاستقرار، بسبب المطالب بإحداث إصلاح داخلي، وكذلك تقوية وضع السكان الشيعة في المنطقة الشرقية وازدياد المطالب بضمان الحرية الدينية والحقوق المتساوية، وازدياد الهجمات الإرهابية إضافة إلى استمرار الحرب مع نشطاء القاعدة والمتعاطفين معها، الذين

سيحفزهم على ذلك ليس الشكايات المحلية فحسب، بل أيضاً تأرجح النظام السعودي في إدارة الأزمة العراقية. وكان من سوء حظ الحكومة السعودية أن تحققت كل مخاوفها. فالليبراليون والإسلاميون السعوديون كثفوا من نشاطاتهم وطالبوا بإصلاحات أوسع وأكبر. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أصدر شيعة السعودية التماساً طالبوا فيه بإصلاح وضعهم كأقلية. كما وقع هجومان إرهابيان كبيران، واحد في أيار/ مايو والآخر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، استهدفا مجمعات سكنية يقطنها مقيمون أجانب وعرب، ناهيك بالحرب المستمرة بين قوات الأمن ومن يشتبه في انتمائهم إلى القاعدة في كل واحدة من مدن المملكة تقريباً، واكتشاف أسلحة مخبّأة وعدة خلايا، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى نشر أسماء ستة وعشرين شخصاً وُصفوا بأنهم أكثر المطلوبين للعدالة من الإرهابيين خصصت جوائز مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقالهم.

كانت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ـ١٩٩١) بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية حدثاً كبيراً تمخض عن عواقب غير مرغوب فيها للحكومة تمثلت في بلورة معارضة إسلامية جريئة وعلنية، وفي تسييس المواطنين، وفي بدء المصاعب الاقتصادية الخطيرة التي تصادفت مع نضج قوى المعارضة السعودية، وأكدت ارتباك الحكومة في التعامل مع الأحداث في وقت لم تستطع فيه المملكة العربية السعودية حتى التعامل مع الأمور على أساس كونها حليفة استراتيجية للولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الثامن عشر

أميركا والسعودية

المبادرة السعودية التي اقترح من خلالها النظام إرسال قوات عربية وإسلامية إلى العراق، لا تعدو كونها فقاعة إعلامية قصدت من ورائها السلطات السعودية جسّ نبض الرأي العام العربي والدولي، وقياس ردود الفعل القوية المعارضة محلياً وعربياً وإسلامياً. لكن أهميتها تكمن في كونها تسعى إلى التعامل مع الأمر الواقع الذي مثّله الاحتلال الأميركي للعراق، والتخفيف من حدّة الاحتقان والمعارضة اللذين خلفهما هذا الاحتلال عند الشعوب العربية والإسلامية، وربما لمنع أي حال فوضى أو حرب.

وكان ثمة خوف من أن يعيد التاريخ نفسه، وتترك «الامبراطورية» الأميركية ذات النَّفَس الاستعماري لـ«المحافظين الجدد»، مناطق توتر ونزاع على غرار ما فعلته قبلها الامبراطورية البريطانية. وكانت فلسطين محرّضاً لهذا الخوف، وشاهداً عليه حيث زرعت فيها بريطانيا «دولة» إسرائيل قبل أن تنجلي عنها. كما أن الامبراطورية البريطانية تركت مناطق ساخنة في كل من الهند والباكستان، وحتى وقت قريب جنوب أفريقيا وزمبابوي، وكلها مناطق كانت أو ما تزال مناطق عدم استقرار نتيجة التخبط الذي كانت تخلفه الامبراطوريات الراحلة.

ولم يكن وضع العراق إلا مثالاً آخر للفوضى الناتجة من التدخل الخارجي ضمن مشروع توسعي أميركي جديد، وللحرب الأهلية التي كان كثير من مؤشراتها يلوح في

الأفق. ولكن المبادرة السعودية لحل المشكلة أو الورطة الأميركية في العراق، أو لتجنب العراق حرباً أهلية، سلّطت الضوء على الدور الذي تحاول الرياض أن ترسّخه لنفسها في عراق ما بعد صدام، كما ألقت الكثير من الأسئلة عن نوع العلاقة القائمة بين السعودية وأميركا.

ويعتبر البعض أن العلاقة الحميمة بين واشنطن والرياض قائمة على مصالح مشتركة: أميركا ورغبتها في الحصول على مواقع استراتيجية ومصادر نفطية من جهة، والسعودية ورغبة نظامها في الحصول على حماية خارجية ضد قلاقل الداخل. إلا أنه لفهم هذه العلاقة لا بدّ من تسليط الأضواء على أمور أكثر جوهرية، تفسر لنا الروابط بين هذين النظامين وهي روابط أشبه ما تكون بعلاقة مرحلية موقتة تنظمها مصالح مشتركة تطغى فيها الدولة العظمى على الصغرى.

ويجب تفسير نزوع السعودية نحو التحالف مع الولايات المتحدة، وتأييدها من منطلق وجوه الشبه بين الدولتين، إذ هما تشتركان في أمور جوهرية من حيث الرؤية والبنية والاستراتيجية. هنا بعض أوجه الشبه:

أ ـ نشأ كل من النظام السعودي والنظام الأميركي في عزلة عن العالم. وكانت أميركا حتى الحرب العالمية الأولى، تتطور بعزلة سياسية عن العالم فكرس نظامها السياسي هذا المبدأ وطبّقه. ولم تكسر هذه العزلة إلا تحت ضغط مصالح الشركات الرأسمالية التي كانت تبحث عن أسواق لبضائعها في أوروبا وآسيا وجنوب أميركا. أما النظام السعودي فكان هو أيضاً يحاول ضرب طوق حول كيانه يعزله عن أي مؤثرات خارجية. فهو في بدايته في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين وحتى الستينيات حاول جاهداً أن يبتعد عن هموم العالم العربي كقضية فلسطين مثلاً، مستغلاً الخطاب القائم على أن كل أهل بلد أدرى بشعابه.

ب ـ لم يخرج النظامان الأميركي والسعودي من هذه العزلة بأسلوب تقليدي (كالاحتلال المباشر مثلاً) ولكنهما خرجا بمقولات وأيديولوجيات مبطنة. اليوم تنشر أميركا أجنحتها عن طريق تبني خطاب «تحرير الشعوب من الاستبداد» ونشر الديموقراطية وإثراء الشعوب الفقيرة. وما احتلال العراق اليوم واستعمال العنف المباشر في سبيل

تحقيق هذا الاحتلال، إلا برهان قاطع على فشل هذه المقولات، لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى استعمال العنف المباشر بدلاً من الخطاب الدعائي العقيم. أما النظام السعودي فيحاول نشر قيمه عن طريق الخطاب الدعائي لخدمة الإسلام والمسلمين: نشر الدعوة الإسلامية، تثبيت الوحدة العربية والإسلامية، ومساعدة الأقليات المسلمة... إلخ. وكما أن النظام الأميركي يتغلغل في العالم عن طريق جمعيات خيرية وشركات رأسمالية عالمية وأموال وبنوك، فالنظام السعودي من خلال شركاته وجمعياته الخيرية ومشاريعه في الخارج يحاول التغلغل عبر العالمين العربي والإسلامي. وما تغلغل الشركات ذات الملكية ورأس المال السعودي، العاملة في العالم العربي اليوم، إلا مرآة للأسلوب الأميركي المتبع عالمياً.

ج ـ يشترك النظامان الأميركي والسعودي في كونهما قائمين على الأيدي العاملة المهاجرة، فكلاهما يستورد الأيدي العاملة والعقول المهاجرة. وأدت مثل هذه السياسة إلى وضع تنعدم فيه الحركة العمالية الحقيقية المطالبة بحقوقها، حيث إن هذه العمالة الأجنبية هي دائماً تحت رحمة قوانين الهجرة ومن يطبقها، وهي كذلك عمالة أجنبية غريبة عن المجتمع المضيف فكراً وبنية. ونتج من هذا الوضع انقسام وشرخ طبيعيان بين العمالة المحلية المقتصرة على بعض المجالات في الصناعة والتجارة، والعمالة المستوردة التي أثبتت وجودها إما في أعلى الهرم الاقتصادي أو في أسفله.

د ـ قامت الامبراطورية الأميركية على أنقاض الامبراطوريات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، والتي انقرضت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. أما الدولة السعودية فلم تقم لها قائمة إلا على أنقاض مراكز قوى عربية، مثل مصر بعد هزيمة ١٩٦٧. ويُعزى السبب في نجاح الامبراطورية الأميركية إلى التفوق العسكري فقط، أما بالنسبة إلى السعودية فالثروة النفطية هي السبب الأول والأخير. ويحقق هذان العاملان هيمنة عسكرية أو اقتصادية في غياب البعد الحضاري التاريخي الذي على أساسه تتبلور شرعنة الأنظمة وقدرتها على اكتساب حيز مرموق على الخارطة السياسية للعالم.

هـ ـ يتبنى النظامان الأميركي والسعودي المقولات التي تعتمد على المساواة والعدالة، فأميركا تعتبر نفسها دولة حامية للحريات الشخصية والسياسية ومشجعة

للمساواة، عكس تصويرها للامبراطورية البريطانية التي استطاعت الولايات المتحدة أن تقلصها وتمحيها من الوجود على الساحة الدولية. ويروج النظام السعودي هو أيضاً مقولات المساواة والإخاء الإسلامي والوحدة.

و ـ تبنى النظام الأميركي خطاب الخصوصية وكذلك يفعل النظام السعودي. هذا الخطاب ما هو إلا محاولة لإضفاء نوع من الأصالة المزيفة على أنظمة لا تخرج من سباق الأنظمة الطامحة للهيمنة. النظامان يعتبران نفسيهما مخلوقين فريدين من نوعهما لا يخضعان للنسق التاريخي أو للاستمرارية الزمنية. يستعمل هذا الخطاب لصد أي انتقاد أو تحليل للممارسات السياسية لهذين النمطين من الأنظمة. خطاب «الخصوصية» هو درع فاشل في صد الانتقاد ولكنه مروَّج بشكل مستمر ومعروف.

ز ـ يستغل كل من النظام الأميركي والسعودي الدول الضعيفة، كالتي تعاني من الفقر أو الأزمات السياسية، ولا يجرؤان على مواجهة أنظمة تملك قوة كالتي تملكان، أو بمركزهما العالمي. كانت أميركا دوماً تتجنب المواجهة مع النظام السوفياتي ولكنها كانت تناوشه من خلال طرف ثالث، كما كانت عليه الحال خلال الحرب الباردة. ومؤخراً بدأت الولايات المتحدة تستعرض عضلاتها على دول فقيرة معدومة مثل أفغانستان، أو دول ساهمت هي نفسها في إفقارها كالعراق اليوم، من خلال نظام العقوبات الاقتصادية. وتتحول هذه الدول إلى فريسة سهلة للامبراطورية الأميركية بآلتها العسكرية، وتنتشي أميركا نشوة النصر على أنقاض دول لا تملك أي قدرة على الدفاع والمواجهة. وتحاول السعودية أن تعزز نفوذها في المنطقة من خلال دورها الاقتصادي، ومساعداتها لبعض دول المنطقة. وهي تتجنب الصدام أو المواجهة. لا يستطيع هذا النظام المواجهة المباشرة مع أنظمة تنافسها على الزعامة وبقوتها نفسها تقريباً كإيران مثلاً بعد الثورة الإسلامية. وهي لذلك تلجأ إلى طرف ثالث في سبيل إضعاف هذا النظام لتحقيق مكاسبها الشخصية.

ح ـ يعتمد النظامان الأميركي والسعودي على الخطاب الديني من أجل تحقيق المكاسب السياسية. فعبارات «محور الشر» ولغة «الحروب الصليبية» التي أصبحت من صميم الخطاب السياسي الأميركي الاستعماري، ما هي إلا محاولة لإبراز حروب أميركا

وكأنها حروب تباركها الإرادة الإلهية في سبيل نشر مبادئ المحبة والإخاء والسلام وتخليص العالم من قوى الشر المتمثلة بدول وضعت على لائحة معروفة. ويلقى هذا الخطاب صدى في أروقة السياسة السعودية التي هي بدورها تستعمل لغة دينية للتعامل مع معارضيها. فالدولة تصنف شعبها في فئتين: فئة ناجية تقبل بالسياسة المعروفة للنظام وفئة ضالة تعارضه ولا تقبل بمشاريعه. ولا يقبل أي من النظامين السعودي والأميركي المعارضة أو النقد. وكلاهما يسخّر قدسية الخطاب الديني من أجل تعزيز نفوذه.

ط ـ تعتمد الولايات المتحدة والسعودية على الإعلام في ترويج نفوذهما. وما الأفلام الهوليوودية إلا مثال صارخ لترويج نمط أميركي للحياة تحاول الولايات المتحدة أن يصبح النمط الطاغي عالمياً من خلال تصويره للحلم الأميركي وحياة الرفاهية والثراء التي تفتقدها كثير من الجاليات السوداء والإسبانية الأميركية في المدن الكبرى. وكذلك يحاول النظام السعودي من خلال امبراطوريته الإعلامية التي نشأت وترعرعت على أنقاض الصحافة العربية التي انتحرت مع الحرب اللبنانية، أن يتغلغل إلى عقول العالم العربي. ويعتمد كل من الإعلام الأميركي الموجه للعالم العربي، والسعودي أيضاً، على مؤهلات وخبرات طيف كبير من الأقليات التي تستغَل بسبب كونها أقليات خائفة ومضطربة في بلادها الأصل ولذلك هي مستعدة لتقديم ولائها للخارج الأميركي أو السعودي. وقد وجد النظامان في هذه الأقليات خير مساعد ومدبر ومنفذ لسيطرتهما الإعلامية.

تكمن أوجه الشبه هذه وراء سر العلاقة الحميمة بين النظامين الأميركي والسعودي، حيث تحولت العلاقة إلى «زواج» متعة طويل الأمد، حتى حسب معايير وشروط هذا النوع من العلاقة الحرجة، أو بالأحرى المحرّمة من وجهة نظر الأكثرية المسلمة.

القسم السادس

الاستبداد والمرأة

الفصل التاسع عشر

المرأة السعودية:
نهضة نسوية تحت عباءة مستبدة؟

اكتشفت السعودية نصف شعبها مؤخراً، وهو المتمثل بالعنصر النسوي، فتصدرت قضية المرأة وحقوقها المهضومة اهتمام الدولة، وخصصت لهذا الغرض حلقة حوار خاصة من ضمن سلسلة الحوارات الوطنية، وسارعت في تمويل مؤتمرات عالمية في الخارج كالمؤتمر الذي عُقد في لندن في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وحضره طيف كبير من النساء اللاتي بحكم ارتباطهن بالدولة وصلن إلى مرتبة عالية في النجاح المهني والاقتصادي. فمنهن أميرات «رائدات في مجال التربية» وأخريات نساء أعمال ناجحات وأكاديميات علّقن على بعض التقصير في تطوير الحالة الاجتماعية للمرأة. وككل المؤتمرات التي تحصل تحت وصاية الدولة، تختلط الحقائق وتفقد في متاهات الخطاب الدعائي الذي يشيد دوماً بإنجازات الدولة.

لا تزال المرأة السعودية برغم شطحاتها وقفزاتها العالية في مجال اكتساب العلم والمهارات تمثل أقل من ٥ ٪ من اليد العاملة. وعلى الرغم من كثرة المدارس والمعاهد والجامعات المخصصة للنساء، لا تزال نوعية التعليم وموارده كالمكتبات والمختبرات وغيرها قاصرة عن توفير نخبة تربوية متكاملة ومساوية لتلك المتوافرة للرجل. ومجال التربية ما هو إلا مثال واحد يدلنا على مدى فوضوية التنمية المتوافرة للمرأة. وتتكرر أمثلة التقصير في مجال القضاء وكيفية تعامله مع العنصر النسائي، ناهيك بتغييب المرأة بشكل يكاد يكون كلياً في القرار والدور القيادي.

وتعزو المصادر الرسمية هذين التغييب والتقصير في نهضة المرأة، إلى «تقاليد المجتمع»، بينما يحاول المحللون الغربيون ربط حرمان المرأة من حقوقها بالدين الإسلامي وتفسيراته المهيمنة في السعودية. ويغفل هذا النوع من التحليلات أموراً مهمة. فلا المجتمع التقليدي ولا الإسلام هما المسؤولان عن تأخر نهضة المرأة وتغييبها وتهميشها، لسبب بسيط هو أن القيم والتقاليد والتفسيرات الدينية الأحادية التي رُوج لها في السعودية ما هي إلا نتاج طبيعي لتعاطي المجتمع مع بيئة سياسية لها صفاتها. وإذا أردنا أن نقيم الوضع الاجتماعي للمرأة ونفسر تردد المجتمع في إفراز تيارات نسوية تطالب بحقوق المرأة الشرعية وتعيد صوغ ومراجعة الممارسات الاجتماعية التي تتستر وراء النصوص الدينية فلا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

أ ـ تعاني معظم الدول العربية من الأحادية السياسية وخطرها على الحيزين العام والخاص:

المقصود بالأحادية السياسية حالة تنعدم فيها المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار وتقتصر على نوعية شكلية ممثلة باستعانة الحكم بطاقم بيروقراطي تكنوقراطي واقتصادي مرتبط ارتباطاً حميماً بالسلطة، يَدين لها بثقافته وتربيته وشخصيته، والسلطة هي من عمله، وصنع منه الحيز الذي تعتمد عليه في تمرير مشاريعها التي تخدم مصالحها فقط من دون أن يكون هناك قاعدة شعبية لأي قرار يُتخذ. فالدولة مستعدة للاستماتة في سبيل بقاء رموز الحكم في موقعهم، أما الطبقة البيروقراطية المرتبطة بالحكم فتعلم علم اليقين أن مصيرها وثروتها يعتمدان اعتماداً كلياً على هذه الرموز فهي دوماً تحاول عن طريق مثقفيها أن تسوغ مشاريع السلطة لتكون أكثر قبولاً لدى الفئات الشعبية. ومن خصائص الأحادية السياسية أيضاً كونها تعتمد على جهاز أمني متطور من رجال الأمن والمخابرات بما يضمن ديمومة السلطة. إلا أن هذا الحيز العام هو أيضاً حيز خطير لا تطمئن إليه النفوس ولا يمكن التنبؤ بردود فعله مسبقاً، خاصة أن مهمته الأولى والأخيرة استعمال العنف في سبيل ترويض المجتمع والقضاء على أي محاولة تمرد أو ما يصنف كذلك. وتكرس **البيئة السياسية** المستبدة الحيز العام كحيز ذكوري عنيف، يصبح الرجل فيه إما معتدياً أو معتدىً عليه. وإذا كانت هذه تداعيات الأحادية

السياسية على الحيز العام الذكوري فما هي يا ترى نتيجة هذا الاستبداد على العنصر النسائي؟ فهذه الأحادية ما هي إلا سبب حقيقي خلف نظرة المجتمع للمرأة ومقاومته لأي محاولة للنهوض بها واسترجاع حقوقها المسلوبة، ومنعه أي محاولة من قبل المرأة لدخول الحيز العام. ويتعاطى المجتمع الذكوري مع الحيز العام بالتضييق على المرأة وعملها، وحتى خروجها من بيتها، من منطلق حماية العنصر الأنثوي من متاهات وخطر الحيز الخارجي حيث تستعرض الدولة عضلاتها يومياً، فتتولد حالة خاصة يحاول فيها الوالد حماية ابنته والزوج زوجته، والأخ أخته، من «مخاطر» الشارع والمكتب والمركز التجاري وغيرها. وينتج من العنف الذكوري الرسمي عنف مضاد يمارسه الرجل الأعزل الذي يضيّق على المرأة بحجة حمايتها. ويصبح عمل المرأة خارج المنزل، ولو كانت تمليه الحاجة والضائقة الاقتصادية، من المحرمات.

وتعاني المرأة من تسلط الدولة على العنصر الذكوري، فهي تطعنه يومياً في كرامته وإرادته وتهمشه وتحتقره وتزدريه، لذلك فهو يحاول استرجاع بعض ذكوريته المفقودة عن طريق استعراض عضلاته، هو، هذه المرة في الحيز الخاص أي البيت. وتكتمل بهذا حلقة الاستبداد التي تبدأ في المكتب والشارع والمقهى وتنتهي في المنزل. فالاستبداد لا يؤثر فقط في المجتمع الذكوري بل في مسار نهضة المرأة ومستقبلها. وما دام العدوان المباشر وغير المباشر مستمرين، فلن تنهض المرأة بشكل حقيقي ولن تنال ما أعطتها إياه الشريعة من حقوق ثورية في حينها.

ب ـ تحوُّل المدينة السعودية إلى مطار دولي: التحول الجذري للمدينة السعودية إلى حيز أشبه ما يكون بالمطار الدولي بسبب كثرة الأيدي العاملة الأجنبية، هو عنصر مساهم في التضييق على المرأة. فقد فقدت المدينة تراثها وحضارتها وثقافتها تحت ضغط الثروة النفطية ورغبة الدولة في تحديث البلاد عن طريق استيراد أعداد هائلة من الأيدي العاملة الأجنبية والعربية المسلمة وغير المسلمة، وهي بطبيعتها عمالة يغلب عليها العنصر الذكوري. وتختلط هذه اليد العاملة مع المجتمع المحلي بشكل سطحي فتتواجد معه في الحيز العام وليس ضمنه، وتبقى ثقافتها ورؤيتها وتقاليدها غير منصهرة مع الثقافة المحلية ولا تنتمي إليها. فحيز العمل حيز تختلف وتتصارع فيه المفاهيم

والقيم وخاصة تلك التي تتعلق بالمرأة ومكانتها. وأصبحت المدينة السعودية ساحة ترانزيت تتقوقع فيها التجمعات البشرية خلف أسوار المنازل العالية، محافظة بذلك على الحيز الأسري الخاص من غوغاء الخارج. وتطورت هذه القوقعة لدرجة أن الجاليات الأجنبية والمحلية تفضل العزلة السكنية في أحياء خاصة ومجمعات سكنية للحد من الاختلاط والانصهار. لذلك أصبح خروج المرأة إلى الحيز العام أيضاً من الأمور الخطيرة، وتجربة لا يمكن التنبؤ بعواقبها، فالوجوه غريبة والقيم مختلفة والعادات متباينة، وهذا كله عكس ما اعتاد عليه المجتمع في مراحله التاريخية حين كانت المدن والقرى والواحات ومضارب البادية تتميز بنوع من انصهار القيم والاجتماع على المفاهيم.

وأصبحت المدينة حيز مشاع ولّد ردة فعل عند المجتمع تمثلت في التضييق على المرأة ومقاومة أي محاولة نهضوية. ودفع تحول المدن بهذا الشكل الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كان يصح تسمية مدن الجزيرة العربية وشواطئها مدناً عربية، وما محاولات إحياء التراث من عرضة نجدية وملابس تقليدية وسيوف مرصعة بالمجوهرات وخيام تنصب في مراكز سياحية إلا محاولة يائسة لاستعادة تراث فقد منذ زمن بعيد ونوع من الحنين إلى ماض ولّى ولن يعود.

ج ـ العدوان الأميركي على المنطقة العربية وتحول الحيز العام إلى منطقة «مستباحة» من قبل الجندي الأجنبي، إنما يمثلان عاملاً يقود إلى ردة فعل قوية من قبل المجتمع ضد الدولة التي تسمح بهذا العدوان وتمهد له، ويترجم هذا عادة إلى موقف يضيّق على المرأة.

فبالإضافة إلى رجل الأمن المحلي، هناك طيف كبير من الجنود الغرباء الذين اتسع حيز عملهم من الجزيرة إلى العراق. اليوم نجد أن المرأة تدفع ثمناً باهظاً لهذا العدوان. فالرجل العربي، على امتداد العالم العربي، يشعر بفقدان شيء من ذكوريته أمام الغزو الأجنبي واستبداد دوله، لذلك يحرص دوماً على بقاء الحيز الأخير وخط دفاعه الذي لا خط بعده، وهو المرأة، في قبضته. وإن فقد قدرة الدفاع عن هذا الخط فهو بالنتيجة فاقد لكل شيء، وإذا ارتبط العدوان الأميركي بخطاب يدعو إلى تحرير

المرأة وإعطائها حقوقها كما فعلت أميركا في أفغانستان وسخّرت خطاب الحركة التحررية النسوية الأنغلوسكسونية لتوسيع حدود امبراطوريتها وإضفاء شرعية عليها، فنحن أمام مشكلة عويصة. عندما يستخدم الاستعمار الأميركي الجديد قضية المرأة في حربه التوسعية، يصبح نهوض المرأة الحقيقي في المجتمعات المحلية من الأمور الصعبة أو حتى المستحيلة، لأن ردة الفعل الطبيعية والعفوية تتطلب رفض مطالب المحتل ومقاومتها، ومطالب المحتل تُفسَّر على أنها «استباحة للحريم» بعد استباحة الأوطان. فلا يبقى للذكر سوى المقاومة عن طريق الحيز النسوي، وكأن هذا الحيز هو القلعة الأخيرة الصامدة في وجه عدوان خارجي تباركه وتساعده أيد داخلية.

هذه بعض الأسباب والخلفيات التي تمكّننا من التعاطي مع قضية المرأة العربية السعودية ومحاولة فهم الصعوبات التي تواجهها، حيث تكاتفت العوامل الداخلية والخارجية على جعلها آخر «نص» تعرضه الدولة للتحليل بعد أن جف حبر كل النصوص. المرأة ليست موضوع إنشاء بل حقيقة اجتماعية تنسف كل الحقائق الزائفة لأنها هي من ينتج ويحتوي ويحتضن كل الحقائق.

الفصل العشرون

المرأة السعودية: دخول عالم الجاسوسية

نقلت بعض الصحف العربية («الحياة» ١٥/ ١١/ ٢٠٠٣) عن مصادر سعودية «موثوقة»، أن وزارة الداخلية قررت أن تجند النساء السعوديات في حربها على الإرهاب، وستناط بالمرأة السعودية مهام عديدة منها: «أمنية»، «تفتيشية»، «إبلاغية» أو بالأصح «تجسسية»، حيث تصبح المرأة أداة لرصد التحركات «غير الطبيعية» في مجتمع النساء وخصوصاً «المناسبات النسائية».

ويأتي هذا القرار مفاجئاً ويفتح الشهية للتساؤل: هل رجال المملكة، وخصوصاً موظفي وزارة الداخلية وجهاز المخابرات والأمن، قصروا في مهامهم التفتيشية، أم أن هذا ردة فعل على بعض ما ورد من معلومات عن وجود ضلع نسوي في بعض الهجمات التي حصلت في الرياض ومكة؟

لا شك في أن الحكومة السعودية تريد ضرب عصفورين بحجر واحد، عبر قرارها تجنيد النساء في خدمات التجسس المتوقعة قريباً. العصفور الأول: هل هذا القرار استجابة عفوية لطلبات المصلحين الذين يريدون «إصلاح» وضع المرأة عبر إعطائها حريات أكثر وانخراطها في جميع مجالات العمل المتاحة للرجل، ومنها مهمة التجسس مثلاً؟

والعصفور الثاني هو: هل يعكس هذا القرار رغبة الدولة المبطنة في فرط عقد

الأسرة وضرب أعضائها الواحد بالآخر؟ في هذه الرؤية للمرأة ستصبح الأم، وهي الحجر الأساسي للمجتمع، رقيباً ليس على تربية أولادها والسهر على خلفيتهم وتنمية فكرهم وحسهم الاجتماعي، بل ستصبح مجندة لخدمة نظام فاشل وهيكلية تتقلص شرعيتها يوماً بعد يوم.

والسؤال المطروح هو: هل هذه القرارات «الداخلية» تطمح لتقليص حجم البطالة وعددها وفتح مجال العمل أمام المرأة؟ إن المغزى الحقيقي هو ضرب بنية المجتمع السعودي وبث العبث في نواته الرئيسية. لقد مرت المجتمعات الغربية في مثل هذه المرحلة عندما خرجت النساء للعمل، ووفرت الدولة البنية التحتية لمساعدة النساء عن طريق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وعن طريق العمل الخيري حتى تجد المرأة المعونة والمساعدة اللازمتين للتوفيق بين متطلبات الأسرة والعمل. ولكن في مجتمعنا السعودي نجد أن المرأة التي تخرج للعمل تجد نفسها بلا دولة أو مؤسسات حكومية تساعدها ولا حتى مجتمع يتفهم ظروفها (ربما هي تخرج للعمل بسبب اقتصادي بحت) ولا زوج (هذا إذا وجدت واحداً) يتفهم سبب خروجها للعمل. فالمرأة العاملة هي دائماً متهمة بالتقصير تجاه زوجها وأولادها وأسرتها، وهي لم تخرج من بيتها طلباً للعمل بسبب الرفاهية والضجر بل بسبب الحاجة الاجتماعية والاقتصادية في معظم الحالات. وقد تسلمت مهمات في التربية والتعليم والطب والعمل الخيري والاجتماعي وغيرها من الوظائف التي سمح لها المجتمع بممارستها.

والسؤال الملحّ الذي يطرح نفسه اليوم هو: ما هي تبعات توظيف المرأة في مجال التجسس والتفتيش؟

ألن يُفقد هذا المرأةَ علاقات الود والثقة المتبادلة التي تربطها مع بنات جنسها من النساء، ومع الرجال، عندما تصبح المرأة «مخبرة» عن بنات جنسها وعن الرجل أيضاً؟ ألن تفقد المرأة تلك العلاقات الحميمة والاتصالات الاجتماعية التي هي في أمس الحاجة إليها، ولاسيما أننا نعيش عصر البطالة والضائقة والحاجة؟ تحتاج المرأة السعودية اليوم إلى تلك الروابط الأهلية والصداقات النسوية لتتغلب على حالة اليأس والخمود.

هذه الروابط هي مهمة جداً في عصر البطالة والتشرذم والقلة الاقتصادية.

أهذا هو الحل الذي تطرحه دولة في حالة فوضى وعشوائية حيث تتخذ القرارات بدون دراسة. بل إن معظم «القرارات» تأتي بعفوية تنعدم فيها الرؤية المستقبلية. وإذا انتقلنا إلى قرارات مماثلة تصدر عن وزارة الخارجية التي تقرر تدريب نساء الدبلوماسيين السعوديين على أصول «الإتيكيت» الدبلوماسي حتى يتمكن أزواجهن من اصطحابهن إلى حفلات الكوكتيل التي تعج بها أروقة السلك الدبلوماسي. والمغزى من ذلك أن تطل السعودية على العالم الخارجي بوجه جديد هو وجه زوجات السلك الدبلوماسي! وها هن الزوجات يصبحن رمزاً لتطور المملكة «الحضاري» و«النهضة» الثقافية والاجتماعية ونافذة حضارية نطل بها على العالم.

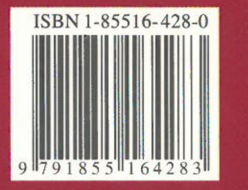
وبين «الداخلية» و«الخارجية» يُقرر الزج بالمرأة في متاهات سياسة عشوائية في مرحلة تاريخية حرجة تمر بها البلاد وتختلط بعض الأمور ببعضها الآخر بعد أن فقدت الدولة الوسائل المتاحة لها لتصحيح الأمور وهدرت الأموال الطائلة في مشاريع تخدم مصالح شخصيات معينة فقط وليس المصلحة العامة. وها هي اليوم تستنجد بالمرأة بعد أن مرت عقود طويلة على نسيانها معاناة المرأة السعودية وقضيتها. وإن كانت هذه الدولة حريصة على مصلحة المرأة بالفعل وتريد فتح أبواب العمل أمامها وتتركها تبني قدراتها ومواهبها وإنسانيتها ومسؤوليتها في المجتمع، لما كانت تقترح الزج بها في أروقة التجسس والأمن والدبلوماسية حيث ستواجه المرأة أكبر بوابة عليها هذه الكلمات: «للرجال فقط».

ما يهوّن وقع هذه القرارات هو أن المرأة السعودية قد قطعت أشواطاً طويلة ومديدة في الفكر والعمل والأدب والأبحاث، واكتسبت خبرات هائلة كمربية للأجيال ومعلمة ومسؤولة في المراكز الاقتصادية وكصاحبة مشاريع تنمية، ويجب التمييز هنا بين عمل المرأة في مجالات الأمن المفتوحة مثل الشرطة وغيرها، الذي هو عمل نبيل لأنها تحفظ به أمن ابنها وزوجها وأهلها، وبين عملها المبطن المقترح اليوم كمبلِّغة ومفتشة وجاسوسة، وهو عمل لا يليق بها ولا يخدم مصلحتها.

ومن المستبعد أيضاً أن تستجيب المرأة السعودية لدعوات تعليم إتيكيت الدبلوماسية لأنها سترفض بلا شك أن تكون لوحة جميلة إلى جانب زوجها في أروقة الدبلوماسية، أو نافذة تطل بها الدولة على العالم الخارجي عندما تأخذ وظيفتها كسفيرة أو ملحق ثقافي أو قنصل إلى غير ذلك من الوظائف. والمرأة السعودية اليوم تختلف عما كانت عليه في الماضي فهي مقتنعة بأن الحرية الحقيقية لا تعطى من فوق ولكن تكتسب بجهد متواصل.

دخلت المملكة السعودية القرن الحادي والعشرين وسط حالة غليان أمني وسياسي، ترافقت مع دعوات غربية، وأخرى داخلية ليبرالية وإسلامية، مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. وفي وقت كانت السعودية تتعرض فيه لحملة تفجيرات انتحارية على أيدي حركات إسلامية متشدّدة، كان يلحّ السؤال يوماً بعد يوم عن كيفية إدارة المملكة «حوارها» مع الحركات الإسلامية الداخلية، ومدى رغبتها وتجاوبها مع الدعوات الإصلاحية الداخلية والخارجية، وهل هي تملك فعلاً مشروعاً، أو حتى تصوراً للإصلاح.

يناقش هذا الكتاب مسببات «الأزمة» التي يعيشها مشروع «الإصلاح» في السعودية، ويستعرض العوائق والإشكاليات التي تحول دون تحقيقه، ولا يكتفي بالتطرق إلى عدم رغبة الدولة في تحقيق هذا الإصلاح، وإنما يكشف أيضاً التباس الدعوات المطالِبة به، وعدم توحُّد أطياف المعارضة السعودية حول مشروع متكامل للإصلاح المنشود.


ISBN 1-85516-428-0

